

جامعة مولود معمري-تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاتحاد الأفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي:
نحو مؤسسة الأمن وأقلمة الحلول
2019-2002

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إقليمية

إشراف:
د.عشور قشي

إعداد الطالبة:
نورة فرنان

نوقشت في 2019/07/10
لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	إسم الأستاذ ولقبه
رئيسا	أستاذ مساعد قسم - أ -	أ. محمد عمرون
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر قسم - ب -	د. عشور قشي
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر قسم - ب -	د. سفيان طبوش

السنة الجامعية 2018-2019

Mouloud Mammeri University- Tizi Ouzou

Faculty of Law and Political Sciences

Departement of Political Sciences

**African Union and Regional Peace and
Security Architecture : Toward Regionalizing
Peace and Institutionalizing Security
2002-2019**

Thesis Submitted in Fulfilment of the Obtention of Master Degree in Political
Sciences and International Relations
Field: Regional Studies

Submitted by:
Nora Fernane

Supervised by:
Dr. Achour Guechi

The Members of Jury

Name	Scientific Degree	Quality
Mr. Mohamed Amroun	Assistant Professor Classe –A-	President
Dr. Achour Guechi	Lecturer Classe –B-	Supervisor
Dr. Sofyane Tabbouche	Lecturer Classe –B-	Examiner

College Year: 2018- 2019

شكر و عرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير

للأستاذ المشرف الدكتور عشور قشي

على كل ما قدمه لي من دعم وتوجيه.

والشكر موصول

لكافة أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة مولود معمري

وطاقمه الإداري

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة،

إلى والدتي حفظها الله ورعاها،

إلى قديوتي ومصدر إلهامي،

إلى كل أفراد عائلتي،

إلى كل أصدقائي،

وإلى كل زملائي

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفسير كيفية عمل الاتحاد الأفريقي على مأسسة الأمن وأقلمة الحلول من خلال الهندسة الأمنية الإقليمية. انطلاقاً من نشأة الثقافة الأمنية الأفريقية عبر حركة عموم أفريقيا وصولاً إلى تأسيس الهندسة الأفريقية للسلام والأمن. كما تسعى إلى فحص مدى تمكن الاتحاد الأفريقي من تطبيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية عبر تقييم دور البنية المؤسسية للهندسة الأفريقية للسلام والأمن في مجال تحقيق الأمن والسلام في القارة.

فاعتماداً على إنجازاتها وإخفاقاتها والعقبات التي تعاني منها، تتوصل الدراسة إلى مثالية الطرح الأفريقي في تبني الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية مقارنة بواقع البيئة الأمنية الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأفريقي – الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية – الهندسة الأفريقية للسلام والأمن.

Abstract:

This thesis seeks to analyse and explain how does the African Union use Regional Security Architecture in order to implement its own solutions to address the continent' security threats. It first defines the genesis of the African security culture from Panafricanism until the creation of the African Peace and Security Architecture (APSA). Then, Assesses the African Union capacity to apply the principle of African Solutions to African Problems.

Focusing on successes and failures of the continental institutional security framework in promoting peace and security in Africa, this thesis points the gap between the African optimism and the African reality.

Key words: African Union- African solution to African Problems- African Peace and security architecture

الفصل الأول: الفاعلية الأمنية للمنظمات الإقليمية وظهور الهندسة الأمنية الإقليمية: إطار نظري

المبحث الأول: التوجهات الإقليمية للسياسة الدولية منذ فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: السياسات والممارسات العملية ذات التمرکزات الإقليمية: فحص عملي

المطلب الثاني: الروافد الفكرية والنظرية للتوجهات الإقليمية للسياسة الدولية: فحص نظري

المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية وأدوارها الأمنية في فضاءاتها الجغرافية

المطلب الأول: التصنيفات التيبولوجية للمنظمات الإقليمية

المطلب الثاني: النقاشات النظرية حول فاعلية المنظمات الإقليمية

المطلب الثالث: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة وبعدها

المبحث الثالث: تأصيل مفاهيمي ونظري للهندسة الأمنية الإقليمية.

المطلب الأول: تعريف الهندسة الأمنية الإقليمية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الثاني: معايير تحديد الهندسة الأمنية الإقليمية وعوامل نجاحها.

الفصل الثاني: الاتحاد الأفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة

المبحث الأول: ما قبل الاتحاد الأفريقي: منظمة الوحدة الأفريقية وتقديس مبدأ عدم التدخل

المطلب الأول: تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية: السياقات والدواعي

المطلب الثاني: رؤية منظمة الوحدة الأفريقية للأمن والسلام الإقليميين

المطلب الثالث: منظمة الوحدة الأفريقية: الإنجازات والإخفاقات

المبحث الثاني: البيئة الأمنية الأفريقية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة وضرورات التحول من الوحدة

الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة والتحول من الأمن العسكري الوطني إلى الأمن المجتمعي المحلي.

المطلب الثاني: التصاعد المتنامي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية

المطلب الثالث: الانقلابات العسكرية والتغيرات غير الدستورية: معضلة عسر الاستقرار

السياسي.

المطلب الرابع: التدخلات والاختراقات الأجنبية في مسائل الأمن المحلية.

المبحث الثالث: بروز الاتحاد الأفريقي كرد فعل مؤسسي إقليمي على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة

المطلب الأول: تأسيس الاتحاد الأفريقي

المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي: من عدم التدخل إلى عدم جواز اللامبالاة
المطلب الثالث: مقارنة الاتحاد الأفريقي للأمن الإقليمي: هندسة أفريقية للسلام والأمن

الفصل الثالث: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كآلية معززة لمأسسة الأمن و أقلمة الحلول

المبحث الأول: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن ومأسسة الأمن الإقليمي

المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الأفريقي كبنية مؤسسية جديدة للتعامل مع القضايا الأمنية
الأفريقية

المطلب الثاني: المكونات المؤسسية الأخرى للهندسة الأفريقية للسلام والأمن

المبحث الثاني: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كعامل معزز للحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية

المطلب الأول: الدعوات الأفريقية الرسمية لأقلمة الحلول للمشكلات الإقليمية

المطلب الثاني: الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية بين الخطاب والممارسة

المبحث الثالث: فحص مدى إستجابة المؤسسات الأمنية والحلول الأفريقية للمشكلات الأمنية الإقليمية

المطلب الأول: الإنجازات

المطلب الثاني: الإخفاقات

المبحث الرابع: معوقات ومتطلبات فعالية المؤسسات الأمنية للهندسة الأفريقية وتجسيد معيار الحلول

الإقليمية للمشكلات الإقليمية

المطلب الأول: المعوقات

المطلب الثاني: المتطلبات

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

واجهت دول القارة الأفريقية عقب استقلالها، خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي عَسُرَ على الدول الناشئة آنذاك تجاوزها بصفة فردية لحداتها. وكان على دول القارة استحداث إطار إقليمي قاري جامع يحفظ استقلال تلك الدول أولاً ويعمل على تصفية الاستعمار في عموم القارة، ويدفع صوب تكاملها اقتصادياً. تلك الضرورة قادت إلى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.

خلقت منظمة الوحدة الأفريقية نوعاً من التضامن الأفريقي-الأفريقي، وساهمت بفعالية في إنهاء الاستعمار في القارة الأفريقية. غير أن ميثاقها التأسيسي قيّد إلى حدٍ بعيدٍ دور المنظمة في تسوية النزاعات داخل القارة من خلال تبنيها منظورها ويستفاليا للأمن قائماً على تقديس سيادة الدولة الأفريقية عبر إرساء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة الأمر الذي حدّ من أن يكون للمنظمة دور كبير في حل النزاعات المحلية التي ثبت بالواقع أنها أكثر تكراراً في أفريقيا من الصراعات بين الدول، خصوصاً في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث شهدت القارة موجة من التهديدات الأمنية المركبة التي جمعت بين التهديدات التقليدية والجديدة.

أدت "القدرة المحدودة لمنظمة الوحدة الأفريقية على توفير استجابة إقليمية" للأزمات والنزاعات القارية؛ المحلية والبيئية، وعجز الواضح عن اتخاذ مبادرات من شأنها التغلب على المشكلات المتزايدة للمعاناة الإنسانية في القارة أدى بالعديد إلى طرح أسئلة تتعلق بجدوى استمراريتها في ظروف وسياقات إفريقية مغايرة". ما حدا بالقيادات الأفريقية لاتخاذ قرار بضرورة التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى نموذج مؤسسي جديد تكون له القدرة على مواكبة السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية الجديدة للقارة الأفريقية، فكان أن تم تأسيس الاتحاد الأفريقي عام 2002، الذي اتخذ منهجية عمل تختلف عن منهجية سابقه في مجال السلام والأمن القاري.

وسعيًا منه لجعل القارة الأفريقية قارة آمنة وخالية من النزاعات والصراعات، لجأ التنظيم القاري الجديد إلى هندسة الأمن الإقليمي-القاري عبر ما دعاه الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كمقاربة شاملة ومتناسقة، ضمّ من خلالها كل الجهات الفاعلة التي تعمل ضمن نطاق القارة الأفريقية للعمل على الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها، وإعادة بناء السلام في مراحل ما بعد الصراع، معتمداً في ذلك على مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية.

1. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تناولها لموضوع مستجد وغير مطروق، على الأقل في حدود اطلاعنا وهو النموذج الأفريقي للهندسة الأمنية الإقليمية. هذا الإقليم الكلي الذي أقل ما يوصف به أنه جنة المتشائم لما يحويه من نزاعات وأزمات تستنزف الجهود الدولية والإقليمية من أجل إرساء الأمن وإشاعة السلام. فالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لهندسة الأمن عن طريق تجنيد كل الفاعلين المحليين، وتوظيف قدرات القارة، تستحق تسليط الضوء عليها بالبحث والدراسة. كما تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال احتوائها على محاولة للتأصيل المفاهيمي والنظري للهندسة الأمنية الإقليمية التي عادة ما يتم تناولها كمفهوم يصف جل محاولات إدارة الأمن الإقليمي دون ضبطه. كما تحتوي على إطار نظري يهتم طلبية التخصص، يشمل بعض ما جادت به أقلام عدد من رواد الدراسات الإقليمية.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ← توضيح الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن بالتركيز على منظمة الاتحاد الأفريقي ومقارنته للسلام والأمن القاريين
- ← ضبط مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية والتأصيل النظري لها بطريقة تسهل للباحثين فهمها وإسقاطها على دراسة الأقاليم.
- ← تحليل البنية المؤسسية للهندسة الأفريقية للسلام والأمن لمعرفة مدى شموليتها وتناسق أركانها وهل بإمكانها أن تكون هي الحل للمشاكل الأمنية الأفريقية بتقييم إنجازاتها وإخفاقاتها.
- ← كشف المعوقات التي تقف أمام فاعلية الهندسة الأفريقية للسلام والأمن ومتطلبات تحسينها.

3. مبررات اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا للموضوع بدافع مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية.

أما الدوافع الذاتية، فتتلخص أولاً، في أن الدراسة تقع ضمن صميم تخصص الدراسات الإقليمية في شقها الأمني. وثانياً، في الاهتمام الذي نوليهِ للقارة الأفريقية وشؤونها، والبحث في سُبل إرساء الأمن والسلام فيها باعتبارها إحدى دوائر انتمائنا الجيوسياسي. وثالثاً، الرغبة في إعادة توجيه الاهتمام إلى منظمة الاتحاد الأفريقي كنموذج مؤسسي إقليمي شبه مهم من قبل الدراسات العربية على عكس الدراسات الغربية التي تتناوله من جوانب عديدة.

بالنسبة للمبررات الموضوعية، فالمبرر الأقوى لدراسة الموضوع، يتمثل في العمل على إضافة قيمة علمية لمجال الأمن الأفريقي، من خلال تناول الهندسة الأفريقية للسلام والأمن التي تبلورت بتطور الثقافة الأمنية

الإفريقية منذ عموم أفريقيا. بالإضافة للعمل على تبيان مختلف الأطر المؤسسية والمعارية التي وضعها الاتحاد الإفريقي لحل الشواغل الأمنية للقارة اعتمادا على قدراتها وحلولها.

4. أدبيات الدراسة:

من بين الدراسات التي مثلت منطلقا أساسيا لدراستنا نجد:

← دراسة قدمها "نيكولاي كاميرسغارد Nicolai Kammersgaard"، عام 2018، موسومة بـ "الهندسة الإفريقية للسلام والأمن في الاتحاد الإفريقي"،¹ انطلق فيها كاميرسغارد من التساؤل حول: لماذا لاتزال الهندسة الإفريقية للسلام والأمن غير فاعلة؟ وتوصل، بعد البحث الذي ركز على دراسة القوة الاحتياطية الإفريقية ومجلس الحكماء، إلى استحالة تطبيق مبدأ الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية على المدى القريب.

← مقال لـ "إرنست أنيش Ernest Aniche"، عام 2016، موسوما بـ "هل الهندسة الإفريقية للسلام والأمن هي الحل؟² تطرق "أنيش" لدراسة الهندسة الإفريقية للسلام والأمن بالتركيز على النقائص الموجودة فيها والمعوقات المؤسسية والمالية التي تعاني منها، ليخلص في الأخير إلى أن الهندسة الإفريقية للسلام والأمن لا يمكن أن تكون الحل للمشاكل الأمنية الإفريقية.

← أطروحة دكتوراه لـ "إدريس عطية"، عام 2014، موسومة بـ "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإقليمي"،³ ورد فيها عنصر تحديد الهندسة الأمنية، عرفها الباحث على أنها صياغة القواعد والأطر والآليات وكل السبل الكفيلة بإحلال الأمن وضمان بناءه.

ويمكن محل الاختلاف بين ما ذكر من أدبيات سابقة وبين الدراسة التي نسعى لإنجازها، في تناولها للهندسة الإفريقية للسلام والأمن كبنية بأركانها الخمسة، وفق مقارنة تطويرية تتناولها من نشأتها لغاية ماي 2019. وتقييم مدى تحقيقها لسعي الاتحاد الإفريقي لتجسيد مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية.

1 - Nicolai Kammersgaard, "The African Peace and Security Architecture in the African Union" (Master Thesis, Aalborg University, 2018).

2 - Ernest Tooichi Aniche, "Is African Peace and Security Architecture the solution? Analysing the Implications of Escalating Conflicts and Security Challenges for African Integration and Development", Discussion Paper Presented to the 30th Annual Conference of the Nigerian Political Science Association (June, 2016), pp. 1- 28, on: https://www.researchgate.net/publication/305774693_Is_African_Peace_and_Security_Architecture_the_Solution_Analysing_the_Implications_of_Escalating_Conflicts_and_Security_Challenges_for_African_Integration_and_Development, (Accessed in: 18/01/2019.)

3 - إدريس عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014).

5. إشكالية الدراسة:

بعد الاطلاع على ما ورد في الدراسات السابقة، وإعتباراً أن البحث العلمي عملية تراكمية، قررنا توجيه الدراسة للكشف عن الكيفية التي يطبق بها الاتحاد الأفريقي الهندسة الأمنية الإقليمية من أجل مؤسسة أمن القارة والتخلص من الاختراق الخارجي للإقليم. وهذا سيكون بالإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يعمل الاتحاد الأفريقي على مؤسسة الأمن و أقلمة الحلول من خلال الهندسة الأفريقية للسلام والأمن؟

تتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، نوجزها فيما يلي:

- ✓ ما الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن؟
- ✓ ماهي الهندسة الأمنية الإقليمية؟
- ✓ ما هو الفرق الذي أحدثه تأسيس الاتحاد الأفريقي عن سابقته منظمة الوحدة الأفريقية؟
- ✓ ما هي الهندسة الأفريقية للسلام والأمن التي استحدثها الاتحاد الأفريقي؟
- ✓ هل يمكن إعتبار الحلول المؤسسية التي جاء بها الاتحاد الأفريقي حلولاً مطابقة لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية؟
- ✓ ما هي الإنجازات التي حققتها الهندسة الأفريقية للسلام والأمن منذ تأسيسها؟
- ✓ كيف يمكن تحسين أداء الهندسة الأفريقية للسلام والأمن من أجل الوصول لأقلمة الحلول؟

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تركز الدراسة على مجمل القارة الأفريقية بأقاليمها الخمس، من خلال الهندسة الأمنية التي صاغها وتبناها الاتحاد الأفريقي ضمن حدود القارة.

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من سنة 2002، التاريخ الذي تأسس فيه الاتحاد الأفريقي إلى غاية 2019. وهذا لا يمنع من العودة لفترات سابقة عن الفترة المحددة وفقاً لما يقتضيه البحث.

7. فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية، جاءت على النحو التالي:

كلما زادت الفاعلية الأمنية للهندسة الأفريقية للسلام والأمن كلما تمكن الاتحاد الأفريقي من مؤسسة الأمن و أقلمة الحلول.

ومنها تتفرع فرضيات أخرى مفادها:

- ✓ الأطر المؤسسية للتعاون الأمني بين الدول الأفريقية تقلل من الصراعات بينها وتمكنها من درء التهديدات الأمنية المركبة.

✓ دمج الاتحاد الأفريقي لكل الفواعل الإقليمية الفرعية ضمن الهندسة الأفريقية للسلام والأمن يساهم في تحقيق أهدافه الأمنية.

✓ تفعيل مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية يتوقف على التخلص من التبعية الخارجية.

8. الإطار النظري للدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة نعتمد على ثلاث نظريات هي النظرية البنائية، والواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة. وذلك من أجل تفسير العوامل التي تؤدي لخلق المنظمات الإقليمية وأهميتها ودورها في تحقيق الأمن والسلام.

فالبنائية تبحث في مواضيع الهوية والخطاب والقيم الثقافية وترى أن الأمن مسألة متعلقة بإدراك الفرد الصانع للقرار وتصورات، كونه المسؤول عن قرارات الحروب والنزاعات. فتغيير هذه التصورات ستؤدي إلى بناء الأمن. وتغيير هذه التصورات يكون عبر بناء ثقافة أمنية تؤدي لخلق جماعات أمنية تسعى وحدتها لتأسيس هيئات للحفاظ على الأمن والسلام. فهذه النظرية ستساعدنا لفهم أدوار القادة الأفارقة منذ حركة عموم أفريقيا وخطاباتهم الداعية للوحدة والتعاون للتخلص من التهديدات الأمنية.

أما الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، ومنظوراهما للأمن وأهمية المنظمات الإقليمية فسنتطرق إليه في الفصل الأول من هذا البحث بشيء من التفصيل.

9. الإطار المنهجي للدراسة:

لدراسة الموضوع اخترنا:

✓ منهج دراسة الحالة: إن الحالة التي خصصناها بالدراسة هي منظمة الاتحاد الأفريقي كفاعل غير دولاتي إقليمي في القارة الأفريقية، والذي يقوم بتأدية أدوار معتبرة في مجالات متعددة، أهمها محاولة إرساء السلام والأمن في القارة. فمنهج دراسة الحالة مكننا من التعمق في دراسة الموضوع المبحوث وتوفير معلومات مفصلة وشاملة عنه، من خلال الاطلاع على أبرز الدراسات التي تناولته، وكذا تحليل مختلف القرارات الصادرة عن الأجهزة الرسمية المنتمية إليه. فمنهج دراسة الحالة ساعدنا على كشف العلاقات الموجودة بين مختلف أركان الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، كما مكننا من ملاحظة تطورها منذ تأسيسها إلى غاية عام 2019، ومقارنة ما توصلت إليه من نتائج مع المقاربة الأمنية لمنظمة الوحدة الأفريقية.

10. هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية:

يتناول الفصل الأول الفاعلية الأمنية للمنظمات الإقليمية، وظهور الهندسة الأمنية الإقليمية؛ حيث تطرقنا فيه إلى التوجهات الإقليمية للسياسة الدولية منذ فترة ما بعد الحرب الباردة، وما يثبت ذلك من ممارسات ذات تمركز إقليمي وروافد فكرية نظرت لها. ونتحدث عن الفاعلية الأمنية للمنظمات الإقليمية من منظور الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، مع التطرق لأدوار هذه المنظمات في فترتي ما قبل الحرب الباردة وما بعدها، لنختم الفصل بتأصيل مفاهيمي ونظري للهندسة الأفريقية للسلام والأمن.

أما الفصل الثاني فنتناول فيه تأسيس الاتحاد الأفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة ونستعرض فيه تبلور الثقافة الأمنية الأفريقية بدءاً من عموم أفريقيا وتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وتقييم مقاربتها للأمن والسلام. كما نتطرق للبيئة الأمنية المتغيرة لفترة ما بعد الحرب الباردة وما حوته من تهديدات لاتماثلية دفعت إلى تأسيس الاتحاد الأفريقي. لننتقل أخيراً إلى مقارنة الاتحاد الأفريقي للأمن المتمثلة في الهندسة الأفريقية للسلام والأمن وعلاقة الجماعات الاقتصادية الفرعية بها.

أما الفصل الثالث فنتطرق فيه لفحص الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كآلية معززة لمأسسة الأمن وأقلمة الحلول، ونتناول من خلاله الأركان المؤسسية الخمسة للهندسة الأفريقية للسلام والأمن ثم نفحص دورها في تعزيز الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ونخلص في الأخير إلى تقييم إنجازاتها وكشف العوائق المسببة لإخفاقاتها ومتطلبات تحسين فاعليتها

الفصل الأول:

الفاعلية الأمنية للمنظمات الإقليمية وظهور الهندسة
الأمنية الإقليمية: فحص نظري

الفصل الأول: الفاعلية الأمنية للمنظمات الإقليمية وظهور الهندسة الأمنية

الإقليمية: فحص نظري

تمهيد

يهدف هذا الفصل النظري إلى استكشاف أهمية الأقاليم، وبناءها المؤسسية، وتفاعلاتها في السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية: يدرس المبحث الأول عودة النزعة الإقليمية إلى واجهة السياسة الدولية، مع تزايد السياسات والممارسات ذات التمرکزات الإقليمية، ما حفز الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى الاهتمام بها والتنظير لها.

أما المبحث الثاني فيسركز على دراسة واحدة من الجهات الفاعلة غير الدولانية النشطة في مختلف أقاليم العالم، والمتمثلة في المنظمات الإقليمية، بالتركيز على تصنيفها، والتعرف على فاعليتها، مستنديين في ذلك إلى طرحين نظريين اثنين: الطرح الليبرالي الجديد، والطرح الواقعي الجديد ثم مقارنة الأدوار الأمنية لتلك المنظمات في فضاءاتها الجغرافية واستكشاف الآليات التي استحدثتها لأجل التعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة خلال فترة الحرب الباردة والفترة التي تلتها.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للتأصيل المفاهيمي والنظري للهندسة الأمنية الإقليمية كمحاولة للخروج عن الاستعمالات غير الدقيقة للمصطلح واستخلاص الحدود المفاهيمية الدقيقة له حتى يمكننا توظيفه بدقة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

المبحث الأول: التوجهات الإقليمية للسياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة

عرفت السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة توجهاً إقليمياً اتضح من خلال الممارسات والسياسات ذات التمرکز الإقليمي ومن خلال كثافة الأدبيات التي ركزت عليه خصوصاً مع تنامي الأدوار الأمنية للأقاليم والتي بالرغم من تضارب آراء منظري العلاقات الدولية تبقى مهمة في هندسة الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: السياسات والممارسات الإقليمية ذات التمرکزات الإقليمية: فحص عملي

شهد النظام الدولي، بعد نهاية الحرب الباردة، عدداً من التحولات الناتجة عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطرافه؛ فمع زوال الاتحاد السوفياتي، واهتمام روسيا بإعادة بنائها الداخلي، تراجع التنافس الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل اختراقهما للأقاليم يتقلص.¹ ومع تراجع تأثير النظام العالمي على الديناميات الإقليمية، وعلى القرارات الوطنية، استعادت الأقاليم سيادتها، مما أسفر عن ظهور قوى إقليمية مهيمنة في

¹ -Barry Buzan, Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 03.

فضاءاتها الجغرافية. فخرجت الصين من عزلتها لتتخبط في مشاريع إقليمية، وتؤسس لعلاقات تعاونية مع روسيا ودول آسيا الوسطى، كما أخذت اليابان التي - طالما كانت مترددة - في المشاركة في المخططات الإقليمية حتى أصبحت سباقة لاقتراحها¹. الأمر نفسه ينسحب على الهند في جنوب آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا في أفريقيا الجنوبية ونيجيريا في غرب أفريقيا وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط.² كل هذه القوى تمكنت من الحصول على هامش للتصرف، مما جعلها تخلق ترتيبات إقليمية، جعلت من الأقاليم مجتمعات للتفاعلات الدولية نظرا لاستقلاليتها النسبية عن القوى العالمية، ليظهر لاحقا ما دعاه أميتاف أشاريا بـ "النظام الدولي المؤقلم."³

وفي خضم عملية التحول العالمي، التي رافقت نهاية الحرب الباردة وما بعدها، ظهر عدد كبير من الترتيبات الإقليمية المؤسسية الجديدة، إلى جانب تفعيل القائم منها، ما قاد عددا من الباحثين إلى وسم هذه العمليات المستحدثة بـ "الإقليمية الجديدة New Regionalism"، أو الموجة الثانية من الإقليمية التي تكرست بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية إلغاء التمييز الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، خلال منتصف ثمانينيات القرن المنصرم وعدم تمكّنها من الوصول إلى اتفاق عام، في ظل المفاوضات المتعددة الأطراف، ما جعلها تتجه نحو تفضيل الاتفاقيات الإقليمية، الذي يتضح من خلال إنشاء "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" والمعروفة اختصارا بـ "النافتا NAFTA" عام 1994، والتي تزامنت مع عدد من الترتيبات الإقليمية في أقاليم متعددة من العالم؛ ففي الأمريكيتين ظهرت: منظومة تكامل أمريكا الوسطى (سيكا SICA) 1991، والسوق المشتركة للجنوب (ميركوسور MERCOSUR) 1991 ومجموعة ريو .

أما في أفريقيا ظهرت: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA) 1994 والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك SADC) 1992. كما ظهر في آسيا: رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا-المحيط الهادئ (أبيك APEC) 1989 والمنتدى الإقليمي لآسيان (آر ف ARF) 1994 ومنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو ECO) 1985، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك SAARC) 1985.

أما في أوروبا فقد كان الموعد مع كل من منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (بسيك BSEC) 1992 ومبادرة وسط أوروبا (ساي CEI) 1989، ورابطة الدول المستقلة (سيس CIS) 1991. كما لم يشذ الشرق الأوسط عن هذه الموجة فظهر كل من: مجلس التعاون الخليجي (GCC) 1981، واتحاد المغرب العربي (أمو AMU) 1989. وعلاوة على وظائفها الإقليمية، شكلت تلك الترتيبات الإقليمية وسائل هامة داعمة للتعاون بين

1 _ من هذه المقترحات نجد آسيان I+ (اليابان) ومساعدته لدول جنوب شرق آسيا بما يقارب 44 مليار دولار في 1997.

2- Detlef Nolte, "How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics", **Review of International Studies**, Vol. 36, N°. 04 (2010), p. 883.

3- Amitav Acharya, "The Emerging Regional Architecture of World Politics", **World Politics**, Vol. 59, N°. 04 (July, 2007), p. 640.

الإقليمي وعبر الإقليمي المجسد خصوصا بين الاتحاد الأوروبي والميكروسور اللذان سعيا لخلق منطقة التجارة الحرة MERCOEURO¹.

الثابت اليوم، أن البعد الاقتصادي لم يكن وحده أساس التعاون الإقليمي بين الدول. فإلى جانب الاقتصاد يعد البعد الأمني مكونا هاما من مكونات ظاهرة الإقليمية، والتعاون الإقليمي اللذين ميزا السياسة العالمية خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي. فعدد من المؤسسات؛ مثل: حلف الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، هي بلا ريب منظمات أمنية في المقام الأول. ومعظم المنظمات الإقليمية ذات الأغراض العامة، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، لديها أبعاد أمنية هامة وهو ما ينسحب على المجموعات الإقليمية الفرعية مثل: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

طبعا، هذا الكم الهائل من الترتيبات الإقليمية، والانبعث الجديد للزعة الإقليمية، رافقه بروز مجموعة متزايدة ورصينة من الأدبيات التي تناولت ظاهرة الإقليمية في السياسة العالمية، في محاولة منها لإيجاد تفسيرات واضحة للعمليات الإقليمية الجديدة، وتاليا التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل السياسة الدولية بشكل عام، والتحليل الأمني بشكل خاص لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما سنتعرض إليه بشيء من التفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الروافد الفكرية والنظرية للتوجهات الإقليمية للسياسة الدولية: فحص نظري

مع نهاية ثمانينيات القرن المنصرم وبداية تسعينياته، ومع بروز كم هائل من الترتيبات الإقليمية كما أشرنا إليه سابقا، ظهرت تشكيلة جديدة ومتنوعة من الأدبيات الرصينة والمتخصصة التي تهتم بدراسة ظاهرة الإقليمية في السياسة العالمية. فكان أن ظهرت أعمال كل من: "لويز فاوسيت"، و"أندرو هاريل Andrew Hurrell"²، عام 1995؛ "أندرو غامبل Andrew Gamble"، و"أنتوني باين Anthony Payne" عام 1996³؛ "ديفيد ليك"، و"باتريك مورغان"، 1997⁴؛ "والتر ماتلي Walter Mattli"، عام 1999⁵؛ "ريتشارد ستابز Richard Stubbs"، و"جيويفري

1- George Koopmann, "Regionalism Going Global", *Intereconomics*, V. 03, N°.

01 (January/ February, 2003), p. 02.

2- Louise Fawcett' Andrew Hurrell, *Regionalism in World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1996).

3- Andrew Gamble, Anthony Payne, *Regionalism in World Order* (New York, ST Martin Press, 1997).

4- Walter Mattli, *the Logic of Regional Integration: Europe and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

5- Richard Stubbs, Geoffrey RD. Underfill, *Political Economy and the Global Order* (New York: St Martin Press, 2000).

أندرهيل Geoffrey R. D. Underhill، عام 2000¹؛ "ماري فاريل Mary Farrell"، و"جورن هيتن"، و"لاك فان لانجينهوف Luk Van Langenhove" عام 2005²؛ وغيرهم.

هذه الأدبيات، وأدبيات أخرى كثيرة لم نشر إليها، شكلت قاعدة انطلاق أساسية لبحث حقل الدراسات الإقليمية مرة أخرى، بعد تراجعه مع مستهل سبعينيات القرن المنصرم، ليشكل حقلا معرفيا متفردا ومتميزا عن حقل العلاقات الدولية. وأشارت تلك الأدبيات في مجملها أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم تشكله الأقاليم بمكوناتها المحلية من قوى ومؤسسات إقليمية.

واحد من الذين يعود لهم الفضل في تطوير حقل الدراسات الإقليمية، في شقه الأمني بشكل خاص هو باري بوزان الذي استحدث، ومن خلال تقديم محاجات قوية، أن النظام العالمي الحالي تشكله الأقاليم القوية. مفهوم مركب الأمن الإقليمي عام 1983، حين تطرق إليه كمقاربة بديلة للتحليل الأمني في كتابه الشهير: "الشعب والدول والخوف: مشكلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية".³ وعرفه على أنه: "مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض".⁴

لاحقا، منح بوزان بمعية زميله أولي وايفر، البعد الإقليمي في التحليل الأمني زخما، وأهمية ودينامية غير مسبوقة، هو التأسيس لنظرية مركب الأمن الإقليمي بهيكلها العام، عام 2003، في مؤلفهما: "أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي Regions and Powers : Structure of International Security"⁵ وقاما بإعادة صياغة تعريف جديد لمركب الأمن الإقليمي في حلته الجديدة، فعرفاه بأنه: "مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيها عملياتها الرئيسية للأمن، أو نزع الأمن، أو كليهما، ارتباطا وثيقا، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن تحليلها، أو حلها، بشكل معقول بعيداً عن بعضها البعض".⁶ طبعا، جاءت الصياغة الجديدة لتعريف مركب الأمن الإقليمي كنتيجة لتوسيع مفهوم الأمن وتعميقه، ليشمل مستويات وقطاعات تحليلية جديدة واستحداث مفهوم الأمن ضمن أعمال "مدرسة كوبنهاغن".

وفقا للتعريفين المتقدمين لمركبات الأمن الإقليمي، ينشأ مركب الأمن الإقليمي متى كانت القضايا الأمنية لعدد من الدول، المتجاورة جغرافيا، متصلة ببعضها البعض بحيث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض حلا وتحليلا.

1-Mary Furell et al, **Global Politics of Regionalism: Theory and Practice** (London: Pluto Press, 2005).

3- Barry Buzan, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** (Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1983).

4 -Ibid, p. 106.

5- Barry Buzan, Ole Waever, **Regions and Powers**, Op. cit.

6-Ibid, p. 44.

فالدول تتفاعل أمنيا مع من جاورها من دول أكثر من تفاعلها مع دول واقعة في أقاليم أخرى بعيدة. كون التخومية تسمح بانتقال التهديد بسهولة كبيرة. مما جعل الأقاليم نقطة لقاء لتفاعل الأمن العالمي والأمن الوطني. لتكون بذلك المستوى الأنسب لتحليل الأمن الدولي مقارنة بمستوى الدولة ومستوى النظام العالمي.

تفسر نظرية مركب الأمن الإقليمي بنية القوة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بتحولها من نمط 2+3؛ أي قوتين عظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، مع ثلاث قوى كبرى (الصين واليابان والاتحاد الأوروبي) إلى نمط توزيع 1+4؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية و (روسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي). هذا التغيير يطرح فكرة أساسية¹ تتمثل في حيادية الأمن الإقليمي بعد حصول القوى المحلية على هوامش للتصرف في أقاليمها، نظرا لعدم طموح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الأربعة في التدخل في الشؤون الأمنية خارج أقاليمها. وأن الأمن هو ما ينتج وفقا لأنماط الصداقة والعداوة وعلاقات القوة داخل المركبات الأمنية الإقليمية، التي تتشكل وفقا لأربع مستويات تتمثل في الظروف الداخلية من قوة وضعف لدول الإقليم، وعلاقات دول الإقليم ببعضها البعض (دولة – دولة)، علاقة الأقاليم ببعضها (إقليم-إقليم)، وعلاقة القوى العالمية بالمركبات الأمنية.²

عام 1998، قدم "إيمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" مؤلفهما الموسوم بـ "الجماعات الأمنية"³ الذي عملا من خلاله على إحياء التراث الفكري لمنظور الجماعة الأمنية الذي كان كارل دوتش قد طورته خلال أواخر خمسينيات القرن المنصرم، وحاولا تفعيل أجندته البحثية التي ظلت معطلة لثلاث عقود خلت ولكن وفق تصورات بنائية هذه المرة. ضم هذا المؤلف إليه عددا من المساهمات العلمية التي تهدف إلى توضيح كيفية توظيف المفهوم في فهم السياسة الأمنية الإقليمية⁴ في مختلف أقاليم العالم؛ الغربية وغير الغربية.

حدد أدلر وبارنيت ثلاث مراحل أساسية تمر بها الجماعة الأمنية في نموها وتطورها؛ فالجماعة الأمنية قد تكون ناشئة Nascent، أو صاعدة Ascendant، أو ناضجة mature⁵. وهناك اعتقاد سائد أن هناك ثلاث أقاليم فقط عبر العالم تمكنت من تحقيق نموذج الجماعة الأمنية الإقليمية التعددية وهي: إقليم أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، والمخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية. بينما تجري نقاشات عديدة حول وسم بعض الأقاليم التي حققت درجة معينة من الثقة المتبادلة والمأسسة الإقليمية والتغيير السلمي بوسم الجماعة الأمنية من عدمه مثل إقليم جنوب شرق آسيا، الذي تمثله مؤسسيا رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)⁶.

1-Ibid, p. 04.

2-Ibid, p. 168.

3- Emmanuel Adler, Michael Barnett, **Security Communities** (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

4-Ibid, p. 16.

5-Ibid, p. 17.

6-Ibid, p. 15.

عام 2005، قدم كاتزنشتاين مؤلفه المعنون بـ "عالم الأقاليم: آسيا وأوروبا ضمن الامبراطورية الأمريكية"¹ الذي يستهله بالتساؤل التالي: "كيف يجب أن نفكر في السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي وبعد أحداث سبتمبر 2001؟" ويجيب أنه "ببساطة عالم اليوم هو عالم من الأقاليم المحتواة بعمق في الامبراطورية الأمريكية". فالأنظمة الإقليمية تتبنى الشكل المؤسساتي والمبادئ التي تفرضها الهيمنة الأمريكية التي تجعل الأقاليم هشة ومعرضة للتأثير الخارجي. وما استنتجه كان مبنيا على مقارنة أجراها بين إقليمين هما أوروبا وآسيا اللذان يتمتعان بخصائص ثقافية وحضارية مختلفة تشكل مقارباتهم الإقليمية المختلفة تجاه التحديات المعاصرة.

ضمن سياق الحديث عن عالم الأقاليم الذي أكدته كاتزنشتاين، تساءل أندرو هاريل عام 2007 عن طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة: هل هو عالم أوحده أم عوالم متعددة.² ركز هاريل في دراسته التي حملت عنوان "عالم أوحده؟ أم عوالم متعددة؟ مكانة الأقاليم في دراسة المجتمع الدولي" على فهم مكانة المجتمعات الدولية الإقليمية داخل المجتمع الدولي المعاصر. وعلى علاقة العالم الأوحده بالعوالم المتعددة.³

فمن جهة يوجد عالم الرأسمالية العالمية والديناميات الأمنية العالمية والنظام السياسي العالمي التي يراها البعض تدور حول قوة مهيمنة وحيدة ومؤسسات عالمية وحوكمة عالمية.⁴ ومن جهة أخرى توجد الأقاليم والمستوى الإقليمي الذي يستدعي معرفة: أولا، المدى الذي حققت فيه الفواعل الإقليمية درجة معينة باتت تمثل فيها عوامل هامة في هندسة السياسة الدولية وثانيا، المدى الذي أصبح العالم يعيش فيه نظاما متعدد الأقاليم.

ما ذهب إليه هاريل، أيده إلى حد بعيد أميتاف اشاريا، في مؤلفه "نهاية النظام العالمي الأمريكي"،⁵ عام 2014، مؤكدا أن الأقاليم ينبغي أن تكون الكتل المشكلة للنظام الدولي المستقبلي خصوصا وأن شرعية الحوكمة العالمية تقوم على الاعتراف بالخصوصيات الثقافية والتاريخية كمقاربة تصويرية بديلة للرؤى والتصورات ذات التمرکز الغربي.

وقبل كل هذه الأعمال الأكاديمية، كان جوزيف ناي قد نظر إلى الإقليمية من منطلق إمكانية مساهمتها في خلق نظام دولي سلمي، وما يمكنها تقديمه لأجل ذلك. ففي كتابه الذي حمل عنوان: "السلام في أجزاء: الاندماج

1- Peter Katzenstein, **A world of Regions: Asia and Europe in the American Imperium** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005).

2- Andrew Hurrell, "One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society", **The Royal Institute of International Affairs** (2007).

3- Ibid, p. 128.

4- Ibid, p. 129.

5- Amitav Acharya, **the End of American World Order** (Cambridge: Polity Press, 2014).

والنزاع في المنظمات الدولية"¹ أجرى ناي عددا من المقارنات بين نوعين من المنظمات هما المنظمات السياسية الإقليمية الكلية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية الجزئية التي تقع في أقاليم مختلفة ليتوصل في النهاية إلى أنه لم يقف على أدلة كافية تؤكد العلاقة بين المنظمات الإقليمية وإشاعة السلام لكنه أكد أن المنظمات الإقليمية المدروسة ساعدت في تحسين طبيعة العلاقات بين أعضائها كما أن المنظمات تبقى أجزاء للسلام.²

المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية وأدوارها الأمنية في فضاءاتها الجغرافية

رأينا في المبحث السابق كيف انتشرت المنظمات الإقليمية بعد فترة الحرب الباردة، وكيف توسعت مجالات اهتمامها. في هذا المبحث سنقوم بتصنيفها و إبراز النقاش الذي دار بين منظري العلاقات الدولية حول أهميتها، لنفصل فيه باستعراض بعض أدوارها الأمنية لفترتي الحرب الباردة وما بعد نهايتها.

المطلب الأول: التصنيفات التيبولوجية للمنظمات الإقليمية

عادة ما يتم تعريف المنظمة الإقليمية على أنها منظمة دولية تتكون من ثلاث دول أو أكثر متقاربة جغرافيا ولها إطار عمل متواصل.³ فهي تحدد الإقليم كنظام فرعي ضمن النظام الدولي الشامل من أجل هيكلية العلاقات بين الدول التي تنتمي لإقليم واحد. فالمنظمة الإقليمية تعبر عن درجة من الاعتمادية المتبادلة فيما بين دولها الأعضاء. وقدمت لها عدة تصنيفات، نحاول تبين بعضها في هذا المطلب. فجوزيف ناي مثلا يصنف للمنظمات الإقليمية، حسب:⁴

1. وظيفتها: إما وفقا لعدد الوظائف التي تؤديها، وهنا نجد المنظمات الإقليمية متعددة الوظائف والمنظمات الإقليمية المتخصصة. أو وفقا لنوعية وظيفتها فتكون سياسية أو فنية.
2. طبيعة قراراتها تصنف إلى منظمات معيارية تكتفي بتوجيه سلوك الأعضاء من أجل تفادي النزاعات، وتسهيل تحقيق أهداف مشتركة عبر تنسيق الجهود، ومنظمات عملية تعبرا عن المنظمات التي تمتلك وسائل تجعلها تؤدي مهامها بذاتها مثل المنظمات المالية.

ويمكن اعتماد العامل الجغرافي لتصنيفها فنجد:

1. منظمة إقليمية كلية: تشمل إقليما كلياً مثلاً قارة، نجد الاتحاد الأفريقي، منظمة الدول الأمريكية.

1- Joseph S Nye, **Peace in Parts; Integration and Conflict in Regional Organization** (Boston: Little Brown and Company, 1971).

2- **Ibid**, p. 199.

3- Detlef Nolte, "Regional Governance from a Comparative Perspective Economy, Politics and Governance Challenges", In: Víctor M. González-Sánchez, **Regional Governance from a Comparative Perspective** (Nova Science Publishers Editors, 2016) pp.1-15, p. 02.

4 - Joseph Nye, **Op. cit.**, p. 05.

2. منظمة إقليمية فرعية: تشمل جزء من الإقليم الكلي فقط مثلاً الجماعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الثمانية في أفريقيا.

كما تصنف كذلك حسب طبيعة أعضائها إن كانت دول أو أفراد وجمعيات إلى:

1. منظمات إقليمية حكومية: تؤسسها حكومات الدول من أجل خدمة مصالح مشتركة فيما بينها.
 2. منظمات إقليمية غير حكومية: تنشأ بين جمعيات أو أطراف أخرى خاصة لا تكون الحكومات طرفاً فيها. مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان أو الدين أو من أجل تقديم مساعدات.
- وإذا اعتمدنا معيار اتخاذ القرارات، نميز بين منظمات بين حكومية ومنظمات فوق قومية بحيث:
1. المنظمات الإقليمية بين حكومية: تعتمد نمط التصويت بالإجماع وقراراتها لا تحمل صفة الإلزامية. ولا تمثل منظمات مستقلة عن إرادات الدول.
 2. المنظمات فوق القومية: تتشكل من خلال تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات فوق قومية مستقلة عن إرادات الدول. تكون القرارات التي تتخذها ملزمة لجميع الأطراف.
- في 2017 ظهرت دراسة للمنظمات الإقليمية، صنفها حسب مدى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاقها التأسيسي¹. إلى خمس أصناف، أربعة تعبر عن أهداف والصنف الخامس يعبر عن منظمات لا تملك أي هدف.

فهناك الأهداف الجوهرية Instrumental Goals، تنتج عنها منظمات حيوية وتقديمية Alive Regional Organizations. هذه الأهداف تتمثل في السعي لتحقيق نتائج مهمة مثل السياسات المشتركة في مجال الاقتصاد الكلي، الدفاع والأمن، السياسة الخارجية، إقامة أسواق مشتركة تسهيل التجارة مثل الميركوسور، الاتحاد الجمركي SACU، الإكواس، أسيان، الإيفاد، مجلس التعاون الخليجي².

وهناك هدف الإنتماء للمنظمة فقط دون انتظار أي تأثير لها، فتصنف إلى منظمة خطابات الاندماج، مثل منظمة GUAM. وقد تكون أهداف المنظمة هي التواصل، فتكون المنظمات منتديات الحوار والقمم. والنوع الرابع هو منظمات تكتفي بقدر صغير من النشاط الإداري كهدف مثل اصدار توصيات أو موثيق وتعمل من دون أي غاية ملموسة فتسمى بالمنظمات بين الفناء والوجود (Zombie). والمثال عليها منظمة الدول العربية المصدرة للنفط.

أما النوع الخامس لا تملك أي هدف كان ولا جهازاً إدارياً ولا نشاطاً، لكنها تبقى غير ملغاة لأسباب تعود للأطراف تطلق عليها تسمية (Coma) من أمثلتها المنظمة الأوروبية للحديد والفولاذ التي تأسست في 1993 بين دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.

1- Evengy Vinokurom, Alexander Libman, **Re-Evaluating Regional Organizations** (London: Palgrave Macmillan, 2017), p. 02.

2 -Ibid, pp. 16-27.

المطلب الثاني: النقاشات النظرية حول فاعلية المنظمات الإقليمية أولاً: منظور الليبرالية الجديدة للمنظمات الإقليمية

ظهر خلال الفترة الممتدة بين الخمسينات والسبعينات عهد جديد من العلاقات الدولية المرتبطة بتدفقات التجارة والاستثمار والاتصالات، مما جعل التيار الليبرالي في تحليل العلاقات الدولية ينتعش بإسم الليبرالية الجديدة، متخلصاً من النزعة المثالية لسابقتها الليبرالية.¹ ولها أربعة روافد فكرية هي: الليبرالية الاجتماعية، الاعتماد المتبادل المركب، الليبرالية المؤسسية والليبرالية الجمهورية.²

هذا المنظور من أكثر مدارس العلاقات الدولية إيماناً بالتعاون الدولي؛ فهو ينظر إليه على أنه يمثل الحالة الأساسية وأن الصراعات هي الحالة العارضة أو الاستثنائية. ولعل الرافد الذي سنستند إليه في هذا الفرع هو الليبرالية المؤسسية التي تؤمن أنه بالرغم من فوضوية النظام الدولي التي قد تُقيد استعداد الدول للتعاون نظراً لغياب سلطة سيادية بإمكانها فرض اتفاقيات ملزمة وخلق فرص للجمع بين المصالح الفردية للدول،³ إلا أنه بإمكانها تفعيله عن طريق إنشاء مؤسسات دولية مركزة على الديمقراطية والاعتماد الاقتصادي المتبادل، بالإضافة للمنظمات الدولية كمفاتيح أساسية للتعاون الدولي السلمي.

يرى الليبراليون المؤسسيون أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أوجدت فرصاً للتعاون والتفاعل بين الدول في إطار رسمي، خلق منظمات دولية من أجل تحقيق مصالح مشتركة، كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، أو من خلال إطار غير رسمي يضم الأسس والقواعد والإجراءات من أجل تنظيم سلوكيات الدول الأطراف. وتزايد عدد المؤسسات مكن من زوال الكثير من العقوبات التي تعيق التعاون الدولي. وحتى لو لم تكن علاقة سببية، إلا أنها ساهمت في نوعية النشاط التعاوني.

ولدعم طرحهم وإثبات أهمية المؤسسات الدولية، قام الليبراليون المؤسسيون بدراسة تجريبية لقياس مدى تأثير درجة المؤسسة بين الدول على التوجه نحو التعاون، اعتماداً على المقاربة السلوكية. وهذا المدى يأخذ بعدين: الأول، هو النطاق؛ بمعنى المجالات التي تنشأ فيها المؤسسات بكثرة إن كانت سياسية وأمنية، وعسكرية، واقتصادية واسعة أم تجارية فقط. والبعد الثاني، يكمن في عمق هذه المؤسسة التي وضعوا لأجل قياسها ثلاث متغيرات هي:⁴

1- Jeremiah Collins, "Assessing International Cooperation on Climate Change: A Neoliberal Analysis of the Effectiveness of Formal International Institutions", **Mapping Politics**, Vol. 04 (fall 2012), p. 02.

2- Robert Jackson, George Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches** (Oxford: Oxford university Press, 2013), pp. 47-48.

3- Robert Jervis, "Realism, Neoliberalism and Cooperation: Understanding the Debate", **International Security**, Vol. 24, N.º 01 (summer, 1999), p. 43.

4- Ibid, p. III.

1. درجة تقاسم الأطراف الأعضاء في النظام للتوقعات حول السلوكيات والأفعال المناسبة؛ بمعنى التشابه في مدركاتهم للنتائج المرجوة من تلك المؤسسات.
2. درجة ترجمة هذه التوقعات في شكل قواعد محددة بدقة ليتم الالتزام بها.
3. مدى تمكن المؤسسات من تغيير قواعدها الخاصة عوضاً عن الاعتماد على أطراف أخرى وهذا يسعى لتوضيح مدى استقلالية هذه المؤسسات عن الدول التي تؤسسها ومدى قدرتها على جعل قراراتها ملزمة للأطراف.

من خلال دراستهم لبعض المؤسسات كالاتحاد الأوروبي والمنظمة الأوروبية للأمن والتعاون بالإضافة إلى منظمة الحلف الأطلسي، وفقاً لهذه المعايير، قام الليبراليون المؤسسيون بتوضيح العوامل التي تعطي للمؤسسات الدولية أهمية، سواء من حيث الأدوار التي تؤديها، أو من خلال قدرتها في التأثير على الدول الأعضاء. وهذا ما بينه "كيوهان" في مقال كتبه بعنوان: "وعد النظرية المؤسسية".¹ يرى فيه أن الدول تتعاون عندما تجد مصلحة ذاتية في ذلك. وعندما تتيقن من إمكانية تحقيقها، تلجأ إلى خلق مؤسسات. وأهمية هذه المؤسسات تكمن في توفير المعلومات حول خيارات الأطراف الأخرى: بماذا تقوم؟ ولماذا؟ وكيف؟ وماذا تسعى لفعله في المستقبل؟ مما يزيل إمكانية التفسير الخاطئ والسيء للنوايا، ويخلق فرصاً للتفاوض بدلاً من الصراع. وهذه الخاصية تفيد بصفة أكبر التعاون في المجال الأمني.

من ناحية أخرى، ترى النظرية الليبرالية المؤسسية أن المؤسسات تؤثر بصفة معتبرة في الدول وذلك من خلال تغيير حوافزها للغش عن طريق القوانين المطبقة والعقوبات التي تفرضها. كما تخلق روابط لا يمكن خلعها في حالات أخرى، لأنها تضع نقاطاً محورية للتنسيق والتبادل، خصوصاً أنها تقوي التوقعات السائدة حول قوة الاتفاقيات.² فالدول كفواعل عقلانية أنانية، تتخوف من سعي نظيراتها للحصول على مزايا على حسابها، لذلك فالاتفاقيات تقلل من مخاطر تصادم المصالح فيما بينها، بناءً على مبدأ المكاسب المطلقة عوضاً عن المكاسب النسبية، كمحاولة لتقليص آثار فوضوية النظام الدولي.³

ثانياً: منظور الواقعية الجديدة للمنظمات الإقليمية

جاءت نظرية الواقعية الجديدة كمحاولة لاستدراك العجز الذي أصاب الواقعية التقليدية في تفسير النظام الدولي ما جعلها تتراجع أمام الطرح الليبرالي الجديد خلال سبعينيات القرن الماضي.⁴

1- Robert O. Keohane, Lisa Martin, "The Promise of Institutional Theory", **International Security**, Vol. 20, N°. 01 (summer, 1995).

2- Ibid, p. 42.

3- Ibid, p. 47.

4- Robert Jackson, Jorge Sorensen, **Op. cit.**, p. 49.

وأطلقت على هذه النظرية تسميات مختلفة منها: الواقعية الجديدة والواقعية البنيوية/الهيكليّة.

وهي تضم مجموعة من المنظرين المتميزين في حقل الدراسات العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، من بينهم ستيفن كراسنر Steven Krasner، وروبرت غيلبين Robert Gilpin، وروبرت تاكر Robert Tucker جورج مودلسكي George Modelski، شارل كينديبيرجير Charles kindlberger، وآخرون، ممن تبنا طرح كينيث والتز Kenneth Waltz مؤسس هذه النظرية من خلال كتابه: "نظرية السياسة الدولية" الذي صدر عام 1979¹.

يرى والتز أن ما يميز النظام الدولي هو بنيته الفوضوية؛ فالدول تتماثل في الوظائف التي تؤديها وتختلف في القدرات التي تملكها. وتركز الواقعية الجديدة على علاقات القوة كعامل محدد للسياسة الخارجية مما يجعل من إمكانية توقع السلوكيات الخارجية للدول أمراً ممكناً.

وبنى والتز نظريته على ثلاث فرضيات أساسية² هي:

1. الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية،
2. تتحرك في نظام دولي فوضوي يفتقر لوجود سلطة مركزية عليا.
3. البقاء هو الهدف الرئيس للدول.

يَقصد والتز بالبنية الوحدات الموضوعية جنباً إلى جنب وتتصرف بأشكال مختلفة، وتتفاعل فيما بينها. وهذه التفاعلات تُنتج عنها مخرجات مختلفة. هذه البنية فوضوية التنظيم ووحداتها مختلفة القدرات بالرغم من تشابه وظائفها³ وهذه البنية تؤثر على المخرجات والسلوك الدولي من خلال ثلاث أفكار أساسية هي:

1. الدول توازن بعضها البعض.
2. الدول الصغيرة والضعيفة تصطف مع القوى الكبرى من أجل الحفاظ على استقلاليتها.
3. لا ينكر إمكانية التعاون بين الدول لكنه يرى أنه يعبر عن رغباتها للحفاظ على استقلاليتها⁴.

طبعاً، يحدد المنظور الواقعي الجديد القوة في القدرات المختلفة للدول، ونمط توزيعها فيما بينها وفي التغيرات التي تحدث نتيجة ذلك التوزيع. فالقوة، حسب الواقعيين الجدد، مهما بلغ حجمها تعد وسيلة مهمة في يد الدول. فضالة قوة الدولة تعرضها للعدوان والهجوم، وعظمتها تفرض على الدول الأخرى زيادة قوتها العسكرية (المعضلة الأمنية)⁵. وبالرغم من كون الواقعية الجديدة تصف العالم بالعالم التنافسي والصراعي، إلا أنها لا تنفي إمكانية

1- Richard K Ashley, "The Poverty of Neorealism", **International Organization**, Vol. 38, N°. 02 (spring, 1984), p. 227.

2- John J Mearcheimer, "Reckless States and Realism", **International Relations** (2009), p. 242

3- **Ibid**, p. 243.

4- Robert Jackson, George Sorensen, **Op. cit.**, p. 49.

5- John Mearsheimer, "The False Promise of Institutions", **International Security**, Vol. 19, N°. 13 (winter, 1994- 1995), p. 10.

قيام التعاون بين الدول، لكنه مع ذلك يبقى صعب التحقيق نظرا لوجود عاملين يحولان دون حصول التعاون هما:¹

1. احتمال الغش خلال العملية التعاونية: وهو العائق الثاني، حسب المنظور الواقعي الجديد، الذي يمنع الدولة من سلك دروب التعاون مع دولة أخرى نتيجة انعدام الثقة بشأن النوايا الحقيقية للطرف الآخر.
2. اعتبارات المنافسة والمكاسب: لا يتقيد التعاون، وفقا للواقعيين الجدد، فقط بشك الدول في أمانة شركائها، والتزامهم بمقتضيات ذلك التعاون، بل يتقيد أيضا بمنطق التنافس بين الدول الذي يقضي بأن تخشى الدولة المكاسب النسبية، التي قد تجنيها منافستها من وراء الترتيب التعاوني والتي قد توظفها في أغراض تنافسية.²

يعترف الواقعيون الجدد بوجود فواعل أخرى غير الدول في النظام الدولي أقل فاعلية واستقلالية مثل المؤسسات الدولية والإقليمية. فهي كما يعرفها ميرشايمر "مجموعة القواعد التي تحدد الطرق التي يجب أن تتعاون وفقها الدول أو تتنافس".³

ويرون أن المؤسسات ظاهرة عارضة "epiphenomenon" بل ومَرَضِيَّة في السياسة الدولية فهي وقوانينها مجرد تعبير عن حسابات الدول ومصالحها الذاتية. وما هي إلا انعكاس لتوزيع القوة في النظام الدولي. بمعنى أن الدول القوية تخلق المؤسسات من أجل الحفاظ على توزيع القوة فيما بينها.⁴ بل إن المؤسسات الإقليمية والدولية حسب جون ميرشايمر، ليس لها تأثير مستقل عن الدول التي أنشأتها، ولا تأثير لها في سلوكها، وإن كان لها أثر يبقى هامشيا في أحسن الأحوال.⁵

وبذلك، يكون الواقعيون الجدد قد قدموا طرحا مناقضا لطرح الليبراليين الجدد حول أهمية المؤسسات الدولية والإقليمية، وقاموا بنقد أطروحة الليبراليين الجدد القائلة بدور المنظمات الدولية خلال الحرب الباردة في منع قيام حرب عالمية ثالثة. فالواقعيون الجدد يرون أن ما منع الحرب العالمية الثالثة من القيام خلال الحرب الباردة هو بنية النظام الدولي الثنائي القطبية، وليس المنظمات بحد ذاتها، التي لم تكن سوى وسيلة في يد إحدى القوتين العظميين لتعظيم القوة تجاه خصمها.

1- Ibid, p. 13.

2- Ibid.

3- Ersan Ozkan, Hakan Cemcetin, "The Realist and Liberal Positions on the Role of International Organizations in Maintaining World Order", **European Scientific Journal** (June, 2016), Vol. 12, N.° 17, p. 88.

4- John Mearsheimer, "The False Promise of Institutions", **Op. cit.**, p. 49.

5- Randall.L. Schweller, David Priess, "The Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate", **Mershon International Studies Review** (May, 1997), Vol. 41, N° 01, p. 06

تدخل التجمعات الإقليمية، وفقا للواقعيين الجدد، ضمن سياسات تشكيل التحالفات. فقد ينشأ تجمع إقليمي ما استجابة للتحديات الخارجية. والاتحاد الأوروبي يعد مثالا نموذجيا لذلك فقد نشأ نتيجة وجود تهديد خارجي شكله الاتحاد السوفياتي زمن الحرب الباردة، وكذا نتيجة للمساعدات التي قدمتها قوة خارجية لها مصلحة في وجود هذا التجمع في سياق تنافسها مع الولايات المتحدة. كما قد يظهر التجمع الإقليمي نتيجة إدراك الدول الضعيفة لخطر خارجي يهددها مثلما كان الحال مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سياق تنافسات القوتين العظميين والتمدد الشيوعي أيام الحرب الباردة.

يركز الواقعيون الجدد أيضا على دور القوى المهيمنة الإقليمية أو الخارجية في تطوير مخططات التعاون الإقليمي¹ ودورها في تشكيل الترتيبات الإقليمية أو في منع تشكلها. مستندين في ذلك إلى الترتيبات الاقتصادية والأمنية الإقليمية التي نشأت بدعم من الاتحاد السوفياتي، أو من الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لدعم قوتها وتحقيق مصالحها الذاتية، كما منعت بنفس الدافع قيام تجمعات أخرى هذا ما فعلته الولايات المتحدة مع دول أمريكا اللاتينية، وفعله الاتحاد السوفياتي مع الدول الأوروبية.

المطلب الثالث: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة وبعدها أولا: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة

أدت المنظمات الإقليمية في فضاءاتها الجغرافية، خلال فترة الحرب الباردة، أدوارا أمنية هامة؛ ففي تلك الفترة ظهرت مقاربتان تهدفان إلى الوقاية من مختلف الاضطرابات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية والتعامل مع التحديات الجديدة التي فرضتها ديناميات الحرب الباردة. ظهرت المقاربة الأولى بين عامي 1947 و1965، شملت منظمات متعددة الوظائف وأحلاف عسكرية ومؤسسات أمنية. أما المقاربة الثانية فظهرت بين عامي 1966 و1986 وتميز معظمها بالتمركز في أقاليم فرعية.² وحتى المنظمات التي كان نشاطها الأساسي قائما على التعاون الاقتصادي استحدثت آليات جديدة، مكنتها من لعب أدوار سياسية وأمنية واسعة.

حظيت المنظمات الإقليمية باعتراف منظمة الأمم المتحدة، لتتحدد بذلك العلاقة بين المستويين العالمي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، في ميثاقها التأسيسي في كل من الفصل السادس والسابع والثامن. وبناء عليه، يتوجب على المنظمات الإقليمية استشارة مجلس السلم والأمن الدولي والحصول على موافقته قبل أي تصرف. وبالرغم من إعطائها الأولوية للتدخل في مجالها الإقليمي بإجراءات التسوية السلمية للنزاعات، يبقى من

¹ -Tanja A. Börzel, "Theorizing Regionalism: Cooperation, Integration and Governance", Prepared for Tanja A. Börzel/Thomas Risse (eds.), Oxford Handbook of Comparative Regionalism (Oxford: Oxford University Press, in prep.), p. 06, on:

<https://www.eustudies.org/conference/papers/download> (Accessed in: 18/01/2019).

² -Louise Fawcett, "Regional Institutions", p. 02, on:

https://www.academia.edu/2083190/Regional_Institutions (Accessed in: 18/02/2019).

حق الدول المعتمدة كطرف في النزاع إحالة القضية لمجلس الأمن الدولي.¹ وتؤدي المنظمات الإقليمية أدوارها الأمنية بآليات يمكن تلخيصها في:²

1. الأمن التوافقي للتسوية السلمية للمنازعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية، المساعي الحميدة الوساطة، التحكيم.

2. الأمن الجماعي: يركز على مبدأ أن الأمن لا يتجزأ، وكل الدول تشترك في مصلحة تقويض التهديد ومواجهة العدو المحتمل في إطار منظم، ويُجأ فيه لفرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية أو لاستعمال القوة.

3. حفظ السلام: هي مقارنة مستحدثة خلال الحرب الباردة تندرج ضمن إطار الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. وبناء عليها، تقوم المنظمات الإقليمية بنشاطات كالمراقبة، والملاحظة والمساعدة على إعادة بناء السلام في مناطق النزاع.

4. الأمن التعاوني: هذه الآلية تسمح بتبادل المعلومات، والاتصال والتواصل بوسائل منسقة ضمن منظمات دولية وإقليمية. غالبا ما يتم اعتماد هذه المقاربة في حالة وجود تهديدات كامنة وليس تهديدات قائمة بالفعل لمنع التصعيد والحيلولة دون تحول التهديد الكامن إلى تهديد فعلي.

طبعاً، قد لا تمتلك كل المنظمات الإقليمية هذه الآليات، كما أن وظائفها الأمنية تتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية: كسياساتها الداخلية، وبيئتها الاجتماعية والاقتصادية، وبنيتها المؤسسية بالإضافة إلى عوامل خارجية: كالتمكين أو عدم التمكين من طرف النظام الدولي، وتأثيرات الفواعل الخارجية.³

فخلال فترة الحرب الباردة، ارتبطت إدارة الأمن الإقليمي بميزان القوى العالمي وتأثيرات القوتين العظميين مما جعل المنظمات الإقليمية قليلاً ما تُقحم في العمليات الأمنية، بالرغم من ذلك برزت العديد منها بأدوارها المتمثلة في: إجراءات بناء الثقة، والدفاع عن السيادة والوحدة الترابية، وحفظ السلام، وحل النزاعات الحدودية ومراقبة التسلح، ونزع الأسلحة، والدبلوماسية الوقائية، والحرية الأمن والعدالة.⁴

1- Alan K. Henrikson, "The United Nations and Regional Organizations: King-Links of Global Chain", *Duke Journal of Comparative Law*, Vol. 07, p. 38.

2- Brigitte Weiffen, *Analysing Regional Security Governance: The Example of the Organization of American States*, Paper prepared for SGIR 7th Pan-European International Relations Conference Stockholm, (Sweden, 2010), p. 02. On: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-the-organization-of-american-states-in-conflict-affected-states-in-the-americas>. Pdf (Accessed in: 18/01/2019).

3- Asnake Kefale, "Regional Organizations and Security Governance: Comparative Assessment of IGAD and ASEAN" (London: L. E. S Global South Unit, 2015) N°. 01, p. 03, on: <http://eprints.lse.ac.uk/61101> (Accessed in: 18/01/2019).

4- Jurgen Haacke, Paul D. Williams, "Regional Arrangements and Security Challenges: A Comparative Analysis", *Crisis States Working Papers*, N°. 02 (July, 2009), p. 04, on: <https://www.files.ethz.ch/isn/104222/WP52.2> (Accessed in: 18/01/2019).

ففي القارة الأمريكية، نستشهد بأدوار منظمة الدول الأمريكية OAS، التي تأسست عام 1948 في وقت كُرس فيه قواعد عدم التدخل، والوحدة الوطنية، وإجراءات التسوية السلمية للنزاعات ومنع الحروب. فأصبحت المنظمة الإقليمية الأولى التي عملت على تطبيق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بمساهمتها في حل نزاع بين كوستاريكا ونيكاراغوا عام 1949.¹

خلال فترة الحرب الباردة، كان الشغل الشاغل لهذه المنظمة هو وقف المد الشيوعي عن التمدد في الإقليم، بما أن المنظمة شكلت وسيلة تنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك توسطت المنظمة بنجاح في النزاع القائم بين السلفادور وهوندوراس عام 1969، وكما كان لها العديد من التدخلات الناجحة الأخرى، بين كوستاريكا ونيكاراغوا عام 1954 حول الحدود، واجتياح كوبا لبناما عام 1959 واقتحام قوات متمردية الساموزا الكوستاريكيين لنيكاراغوا عام 1959.²

عرفت هذه المنظمة بعضا من الخمول خلال السبعينيات والثمانينيات وذلك راجع إلى تضارب الرؤى بين الولايات المتحدة وعدد من دول أمريكا اللاتينية التي بدأت تعارض قرارات المنظمة خصوصا في قضية حصار كوبا وتصنيفها كمصدر تهديد عام 1975، بالإضافة إلى بروز تحالفات جديدة كجماعة ريو وملتقى وزراء دفاع البيرو والإكوادور.³

في إقليم الشرق الأوسط، نجد جامعة الدول العربية التي لعبت أدوار أمنية هامة على صعيد بيئتها الإقليمية فأعضاءها نددوا باللجوء للعنف في النزاعات ووقعوا سنة 1950 على ميثاق الدفاع المشترك بحيث اعتبروا أي اعتداء على إحدى الدول هو اعتداء على الكل. كما منحت للحركات التحررية الوطنية فرصة إسماع قضيتها.⁴ بعض أدوارها عرف النجاح ومنها حل النزاع السوداني-المصري عام 1958 وساهمت إلى جانب منظمة الوحدة الأفريقية في حل النزاع المغربي-الجزائري عامي 1963-1964.

إلى جانب جامعة الدول العربية، تبرز أدوار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تأسس عام 1981 بدافع الإدراك للبيئة الخارجية المهددة والمتمثلة في نجاح الثورة الإيرانية، والحرب العراقية-الإيرانية. تمكن المجلس من حل نزاع سلطنة عمان واليمن عام 1982، عن طريق تكليف هيئة وساطة متكونة من الكويت والإمارات العربية المتحدة.⁵

1 - Monica Herz, "Does the Organization of American States Matter?", *Crisis States Working Papers*, S. 02, N°. 34 (April, 2008), p. 05, on: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?> (Accessed in: 18/01/2019).

2 - *Ibid*, p. 12.

3 - Brigitte Weiffen, *Op. cit.*, p. 11.

4 - Phillipe Braillard, Mohamed Reza Djalili, "Les Organisations Internationales du Tiers Monde", *Etudes Internationales*, Vol. 16, N°. 03 (1985), p. 497.

5 - *Ibid*, p. 23.

أما في آسيا، فنجد رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تأسست عام 1967، وبالرغم من كونها مرتبطة بنظام الأحلاف الثنائية الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية، في إقليم آسيا-المحيط الهادي من أجل حفظ السلام¹ إلا أنها اعتمدت عددا من الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات وامتنعت عن استخدام القوة أو التهديد بها بتبنيها مقاربة تشاورية قائمة على توافق الآراء. كما تبنت مبدأ حياد الإقليم وإقامة منطقة سلام حرية وحياد ZOPFAN عام 1971، ووقعت اتفاقية الصداقة والتعاون عام 1976 التي نصت على تأسيس مجلس أعلى للحل الرسمي للنزاعات بين أعضائها لكنه لم يتجسد. وبسبب تبني الآسيان لمبدأ تقديس السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، لم تتدخل في حالات صراعية كثيرة خلال فترة الحرب الباردة.²

في القارة الأفريقية، ظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ECOWAS"، التي تأسست كمخطط للاندماج الاقتصادي عام 1975.³ لم يركز ميثاق الجماعة التأسيسي على إدارة النزاعات أو الوقاية منها. لكن سرعان ما أدركت أنه لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق في حدود الإقليم دون إرساء الأمن والسلام، ما جعلها تدمج بروتوكولا متعلقا بالمساعدة المتبادلة للدفاع عام 1978-1981 بالإضافة إلى بروتوكول منع الاعتداء عام 1978.⁴ وهذان البروتوكولان كرسا الأمن والاستقرار السياسي في الإقليم الإفريقي الفرعي، وقلصا من النزاعات بين الدول الأعضاء عن طريق ترقية إجراءات التسوية السلمية للنزاعات بينها.

من جهتها، الهيئة البين حكومية للتنمية ومواجهة الجفاف "IGADD"، التي تأسست عام 1986 لم تكن منظمة ذات وظائف سياسية، لكن الظروف الأمنية التي عرفها الإقليم الفرعي في تلك الفترة، من حروب أهلية وصراع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، دفعتها للتفاعل مع المشاكل الأمنية بالرغم من امكانياتها المحدودة. وأحسن مثال يمكن تقديمه على تلك الأدوار، هو التقارب الذي حققته بين الرئيس الإثيوبي والرئيس الصومالي، لأول مرة بعد الصراع الذي كان بين الدولتين عامي 1977 و 1978 لتنتج عنه اتفاقية تتعلق احترام الحدود بين البلدين.⁵

1 - Ibid, p. 13.

2 - Gorgeina Whelan, "Does the ARF Have a Role in ASEAN's Pursuit of Regional Security in the Next Decade?" (Centre for Defence & Strategic Studies of Australian Defence College, 2012), p. 11. on: http://www.defence.gov.au/ADC/Publications/Commanders/2012/10_CDSS%20SAP.pdf (Accessed in: 18/01/2019).

3 - Victor Adetula et al, **Regional Communities and Peacebuilding in Africa: The Experience of ECOWAS and IGAD** (Uppsala: Nordisk Africa Institute, 2016), p. 21.

4- Odobo Samuel Osagie, Musa Kingsley, "Analysis of ECOWAS as Institutional Framework of Conflict Management", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. o 8, N°. o6 (2017), p. 145.

5- Asnake Kefale, **Op. cit.**, p. o6.

ثانيا: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة

أرّخت نهاية الحرب الباردة لبداية نظام دولي جديد سادت فيه أطروحات تحمل مشاريع السلام العالمي الذي تحققه المؤسسات العالمية، وكان يُنظر للإقليمية كعائق أمام تجسيدها. إلا أن النجاح الذي حققته تجربة الاتحاد الأوروبي جسد نموذجا لنمط تعاوني مميز سرعان ما إنتقل إلى بقية أقاليم العالم.¹ خصوصا مع انتعاش الديناميات الإقليمية كما سبق وأشرنا.

فنهاية الصراع الايديولوجي لم يعن نهاية التهديدات الأمنية، بل بداية أنماط جديدة متسببة في مخرجات جد سلبية.² ما جعل الأقاليم تعيش حالة من اللاستقرار المتصاعد، الذي تزامن مع تراجع أدوار منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن من حيث الفعالية (مجازر رواندا، نزاع يوغوسلافيا) نظرا لنقص التمويل، وعدم اهتمام القوى الفاعلة فيها بالإضافة إلى عدم توصل مجلس الأمن، في كثير من الحالات، إلى اتفاق حول القضايا التي يجب التدخل فيها نظرا لاستعمال الخمسة الكبار حق الفيتو لمنعه خدمة لمصالحها كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في قرار إدانة هجماتها على بناما عام 1989 والصين لقرار نشر المراقبين العسكريين في غواتيمالا سنة 1997 وفي مقدونيا سنة 1999.³

في هذا السياق، برزت أهمية المنظمات الإقليمية في مجال توفير الأمن، وسد تلك الفجوة بخلق نظام من المساعدة الذاتية من أجل التكفل بالشواغل الأمنية لأقاليمها، تيقنا من قدرتها على دعم منظمة الأمم المتحدة بالموارد البشرية والمادية، ومن امكانية تدخلها السريع في الأزمات⁴ نظرا لقربها الجغرافي وقدرتها على ايجاد حلول ايجابية من خلال الوساطة، نظرا لحالة التماثل الثقافي، والعلاقات المتوطّدة بين قادة الدول⁵ الذين يفضلون في الكثير من الأحيان تكفل المنظمات الإقليمية بقضاياهم عوضا عن منظمة الأمم المتحدة. ولقد أكد تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بترس غالي"، في أجندة السلام سنة 1991، على هذه الأهمية مع ضرورة التقيد بإجراءات الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.⁶

لذلك، عملت المجموعة الأولى والثانية من الإقليمية الأمنية، بدعم بُناها القائمة بهيكل وأطر قانونية جديدة من أجل إكسابها القدرة على التعامل مع الأنواع الجديدة من التهديدات الأمنية التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، وتوسع نطاقها الجغرافي لتشمل أقاليم جديدة كالتي هيمن عليها الاتحاد السوفياتي.

1-Louise Fawcett, *Op. cit.*, p. 13.

2 -Enuka Nwagbo Samuel, "Regional International Organizations as Conflict Managers", *African Research Review*, Vol. 10, S. 41 (2016), p. 17.

3 -Ali Solf, "Managing Intra-State Conflicts in Africa: The African Union as an Effective Security Actor" (Doctora Thesis: University of Glasgow, 2014), p. 30.

4- Paul D. Williams, "Global and Regional Peacekeepers: Trends, Opportunities, Risks and a Way Ahead", *Global Policy*, Vol. 08, Issue. 01 (February, 2017), p. 07.

5- Asnake Kefale, *Op. cit.*, p. 05.

6- Paul D. Williams, "Global and Regional Peacekeepers", *Op. cit.*, p. 08.

كما تأسست منظمات إقليمية جديدة منذ عام 1987.¹ فبالإضافة إلى الأدوار الأمنية التي سُطرت خلال فترة الحرب الباردة، استحدثت منظمات إقليمية جديدة، تأسست في سياق الإقليمية الجديدة أدواراً أخرى تستوعب الأبعاد الواسعة لمفهوم الأمن،² وتبنت مقاربات جديدة كذلك جعلتها أكثر قابلية للتدخل في الدول، مثل مقارنة مسؤولية الحماية في 2005،³ لتمنح الحق للمنظمات الإقليمية برعاية الأمم المتحدة، التدخل لحماية المدنيين من المخاطر. كما أدرجت كذلك بنوداً وآليات لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، وكذا مراقبة الانتخابات وترسيخ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد وتبييض الأموال، ومنع انتشار الأسلحة، والأمن السيبراني، بالإضافة إلى الأمن البيئي.

اختلفت المنظمات الإقليمية في أدائها لهذه الأدوار، كما تباينت المقاربات التي اعتمدتها لتحقيق الأمن والسلام. وهو ما سنوضحه من خلال بعض الأدوار الأمنية لكل من منظمة الدول الأمريكية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية ورابطة آسيان.

بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية، فقد أدخلت تعديلات هيكلية وقانونية، للتعامل مع الأوضاع الأمنية والسياسية للإقليم.⁴ فبعد نجاحها في التعامل مع أزمات كل من هايتي، وغواتيمالا ونيكاراغوا وفي مسارات إعادة البناء، أدرك أعضاء المنظمة الترابط الوثيق بين الأمن الانساني والوقاية من النزاعات والتنمية الاقتصادية بالديمقراطية، فأسست المنظمة عام 2001 الميثاق بين أمريكيي للديمقراطية، الذي مكّنها من اعتماد حلول سلمية ناجعة في أزمات كثيرة (فنزويلا 2002، نيكاراغوا 2005، بوليفيا 2008 هندوراس 2009، باراغواي 2012)⁵

كما عمدت لمأسسة الحوار كآلية للوقاية وحل النزاعات، وذلك بإنشاء ما أسمته بقسم تقوية المؤسسات في الوساطة والحوار عام 2004. وعملت على ترسيخه عن طريق مبادرة "من أجل السلام" Pro Paz، فكانت بذلك من المنظمات الإقليمية التي عملت على وضع قواعد المصالحة والتسامح والحوار كآليات لبناء السلام وتحقيق الأمن.⁶ كما وضعت عدة آليات منها الاتفاقية بين أمريكية ضد التجارة غير القانونية للأسلحة وتصنيعها سنة 1990 توسيع المنطقة منزوعة السلاح النووي لتشمل كل أمريكا اللاتينية في 1994،⁷ الاتفاقية بين أمريكية حول

1 - Louise Fawcett, *Op. Cit.*, p. 14.

2- Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", *Security Discussion Papers Series*, N°. 01 (spring, 09), p. 06, on: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3 (Accessed in: 18/01/2019).

3- Carla Barquerro, "Regional Organizations and Responsibility to Protect: Normative Reframing or Normative Change", *Politics and Governance*, Vol. 04, Issue. 03 (2016), p. 39.

4- Yadira Soto, "The Role of the Organization of American States in Conflict-Affected States in the Americas", International Institute for Democracy and Electoral Assistance (2016), p. 06, on: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-the-organization-of-american-states-in-conflict-affected-states-in-the-americas.pdf>, (Accessed in: 18/01/2019).

5 - *Ibid*, p. 03.

6- *Ibid*, p. 15.

7- Brigitte weiffen, *Op. cit.*, p. 13.

الشفافية في اكتساب السلاح النووي في 1997 لجنة الضفة الغربية للأمن في 1995 لتعميق التعاون الأمني بالإضافة إلى ملتقى وزراء الدفاع الأمريكيين الذي تشكل خلال السنة نفسها، وصندوق السلام عام 2000، لتمويل عمليات التسوية السلمية للنزاعات.¹

ومن بين الأمثلة التي يمكن تقديمها على الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية الجديدة في هذه الفترة هي أدوار "منظمة شنغهاي للتعاون" التي تأسست عام 2001 ضمت كلا من: روسيا والصين وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرغزستان وكازاخستان. ثم انضمت إليها باكستان والهند عام 2017.² لتملك بذلك عضوين في مجلس الأمن الأممي، وأربع قوى نووية.

ركزت منظمة شنغهاي نشاطها على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة المتمثلة في الإرهاب والحركات الانفصالية، والتطرف الديني، والمخدرات، وتجارة الأسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود والقرصنة السيبرانية، والتواجد العسكري الأمريكي في الإقليم.³ فيما بعد، أدرجت الأمن الاقتصادي كضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي، بخلق مشاريع في مجال النقل والهيكل القاعدية.⁴ كما عملت على حل النزاعات الحدودية بإبرام اتفاقيات حول احترام الحدود، وخلق منصة للحوار وبناء الثقة في إطار منتدى الأمن والدفاع.

في جوارها الغربي، يبرز الاتحاد الأوروبي الذي تدعم بآليات جديدة منذ تأسيسه؛ فقد توصل عبر بنائه المرحلي إلى خلق درجة عالية من الاعتمادية المتبادلة قضت على احتمالات الحرب بين أعضائه وخلق مؤسسات فوق قومية. ولقد مكنت الدرجة العالية من الاستقرار الداخلي الاتحاد من لعب أدوار أمنية خارج حدوده، كعمليات إدارة النزاعات، وحفظ السلام، والتدخل في الأزمات الدولية منذ تبني الاستراتيجية الأمنية وفق ما تنص عليه السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة وساهم في العديد من عمليات دعم السلام في شرق البلقان، جنوب القوقاز، أفريقيا جنوب الصحراء في الشرق الأوسط، أفغانستان، آسيا الوسطى والعراق.

أما في أفريقيا، فقد أدركت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، بعد الحرب الباردة، أن ما جاء في ميثاقها التأسيسي لا يكفي للتعامل مع البيئة الأمنية الجديدة، فأست آلية "إيكوموغ ECOMOG" الخاصة بمراقبة إيقاف إطلاق النار عام 1990⁵، وقامت بتعديل ميثاقها عام 1993 بإدراج بنود لضمان الأمن والسلام والتعاون

1- Ibid, p. 14.

2- Linda Manduz, "Flexibility by Design: The Shaghai Cooperation Organization and the Future of Eurasian Cooperation", Discussion Paper (2018), p. 07, on <http://www.css.ethz.ch/en/center/CSS> (Accessed in: 18/01/2019).

3- Ibid, p. 12.

4 - Ibid, p. 14.

5 -Erika De Wet," The Evolving Role of ECOWAS and the SADC in Peace-Operations: a challenge to the Primacy of the United Nations Security Council in Matters of Peace and

السياسي، ودعم الاندماج الاقتصادي، بتوحيد السوق والعملية. كما سعت الجماعة لخلق مؤسسات فوق قومية كالبرلمان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس القضاء.¹ كما اهتمت بقضايا الديمقراطية والحكم الرشيد باستحداث بروتوكول 2001 الذي منعت فيه أي تداول غير شرعي للسلطة. وتزايدت الأدوار الأمنية للجماعة منذ تدخلها في ليبيريا عام 1990 دون تصريح مسبق من مجلس الأمن الأممي، وفي سيراليون عام 1997 من أجل حماية الحكومة المنتخبة، وفي غينيا بيساو عام 1998 من أجل حفظ الأمن، وفي كوت ديفوار عام 2002، ومالي عام 2013 وغامبيا عام 2017. لتصبح الإيكواس شريكا مهما للاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في مجال الأمن في غرب أفريقيا.²

بالنسبة لجامعة الدول العربية، لا زالت تعاني من عدم الفعالية في التعامل مع المشاكل الأمنية للإقليم الذي يعرف اختراقا كبيرا من طرف القوى الكبرى بتدخلاتها العسكرية، وصعود فواعل دون وطنية وعابرة للأوطان، حروب بالوكالة، وتنافس حادة بين قوى إقليمية شرق أوسطية، ما حدا ببعض الباحثين بوصف الوضع بالحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط.³ بعد أحداث 2011 استعادت حركيتها نوعا ما فالأزمات المتكاثرة دفعت بها للتصرف من خلال دعم منظمة الأمم المتحدة في دعم قرار 2011/1973 للتدخل في ليبيا. أما في سوريا فدورها كان محدودا بسبب انقسام آراء الأعضاء، بين مؤيدين ومعارضين لنظام الأسد، فكان أن قامت بتعليق عضوية الدولة السورية، وتمويل مخطط السلام.⁴

إقليم جنوب شرق آسيا، عرف بدوره مشاكل أمنية، منها الاختراق القوي من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تفرض إصلاحات متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والليبرالية وخطر الصين وعلاقاتها المتوترة مع الدول العضوة، بالإضافة إلى المشاكل الأمنية التي يخلقها التواجد العسكري الأمريكي في الفلبين ونزاعات بحر الصين الجنوبي والانتشار المتزايد للأسلحة النووية ولاستقرار شبه الجزيرة الكورية.⁵ فمن أجل التعامل مع كل هذه الأوضاع، وتجنب تدخلات هذه القوى في سياساتها الداخلية وشؤونها الإقليمية قامت رابطة آسيان بخلق ارتباط متعدد الجوانب موجهة لكل القوى الكبرى بما فيها الهند واليابان بدعوتها للانضمام لاتفاقية الصداقة

Security?", *Leiden Journal for International and Comparative Law*, Vol. 27, Issue. 02 (June, 2014), p. 354.

1 - Victor Adetula et al, *Op. cit.*, p. 26.

2-Erika De Wet, *Op. cit.*, p. 355.

3- Ruth Hanau Santini, "A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa Regional Security Complex Theory Revisited", *The International Spectator*, Vol. 52, N°. 04 (2017), p. 01.

4 - Carla Barquerro et al, *Op. cit.*, p. 44.

5- Gorgeina Whelan, *Op.cit.*, p. 08

والتعاون¹، التي تلزم الموقعين عليها اتباع الحلول السلمية للنزاعات واحترام مبادئ السيادة ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

واستجابة للتغيرات الاستراتيجية، بعد نهاية الحرب الباردة، والتنامي السريع للقوة الصينية، تم إستحداث المنتدى الإقليمي لآسيان عام 1994 بدافع ترسيخ الحوار حول السياسة والأمن وبناء الثقة بين الدول الأطراف. كما أسست أطراً متعددة الأبعاد كاجتماع رؤساء القوات المسلحة عام 2001 واجتماع رؤساء قوات الدفاع عام 2002. لتتفق الدول الأعضاء عام 2006 على تأسيس ملتقى وزراء الدفاع كأعلى هيئة استشارية وتنسيقية للرابطة والذي تجدد عام 2010.²

من خلال ما سبق التطرق إليه، تبرز لنا جليا أهمية المنظمات الإقليمية في تحقيق وإشاعة السلم والأمن الدوليين. فبالرغم من الاختلافات الموجودة بينها من حيث المقاربات التي تتبعها، ومن حيث قدراتها على الاستجابة لهذه الأوضاع، فهي تهدف لغاية واحدة متمثلة في تحقيق الاستقرار الإقليمي ومكافحة مختلف التهديدات الأمنية المتجددة. والتي بسببها، تعمل على إيجاد بؤى أمنية شاملة يكون باستطاعتها استيعاب مختلف هذه التهديدات ومواكبة تطورات البيئة الأمنية وتحدياتها، وذلك ما يتمثل في الهندسة الأمنية الإقليمية، التي يتم التطرق إليها في المبحث الثالث التالي.

المبحث الثالث: تأصيل مفاهيمي ونظري للهندسة الأمنية الإقليمية

المطلب الأول تعريف الهندسة الأمنية الإقليمية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة:

أولاً: تعريف الهندسة الأمنية الإقليمية

شكلت نهاية الحرب الباردة منعرجا حاسما في مسار السياسات الاستراتيجية العالمية، فلم تعد الترتيبات الأمنية المعمول بها منذ نظام سان فرانسيسكو 1950،³ قادرة على مواجهة التحديات الأمنية التي أفرزتها تلك الفترة وما تلاها.

هذا ما استدعى تكثيف الجهود الإقليمية من أجل إيجاد بيئة أمنية تكون عملية ومستدامة.⁴ ومن بين هذه الجهود، تلك المتعلقة بتوسيع مهام المنظمات الإقليمية القائمة والناشئة وتوسيع نطاقها الجغرافي بإستقطاب أعضاء جدد إليها. وللدلالة على النتيجة المرجوة من هذه الجهود، تمت استعارة مصطلح الهندسة من العلوم

1 - Ibid, p. 08.

2-Ibid, p. 09.

3 - يتمثل في الأحلاف الثنائية التي خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرف بالمركز والتوايح Hub and Spokes.

4 - عملية بمعنى أنها تملك أطرا تسهل الوصول لقرارات صارمة وإجراءات ملزمة لجميع الأطراف ومستدامة بحيث لا تزول بانتهاك المهمة التي نشأت من أجلها، بل تبقى قابلة للتطور

الدقيقة نظرا لما يحمله من دلالات على الدقة والإحكام والجودة¹ ، وتم ربطه بالأمن الإقليمي لينتج ما يُعرف بالهندسة الأمنية الإقليمية.

ضمن هذا السياق ظهرت بحوث ودراسات كثيرة تبنت هذا المفهوم، إلا أن كل باحث اعتمده من منظوره الخاص وفقا لقناعاته الفكرية، ما جعل مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية يأخذ مدلولات مختلفة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية له. فمن الناحية النظرية، يمكن تلخيص الاختلافات التي وقع فيها الباحثون فيما يلي:

1. جعل مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية مفهوما واسعا يُطلق على كل أو أي نمط من أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية.
2. الاختلاف حول تحديد الأركان التي تقوم عليها الهندسة الإقليمية. فمن الباحثين من يرمز بها إلى بنية إقليمية مؤسسية شاملة، دون أن يُفرق بين الأركان الاقتصادية والأركان الأمنية.
3. الاختلاف حول ترسيم الحدود الجغرافية للهندسة الأمنية الإقليمية². فيحددها بعض الباحثين بالمستوى الكلي، بحيث تشمل إقليما بأكمله، كالقول بالهندسة الأمنية الآسيوية أو الأوروبية، بينما يحددها البعض الآخر بالمستوى الجزئي؛ أي بالأقاليم الفرعية وما يسري فيها من ترتيبات أمنية متميزة عن الإقليم الكلي، كأن نقول الهندسة الأمنية لجنوب شرق آسيا.
4. استعمال مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية كمرادف لمفاهيم أخرى³، مثل: آلية Mechanism وإطار عمل، ترتيبات أمنية، والنظام System، غير أنه هناك فروقات بين هذه المفاهيم والهندسة الأمنية الإقليمية.
5. الاختلاف حول الصيغة اللغوية للمصطلح؛ إذ استعملها بعض الباحثين بصيغة المفرد "هندسة" بينما استعملها آخرون بصيغة الجمع - هندسات⁴.

بالنسبة للمجال التطبيقي للهندسة الأمنية الإقليمية، فلقد تضاربت آراء مهندسي الأمن الإقليمي حول ثلاثة نقاط رئيسية هي:

¹ الهندسة لغة، هي فن الإفادة من المبادئ والأصول العلمية في بناء الأشياء وتنظيمها وتقويمها.

² - William Tow, Brendan Taylor, "What is Asian Security Architecture?" **Review of International Studies**, Vol. 36, N°. 01 (January, 2010), p. 98.

³ - Robert Ayson, Brendan Taylor, "Architectural Alternatives or Alternatives to Architecture?", In, Ron Huiskens, **Rising China: Power and Reassurance** (Canberra: The Australian National University E. Press, 2009), p. 191.

⁴ - Ashley Tellis, Michael Wills, Strategic Asia 2007- 2008: Domestic Political Change and Grand Strategy, **National Bureau of Asian Research** (2007), p. 342. on, <https://www.nbr.org/publication/strategic-asia-2007-08-domestic-political-change-and-grand-strategy> (Accessed in, 18/01/2019).

1. مكونات الهندسة الأمنية الإقليمية: ففي حين يرى صناع السياسات الأمريكيون أن الأحلاف الثنائية التي تترجمها الولايات المتحدة الأمريكية نواة لأي هندسة أمنية إقليمية،¹ يعتبر آخرون أن الهندسة الأمنية الإقليمية يجب أن تكونها مؤسسات إقليمية كالمندبات regional security forums والقمم الرسمية Summits.²

2. الاختلاف حول الحدود الجغرافية للهندسة الأمنية الإقليمية: بمعنى مدى التفتح المسموح به على الأطراف الخارجة عن الإقليم المعني بالأمر.³ فهذه المسألة تؤثر على التصميم البنيوي للهندسة الأمنية الإقليمية من حيث الانغلاق على وحدات الإقليم، أو ضم وحدات خارجية من خلال اتفاقيات الصداقة والتعاون، أو الشراكة وحتى المساعدات المادية.

3. الأهداف التي يتعين على الهندسة الأمنية الإقليمية تحقيقها حتى وإن يلتقون حول هدف مهم يتمثل في سماحها بالوصول لحلول نهائية ناجعة للمشاكل الأمنية والتحديات التي تواجه ذلك الإقليم، عكس ما يحدث في الاجتماعات الأمنية التي غالبا ما لا تتوصل للإتفاق حول القرارات التي يجب اتخاذها.⁴

بما أن مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية مفهوما رئيسا في هذه الدراسة، يتعين علينا تعريفها. فمن بين التعريفات التي قُدمت لها نذكر تعريف لي كايشنج Li Kaisheng وتعريف بريندن تايلر Brendan Taylor ووليام تو Tow T William وهم باحثون متخصصون في الدراسات الأمنية.

لي كايشنج يعرفها أنها "نسق يرتكز أساسا على التفاعل والتنسيق بين الأنظمة الأمنية أو بين القوى على المستوى المادي".⁵

وهذا يوضح لنا الفواعل⁶ التي تشكل الهندسة الأمنية الإقليمية المتمثلة في أدوار القوى الكبرى الفاعلة في الإقليم إضافة إلى أنواع الأنظمة الأمنية وفعاليتها التي قد تكون تحالفات ثنائية آليات مؤقتة تنتهي بنهاية المهمة التي وُجدت لأجلها، شراكات استراتيجية، قمم متعددة الأطراف منتديات أمنية.

فكل هذه الأنظمة تساهم في بناء الثقة والشفافية مما يقرب بين الأطراف الفاعلة في ذلك الإقليم. العنصر الثالث الذي يشكل الهندسة الأمنية الإقليمية حسب هذا التعريف هو العلاقات بين الأنظمة والقوى الفاعلة في

1 - James Carafano, "How America and its Indo-Pacific Allies Will Redefine Regional Security?" **Heritage Foundation** (Nov., 2017), p. 01.

2 - Yuzawa Takechi, "The Roles of Regional Security Institutions in the Era of Power Shift: The Implication of Japan-China Relations, **the Tokyo Foundation** (2012), pp. 1- 3.

3 - William Tow, Brendan Taylor, **Op. cit.**, p. 100.

4- **Ibid**, p. 104.

5- Li Kaisheng, "Future Security Architecture in Asia: Concert of Regimes and the Role of Sino-American Interactions", **China Quarterly of International Strategic Studies**, Vol. 01, N°. 04, p. 556.

6- **Ibid**, p. 557.

الإقليم التي قد تكون تنافسية أو تعاونية وكلا النوعين من العلاقات يؤثر على الهندسة الأمنية الإقليمية. لكنه لا يساعدنا في فهم نموذج الهندسة الأمنية الإقليمية التي نصبو لدراسته¹.

أما وليام تو وبريندن تايلور فيعرفانها بأنها:

“بنية أو هيكل أمني شامل ومتكامل ومتماسك لمنطقة محددة جغرافياً تُسهل حل المخاوف والشواغل السياسية لذلك الإقليم وتحقق أهدافه الأمنية”.²

فهذا التعريف، جمع بين تحديد معنى الهندسة الأمنية الإقليمية المتمثلة في بنية structure تكون شاملة بمعنى ضم كل وحدات الإقليم وتملك كل الهياكل اللازمة للتعامل مع كل أنواع الشواغل التي تعترضه. وتكون متماسكة بمعنى وجود علاقات وظيفية بين هياكلها، بصفة تسهل التنسيق والتكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها. حدد نوعها "أمنية" وقدم لها بعداً جغرافياً محدداً. بالإضافة إلى ذلك، فلقد أبرز التعريف الغرض من وجود الهندسة الأمنية الإقليمية والمتمثل في حل الشواغل السياسية وتحقيق الأهداف الأمنية للإقليم الذي تنشأ فيه. بناءً على ذلك، سيكون التعريف الذي قدمه بريندن تايلور ووليام تو هو المعتمد خلال هذه الدراسة.

ثانياً: الهندسة الأمنية الإقليمية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

بعد ضبط مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية، صار بالإمكان التفريق بينها وبين المفاهيم الأخرى التي استعملت كمرادفة لها من قبل بعض الباحثين ومن بين هذه المفاهيم:

1. النظام الأمني الإقليمي Regional Security Regime : الذي ينشأ في إقليم أمني يتميز بعلاقات تنافسية بين وحداته، بصورة تجعل من احتمال وقوع حرب بينها وارداً دائماً. ومن أجل تفادي أضرار الحرب المحتملة تقوم وحدات الإقليم بصفة طوعية بإنشاء نظام أمني، يهدف لحل المنازعات بطرق سلمية ومنع استخدام القوة ضد بعضها البعض. ويتراوح هذا النظام من مجرد سياسات تعاونية إلى إقامة مؤسسات غالباً ما تكون مؤقتة، تنتهي بانتهاء مهامها. فهو يعد محطة من محطات التعاون الأمني الإقليمي، ولا يدل على انسجام العلاقات بين وحداته فالنزاعات تظل موجودة داخل حدود هذا النظام.³

1- Li Kaisheng, Op.cit., p. 557.

2- Brendan Taylor, William T. Tow, Op.cit., p. 96

3 -عشور قشي، "آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، سياسات عربية، ع. 29 (2017)، ص. 63.

بينما الهندسة الأمنية الإقليمية بنية مادية تقوم على التنسيق بين الأنظمة الأمنية وتمثل اجراءات دائمة قابلة للتطور وفقا لتطورات البيئة الأمنية الداخلية أو الخارجية. فهي وسيلة لإدارة الأمن الإقليمي بتحديد معايير الجغرافية، البنيوية والوظيفية.

2. الترتيبات الأمنية الإقليمية Regional Security Arrangements : استعملت الهندسة الأمنية الإقليمية كمرادف للترتيبات الأمنية الإقليمية، لكن الفرق بينهما هو كالفرق بين الكل والجزء. فالهندسة الأمنية الإقليمية تجمع في إطارها مجموع الترتيبات الأمنية السارية في الإقليم، بما فيها المنظمات والأحلاف وغيرهما.

3. مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complexes : كما عرفه باري بوزان وزميله لا يعني بالضرورة قيام بنية مؤسسية في ذلك الإقليم كما هو الحال في الهندسة الأمنية الإقليمية.

المطلب الثاني: معايير تحديد الهندسة الأمنية الإقليمية وعوامل نجاحها.

أولا: معايير تحديد الهندسة الأمنية الإقليمية

حدد وليام تو وبريندن تايلور سبعة معايير يجب أن تتوفر للحديث عن وجود هندسة أمنية إقليمية هي:¹

1. إستعمال مصطلح الهندسة بصيغة المفرد وليس الجمع، كما لا يستعمل كمرادف للترتيبات الأمنية أو الأنظمة الأمنية باعتبارها أشمل منهما.
2. أن تعبر الهندسة الأمنية الإقليمية على هيكل أممي متماسك كما يدل عليه المعنى الحقيقي للهندسة، ويكون هذا الهيكل متناسقا ترتبط أركانه ببعضها البعض إرتباطا وظيفيا محكما.
3. أن تنتج الهندسة الأمنية الإقليمية عن تصميم ذكي وأفعال واعية، كما يمكن أن يشترك في صياغتها فواعل مختلفة. وعليها أن تشمل كل الوسائل الناجعة لمواجهة التحديات الأمنية الآتية منها مع إمكانية التطور لمواكبة المستجدات. فالمهم فيها هي النوعية وليس الكمية.
4. أن تدل الهندسة الأمنية الإقليمية على بنية تعالج إحتياجات وظيفية محددة، فهي إلى جانب الأمن الجماعي والدفاع الجماعي وإدارة النزاعات وحماية الأعضاء من التهديدات الأمنية العسكرية وغير العسكرية، تؤدي وظائف أخرى تستوعب الأمن بمفهومه الموسع.
5. ضرورة تفاعل أركان الهندسة الأمنية الإقليمية فيما بينها بطريقة تجعلها تحقق الأهداف التي وُضعت من أجلها، ويمكن توزيع الوظائف على أركان مختلفة حسب الاختصاص.
6. تطور وظائف الهندسة الأمنية الإقليمية مع الوقت لمواكبة الأولويات الأمنية الداخلية وإستجابة لمقتضيات البيئة الأمنية المحلية، الإقليمية والعالمية.

¹ -Brendan Taylor, William T. Tow, Op. cit., p. 110.

7. إرتباط وظيفة الهندسة الأمنية الإقليمية بالأمن لا يعني أن تقتصر على مجرد آليات أمنية (الوسائل العسكرية أو الدفاعية) كأركان لها، وإنما تُدرج آليات اقتصادية، ثقافية، لتحقيق أغراض أمنية.

ثانياً: عوامل نجاح الهندسة الأمنية الإقليمية

هناك بعض العوامل المشتركة التي -بمراعاة العوامل الخاصة بكل إقليم - بإمكانها المساهمة في

إنجاح الهندسة الأمنية الإقليمية مثل:¹

1. السير وفق مقارنة تدرجية، تبدأ من مراحل بسيطة للبناء كإجراءات بناء الثقة والحوار مما يساهم

في تقريب الرؤى بين الوحدات وجعلها أكثر قابلية لإقامة أطر مؤسسية فعالة.²

2. مراعاة اللامركزية في التنظيم، بحيث تُشرك الأقاليم الفرعية في البنية المؤسسية وتعهد إليها مهامات

متعلقة بقضايا قد لا تشكل أولوية للإقليم الكلي. كما تمتلك الأقاليم الفرعية قدرات مادية تجعلها

تعود بالنفع على باقي الأجزاء.

3. إشراك فئات المجتمع المدني إلى جانب الحكومات الرسمية،³ كوسيلة لتقريب المدركات المشتركة حول

التحديات الأمنية وأهمية التصدي لها. مع تحفيز الشعور بتقسيم الفوائد التي تعود من العمل في

إطار هذه البنى.

4. اعتماد المقاربة الكالانية عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتهديدات العابرة للقارات، مع العمل على إيجاد

آليات تجمع بين اختصاصات متنوعة لمواجهة التحديات الأمنية المركبة التي لا يمكن التحكم فيها

باختصاص واحد بل تتطلب إشراك جهات مختلفة.

5. نجاح أي هندسة أمنية إقليمية يتوقف على بنيتها وأهدافها والطريقة التي تتفاعل بها.⁴

6. ولكي تضيف الهندسة الأمنية الإقليمية مساهمة إيجابية في الأمن الإقليمي يجب أن تمنح للوحدات

الضعيفة من الإقليم إمكانيات جماعية لتحقيق أمنها، لخلق مناخ أمني تعاوني ينهي النزاعات البينية

ويحقق الأمن والاستقرار، مما يجعل للإقليم دوراً أمنياً فعالاً في الأقاليم المجاورة له.

إذن، بعد كل ما سبق من تعريف للهندسة الأمنية الإقليمية وتحديد معاييرها وعوامل نجاحها صار بالإمكان

تطبيقه على الهندسة الأفريقية للسلام والأمن.

1- Huma Hayder, Régional Security Architecture, Helpdesk Research Report GSDRC (19/10/2009), p. 02, on: <https://gsdrc.org/publications/regional-security-architecture/> (Accessed in: 28/12/2018).

2- Ibid.

3- Ibid, p. 03.

4 -Josef MC Millan, Richard Sokolsky, "Toward a New Regional Security Architecture", the Washington Quarterly (2010), p. 167.

خلاصة الفصل:

رأينا مما سبق كيف أدى تنامي الترتيبات الاقتصادية والأمنية الإقليمية إلى تكريس التوجه الإقليمي للسياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. وكيف جعلت هذه الممارسات والسياسات ذات التمرکز الإقليمي باحثين كثيرين في حقل العلاقات الدولية إلى تخصيص جزء كبير من دراساتهم، للبحث والتنظير حول الإقليم وما يحدث فيه من تفاعلات بين مختلف الفواعل وفي مختلف المجالات. فالأقاليم أصبحت مركزا للأمن وللأمن الدولي.

ما جعل الفواعل الإقليمية تعمل على ترقية الأطر التنسيقية والتكاملية من أجل ضمان استقرارها من خلال مبادرات جماعية، متجسدة في منظمات إقليمية متنوعة في المجال والنطاق والأهداف خصوصا إن تم ترتيبها وتنسيقها بصورة دقيقة بطريقة تجعلها تتكامل فيما بينها من أجل حل الشواغل الأمنية للأقاليم التي تؤسس فيها حتى الأقاليم المجاورة، من خلال الهندسة الأمنية الإقليمية التي جاءت كإطار فعال لإدارة الأمن الإقليمي لفترة ما بعد الحرب الباردة بتهديداتها الأمنية المركبة الجديدة ، التي لم يعد بمقدور الدول مواجهتها بصفة فردية ولا بالوسائل العسكرية لوحدها إنما يتطلب الوصول لبنية أمنية شاملة متناسقة وكاملة تستوعب كل ميادين الأمن الموسع وتغطي النطاق الجغرافي الذي تعنى به مع امكانية التطور لمواكبة مختلف التغيرات التي تفرضها البيئة الأمنية المحلية أو الدولية.

الفصل الثاني:

الاتحاد الأفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإقليمية
المتغيرة

الفصل الثاني: الاتحاد الأفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة

تمهيد:

خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة إقليمية متميزة تتمثل في الإقليمية الأمنية الأفريقية والمراحل التي مرت بها حتى تصل للنموذج المؤسسي الذي نعرفه اليوم المتمثل في الاتحاد الأفريقي ودراسة مختلف المقاربات الأمنية التي تبلورت، انطلاقاً من عموم أفريقيا وصولاً للهندسة الأفريقية للسلام والأمن.

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية: يتناول المبحث الأول انطلاق أفكار الوحدة الأفريقية من عموم أفريقيا والسياق الدولي والإقليمي، والدواعي التي تأسست فيه منظمة الوحدة الأفريقية والرؤية التي حملتها للأمن والسلام القاريين، ثم تقييمها.

أما المبحث الثاني، فنتطرق فيه إلى التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد فترة نهاية الحرب الباردة وتغير طبيعة التهديدات، مع التركيز على البيئة الأمنية الأفريقية ومشاكلها التي لم تتمكن مقارنة منظمة الوحدة الأفريقية من معالجتها، مما استدعى ضرورة التحول لنموذج مؤسسي جديد.

لنصل في المبحث الثالث إلى دراسة النموذج المؤسسي الجديد المتمثل في الاتحاد الأفريقي بمبادئه وأهدافه، ومقارنته الجديدة لإدارة الأمن الأفريقي المتمثل في الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، والضرورات التي تأسست من أجلها مع فحص العلاقة الموجودة بين الاتحاد الأفريقي والفواعل الإقليمية الفرعية.

المبحث الأول: ما قبل الاتحاد الأفريقي: منظمة الوحدة الأفريقية وقداصة مبدأ عدم التدخل

تعود جذور الإقليمية الأمنية الأفريقية إلى حركة عموم أفريقيا التي انطلقت من المهجر، ثم توطنت في أفريقيا، مواصلة نضالها الوجودي لحين تحرير القارة من الاستعمار الأوروبي، وتجسيد فكرة الوحدة في إطار مؤسسي أول هي منظمة الوحدة الأفريقية.

المطلب الأول: تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية: السياقات والدواعي
أولاً: من عموم أفريقيا إلى منظمة الوحدة الأفريقية

بدأ البحث عن الوحدة الأفريقية ضمن حركة عموم أفريقيا،¹ التي نشأت في المهجر على يد الأفارقة المهجّرين بسبب تجارة الرقيق إلى أمريكا والكاريبي خاصة، والذين جمعهم الحلم بالعودة إلى الوطن والتخلص من الاستعمار والتمييز العنصري، من أجل توحيد القارة والنهوض باقتصادها. هذه الحركة انطلقت لأول مرة على يد

¹ - Isiaka A. Badmus, *The African Union's Role in Peacekeeping: Building on Lessons Learned from the Security Operations* (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 56

المحامي هنري ويليامز Henry Sylvester Williams عام 1897 بتشكيل الرابطة الأفريقية، وتنظيم أول مؤتمر في عام 1900. لتتوالى فيما بعد المؤتمرات التي تجمع الأفارقة المهجرين، كان أولها مؤتمر 1919 الذي تزامن مع اجتماع قادة العالم في فرساي لعقد مؤتمر السلام نظمته الصحفي بوغارد دي بوا DuBois Burghardt مغتنما الفرصة ليقدم لهم عارضة مطالب، كاعتراف بجهود شعوب القارة لمساعدتهم.¹

بعدها تأسست الرابطة العالمية للسود بشعار العودة إلى أفريقيا Back To Africa على يد الصحفي ماركوس غارفي Marcus Garvey عام 1920، أين دعا فيها الأفارقة المهجرين للعودة إلى القارة وتأسيس ولايات متحدة أفريقية.² انتقلت هذه الأفكار لاحقا إلى داخل القارة الأفريقية عبر مجموعة من الوطنيين المناهضين للاستعمار الأوروبي، أمثال: كوامي نكروما وأخذت طابعا مؤسسيا،³ عبر انشاء اتحاد أفريقيا الوسطى عام 1958 بين المالاي وزامبيا، واتحاد الدول الأفريقية بين غانا وغينيا عام 1959 الذي انضمت إليه مالي عام 1960، لتظهر فيما بعد الجماعات الثلاث المعروفة ب: جماعة الدار البيضاء وجماعة مونروفياء، وجماعة برازافيل.⁴ والتي اختلف رؤاها في شكل الوحدة المنشود؛ فبينما تراه جماعة الدار البيضاء وحدة فدرالية دعت جماعة مونروفياء إلى التعاون الوظيفي واتباع مقاربة تدرجية لبلوغ هدف الوحدة.

لكن، بالرغم من اختلاف الرؤى والتصورات، تمكنت الوحدة الأفريقية من التجسّد في إطار منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عام 1963، مفتوحة أمام كل دولة أفريقية. وقد قامت المنظمة على مبدأ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام وحدة الإقليم، والحق في الاستقلال بتحرير كل الأراضي المحتلة، مع مراعاة تطبيق الحلول السلمية لحل النزاعات.⁵

ثانيا: السياقات الإقليمية والدولية المحيطة بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في ظل إنقسام القارة بين السياسات والإيديولوجيات الاشتراكية والرأسمالية، والإنقسامات الثقافية (أفريقيا البريطانية، أفريقيا الفرنسية، أفريقيا البلجيكية أفريقيا العربية)، مما خلق نزاعات بين النخب الوطنية.⁶ وقد تزامن هذا مع حالة من اللاوعي السياسي للكثير من الأفارقة بين الخمسينات والستينات.⁷

1- Kofi Adu Manyah, *De l'Organisation de l'Unité Africaine à l'Union Africaine* (Latitudes Noires, 2003- 2004), p. 08.

2- *Ibid*, p. 09

3- *Ibid*, p. 10.

4 - تتكون جماعة الدار البيضاء من غانا، غينيا، المغرب، ليبيا، مصر، الحكومة الجزائرية المؤقتة، جماعة برازافيل تتكون من الكوت ديفوار، السنغال، موريتانيا، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، الغابون، الكامرون، مدغشقر. وتتكون جماعة مونروفياء من نيجيريا، ليبيريا وأغلب الدول الناطقة باللغة الفرنسية.

5 - Organization of African Unity, OUA Charter, Art. 03 (Addis Ababa, 1963).

6- Abdalla Elabidi, " L'évolution de l'Union Africaine par Rapport à l'Union Européenne : Etude Comparative " (Thèse de Doctora, Université d'Auvergne-Clermont Ferrand 1, 08/07/2015), p. 149.

7- *Ibid*.

وما زاد أوضاع أفريقيا سوءاً، هي الضغوطات التي عرفتتها الحكومات الناشئة من قبل القوى المستعمرة التي خلقت نخبا موالية لها في كل الأصعدة السياسية والمدنية والعسكرية، لتكريس الاستمرارية الاستعمارية، وتطبيق سياسات المساومة والعقاب الاقتصادي والعدوان والعمليات السرية الهادفة إلى تحفيز التمرد والانقلابات العسكرية، كما أبرمت تلك القوى إتفاقيات تعاون اقتصادي تتعلق بإستغلال المناجم والتجارة.²

وقد امتزجت هذه الأوضاع بسياق الحرب الباردة ودينامياتها؛ فالدول الأفريقية وجدت نفسها أمام معضلة الاختيار في كيفية مواجهة ذلك التنافس الذي أثر على التوازنات السياسية الداخلية للدول الأفريقية. وبالرغم من انضمام بعضها لحركة عدم الانحياز، إلا أنها شكلت روابط سياسية وتجارية وعسكرية مع إحدى القوتين، مما خلق اللااستقرار في القارة الأفريقية.³

ثالثاً: تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية: الدواعي والغايات

إستدعت الرغبة في السيطرة على التناقضات التي بإمكانها تقسيم القارة، ودرء التهديدات التي تواجه الدول حديثة النشأة تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية،⁴ التي أريد لها أن تمنح أفريقيا مكانة على مستوى النظام الدولي، دون الدخول في التحالفات التي كانت تُسيّر عالم الحرب الباردة، مكانة تجعل شعوبها تعيش بكرامة في ظل الحرية والعدالة والمساواة.

سطرت منظمة الوحدة الأفريقية مجموعة من الغايات في ميثاقها التأسيسي،⁵ مثل ترقية الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، لمواجهة العواقب السلبية للحرب الباردة، وبناء الثقة بينها للتصدي لمحاولات القوى العظمى التي كانت تعمل على زرع الانشقاقات الإيديولوجية خدمة لمصالحها وذلك بتنسيق وتكثيف جهودها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعلمية، وحتى في مجال الأمن والدفاع، مما سيحقق حياة أفضل للشعوب الأفريقية التي قسمها الاستعمار دون مراعاة الروابط الإثنية والعرقية، ما أوجد دولا ضعيفة متآكلة داخليا غير قادرة على حماية نفسها، مما جعل منظمة الوحدة الأفريقية تتبنى واجب الدفاع عن السيادة ووحدة الإقليم و استقلاله.

سعت المنظمة أيضا للقضاء على كل أنواع الاستعمار في القارة، وتحرير كل الأراضي التي بقيت خاضعة لحكم الأقليات البيضاء.⁶ ولم تهمل منظمة الوحدة الأفريقية أهمية ترقية العلاقات الدولية وترسيخ مبادئ منظمة

1 - Ibid, p. 180.

2 - Ibid, p. 184.

3 - Zdenel Cervenl, **the Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU** (London: Julian Friedman Publishers Ltd, 1977), p. 15.

4- Moussilhi M. Al husseini, **Organisation de l'Unité Africaine** (Le Caire : Dar Annahdha Alrabiya, 1976), p. 77.

5-Organization of African Unity, OUA's Charter, **Op. cit.**, Art. 02, p. 03.

6- إقليم روديسيا (الزيمبابوي حاليا) ، جنوب أفريقيا، المستعمرات البرتغالية : الموزمبيق وأنجولا.

الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فمن خلال هذه الأهداف يتضح أن تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية مرتبط بأمل توفير حلول ناجعة للمشاكل التي كانت تعاني منها القارة خصوصا الأمنية منها.

المطلب الثاني: رؤية منظمة الوحدة الأفريقية للأمن والسلام

تبين المبادئ التي تأسست عليها منظمة الوحدة الأفريقية، رؤيتها للأمن والسلام القاريين من خلال تكريس حق الشعوب الأفريقية في تقرير مصيرها، مستحدثة لذلك الغرض لجنة التحرير الأفريقية سنة 1963، قصد القضاء على نظام الأبارتيد وشتى أنواع الاستعمار الأخرى¹، والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما سعت لاحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وحرصت على تطبيق الحلول السلمية للنزاعات بين الدول، بخلق لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم عام 1964.

وكانت كل جهودها منصبة على تفعيل ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة حول أولوية المنظمات الإقليمية في حل النزاعات. محاولة بذلك إقصاء الفواعل الأجنبية من تولي حل النزاعات في القارة. لكن لم يتم التوصل للاتفاق حول الترتيب الأمني الذي يجب تأسيسه. فبينما وجدت جماعة الدار البيضاء الحل في بنية دفاعية موحدة وفوق قومية، اقترحت جماعة مونروفيا تشكيل جهاز دفاعي مشترك يؤدي وظيفة استشارية، إنتهت بخلق لجنة دفاعية لتلبية الحاجات الدفاعية للقارة على نمط اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة²، أملا في تنسيق السياسات العامة للدول الأعضاء للوصول إلى التوافق من أجل التعاون حول الدفاع والأمن، لكنها فشلت بسبب عدم تحديد وظائفها بدقة³.

بعد ذلك، برزت محاولات أخرى لإحياء فكرة البنية الأمنية، كان آخرها عام 1979، أين تمت المصادقة على قرار تأسيس القوة الأفريقية للدفاع، للتصدي للاعتداءات الخارجية وحفظ السلام في أوقات النزاعات بين الدول الأعضاء⁴. لكن نظرا لمشاكل التمويل، فشلت في أول مهمة حفظ السلام قامت بها في التشاد 1981. بعد هذا الفشل، ونظرا للتحديات الأمنية الجديدة التي خلقتها نهاية الحرب الباردة في القارة، بات من الضرورة القصوى إيجاد حلول مؤسسية أولها كان في سنة 1993 إنشاء آلية الوقاية وإدارة وحل النزاعات وصندوق للسلام من أجل تمويل العمليات التي تقودها. لكنه أمام الواقع الاقتصادي والسياسي للقارة أصبحت الآلية غير فاعلة⁵.

1 - Zdenel Cervenl, **Op. cit.**, p. 20.

2 - Isiaka A. Badmus, **Op.cit**, p. 62.

3 - **Ibid**, p. 63.

4 - **Ibid**, p. 56.

5 - **Ibid**, p. 71.

تبنّت منظمة الوحدة الأفريقية كذلك مقاربات، كاتفاقية القضاء على مرتزقة الحروب في 1985 وإعلان أفريقيا كمنطقة خالية من السلاح النووي في 1996. بالإضافة للموقف المشترك حول الأسلحة الصغيرة في 2000 واتفاقية الوقاية ومكافحة الإرهاب.¹

وبسبب التحديات الأمنية الجديدة التي واجهت القارة، قامت المنظمة بإصلاحات لتوسيع صلاحياتها القانونية، خلال قمتي هاراري HARARE في 1997 والجزائر في 1999 وإعلان لومي في 1999 حول التغييرات غير الدستورية في الأنظمة السياسية² كخطوة أولى في مسارها من أجل إرساء ديمقراطية دستورية في أفريقيا بتحديد الأفعال التي تمثل تغيرات غير دستورية للنظام³ والإجراءات التي يمكن تطبيقها في تلك الحالات⁴.

غير أن عدم إلزاميتها للدول الأعضاء جعل التغييرات غير الدستورية للأنظمة تتواصل. فما نخلص إليه هو أن مقارنة منظمة الوحدة الأفريقية للأمن والسلام القارين، ركزت أكثر على الجانب التنظيري منه على التطبيقي لإفتقارها لهياكل تُمكنها من تجسيد ما أوجدته من اتفاقيات وإعلانات وحتى الهياكل القليلة المنشأة كانت مكبلة بعوائق كثيرة.

المطلب الثالث: منظمة الوحدة الأفريقية: الإنجازات والإخفاقات

منظمة الوحدة الأفريقية منظمة بين حكومية، تهدف للتعاون دون التخلي عن السيادة اعتمدت نمط تصويت غير ملزم للدول الأعضاء تمشيا والسياس السائد آنذاك المتعلق بتقديس السيادة الوطنية. كما أن مبادئها تعكس مخاوف الآباء المؤسسين تجاه السياسة الإقليمية آنذاك وتُترجم طموحاتهم ليذهب البعض أنه لم تكن تهدف بالمرّة لخلق الوحدة إن تم الأخذ بعين الاعتبار ما ركزت عليه من مبادئ تقتضي حماية سيادة الدول والحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لذلك، لا توجد أيّ إحالة عملية لتحقيق الوحدة؛⁵

فقد تم استغلال هذه المبادئ من قبل رؤساء الدول والحكومات لإعاقة الهياكل واللجان في تأدية مهامها خصوصا المتعلقة بحفظ الأمن والسلام. كما يشكل نمط المساهمة المالية السنوية عائقا أمام حصولها على الأموال.

1- Bjørn Møller, "The African Union as Security Actor: African Solutions to African Problems?", **Crisis States Working Papers Series**, N°. 02 (2009), pp. 06- 07,

2 -Stef Vandeginste, "The African Union, Constitutionalism and Power Sharing", **Journal of African Law** (2013), p. 03.

3 - حصرتها في الانقلاب العسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا، تدخل مرتزقة لتغيير حكومة منتخبة وتغييرها عن طريق تدخل جماعات مسلحة ومتمردين، رفض حكومة متبعية العهدة لتسليم المهام لحكومة جديدة منتخبة.

4 - إدانة وعدم الاعتراف بتلك الحكومات، مطالبتها بإعادة النظام الدستوري في ظرف ستة أشهر، تعليق عضويتها قطع العلاقات معها وحظر التجارة.

5 -Aleck Humphrey, Che-Mponda, "Charter of the Organization of African Unity and Problems of African Unity", **African Study Monographs Kyoto University** (March, 1987), p. 58.

لكنها ككل منظمة إقليمية تأسست في تلك الفترة، لها نسبة من النجاحات كونها خلقت جبهة موحدة للدول الأعضاء للتعبير عن مصالحها في المحافل الدولية ومنحتها منصة سياسية للحوار ومناقشة القضايا المشتركة. كما لا يمكن تجاهل دورها في مساندة حركات التحرر. ولقد حققت نوعا من النجاح في مسارات الوساطة كإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بين 1964 و1965، بين الصومال وكينيا وبين الصومال وإثيوبيا من 1968 إلى 1970. وساعدت كذلك الموزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو التي كانت تصارع الاستعمار البرتغالي ومؤازرتها للحركات المناهضة لحكم الأبارتيد في ناميبيا وجنوب أفريقيا وروديسيا في مناسبات عدة لدى منظمة الأمم المتحدة. ومما لا يخفى كذلك، هو الدور الذي لعبته في دعم الجماعات الاقتصادية الفرعية بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة المكلفة بأفريقيا.

لكن، بحكم المبادئ التي تقوم عليها المنظمة لم تتعامل بنجاحة مع حالات عديدة من النزاعات، مما فتح الباب لرؤساء الدول للتسلط أكثر خصوصا وأن معظمهم يصل للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية. ولم يُجد إنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها نفعا في أدائها فيما يتعلق بحل النزاعات البينية خلال فترة نهاية الحرب الباردة؛ فقد فشلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1965) رواندا (1994) إريتريا (1961-1991)، أوغندا (1978-1981)، كينيا (1963-1967).¹

ولقد اتضحت عدم فاعليتها في التعامل مع قضايا الأمن والسلام في القارة بداية التسعينات،² نظرا لتصاعد النزاعات المحلية. فلم تعد آلياتها تستطيع التعامل مع الأوضاع بالرغم من التحديات التي أجرتها عليها. وكنتيجة، عرفت كل من سيراليون وليبيريا والسودان وجزر القمر نزاعات عنيفة وإبادات جماعية راح ضحيتها الملايين من الأفارقة،³ وهو ما خلق حالة لا أمنية في القارة امتزجت فيها التهديدات التقليدية بالحديثة المتصاعدة مما جعل منها منظمة غير فاعلة ومن ثم العمل على استحداث مقاربة أمنية جديدة للقارة.

المبحث الثاني: البيئة الأمنية الأفريقية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة وضرورات التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي

لم تشكل البيئة الأمنية الأفريقية استثناءً من تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؛ فالتهديدات الجديدة التي أفرزتها بيّنت بوضوح تآمٍ ضعف منظمة الوحدة الأفريقية، التي باتت من الضروري استبدالها بمنظمة أكثر فاعلية.

1 - Ali Solf, *Op.cit.*, p. 38.

2 - *Ibid*, p. 40.

3 - Isiaka A. Badmus, *Op.cit.*, p. 66.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة والتحول من الأمن العسكري الوطني إلى الأمن المجتمعي المحلي أولاً: تحولات مفهوم الأمن وتغير مدركات التهديد من خارجي بين-دولاتي إلى محلي بين-هوياتي

يعد الأمن من المفاهيم المتحركة التي يمكن فهمها في سياقات مختلفة تبعا لأهدافها ومدركات التهديد والقيم التي يجب حمايتها من تلك التهديدات. فتغير مدركات التهديد الأمني الذي ظهر في الثمانينات والطرق التي يأتي بها قد أدى إلى توسيع مفهوم الأمن، وأصبح متعدد الأبعاد.

منذ معاهدة ويستفاليا ارتبط الأمن ببقاء الدولة والسيادة وتعزيز القدرات الدفاعية ضد الاعتداء والحروب نتيجة الصراعات الحدودية والتنافس على النفوذ والهيمنة على المناطق الحيوية. فالأمن من هذا المنظور يتحقق بالحفاظ على ميزان القوى الذي يسمح للدول بالحفاظ على قيمها المكتسبة بواسطة القوة العسكرية. وهذا ما يدعمه الاتجاه الواقعي الذي يركز على كون الدولة هي الفاعل الأساس والوحيد فيما يتعلق بالأمن ويعتبر أن القضايا الأمنية والعسكرية من شؤون السياسة العليا للدولة. لذلك فالتهديد العسكري الخارجي يوضع ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية للدول.¹

نهاية الحرب الباردة جعلت هذا المفهوم الضيق للأمن يتحول نظرا لتغير المشهد الدولي من جهات مختلفة أهمها تراجع الدور التقليدي للدول، حيث لم يعد التأثير في السياسة الدولية حكرا عليها لوحدها وإنما تشاركها فيه فواعل غير دولاتية أخرى عديدة. ومع ظهور تهديدات أمنية مركبة لم يعد بمقدور الدولة مهما بلغت قوتها العسكرية من حماية نفسها منها. هذه التهديدات امتدت للمستوى الداخلي ليصبح الأمن المجتمعي أحد أهم أبعاد الأمن للدول بتعلقه باستمرار حياة المجتمع الذي لم يعد قطاعا من قطاعات الدولة فحسب، بل يخلق توازنا بين الخصوصية الثقافية والدينية واللغوية والعرقية بتفادي الإقصاء وتكريس التجانس.²

فالأمن هنا خرج من شقه التقليدي الضيق إلى المفهوم الموسع ليدمج في طياته الاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد المجموعات المكونة للمجتمع، التي إن لم تشعر بالأمان تجاه السلطة الحاكمة أو تجاه بعضها البعض، تحدث المعضلة الأمنية المجتمعية التي تحمل تهديدات كبيرة تتحول إلى الرغبة في إزالة الآخر.³ وبالتالي، لم يعد دور الدولة مقتصرًا على تنمية القدرات العسكرية والدفاعية فحسب بل توسع ليشمل الحفاظ على التوازن بين المكونات الإثنية والعرقية والدينية وحماية هوياتها.⁴

I - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص. 15.

2 - عادل زقاع، "المعضلة الأمنية الاجتماعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، مجلد 1، ع. 1، ص. 106.

3 - عادل زقاع، مرجع سابق، ص. 107.

4 - أسسمهان خرموش، "الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الانساني" مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 4، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص. 93.

وفشلها في ذلك يؤدي إلى تلاشي تحكم الدولة بإقليمها. لأن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية وحول ما يمكن أن تشير إليه الجماعة "بالنحن" الذي تغذيه قنوات العولمة حول الخصوصيات والحقوق التي تروج لها المنظمات الدولية وتسعى لتحقيق مطالبها وفي حالة ما لم تُلَبَّها الدولة، يجعلها تلجأ لجماعاتها لتحقيق الأمن أكثر من توجيهها لمؤسسات الدولة. والأخطر من ذلك، هو تحالف هذه الجماعات مع مرتزقة أو مع أطراف خارجية أو منظمات إجرامية تنتج عنه شبكات غير نظامية عابرة للحدود مهتدة لأمن الدولة. لذلك، فإن عدم توفير الأمن المجتمعي يعتبر أرضية ممتدة لاختراق الأمن الوطني، وهو ما نجده في معظم الدول الأفريقية.

ثانياً: موقع الأمن الأفريقي من تحول مفهوم الأمن وتغير مدركات التهديد

خلقت نهاية الحرب الباردة التي لم تكن متوقعة بالنسبة للقارة، تهديدات أمنية معقدة، لم تكن مهيأة لمواجهة، ضمت فواعل جديدة من غير الدول تلجأ لاستعمال القوة، كما غيرت من طبيعة النزاعات الأفريقية المسلحة التي أصبحت مُركَّبة، مع انتشار الأسلحة الخفيفة¹ خصوصاً وأن دولها أصبحت تتآكل من الداخل بسبب الفسيفساء الاثنية والقبلية التي تأسست عليها، والتي بقيت تلعب أدواراً أساسية اجتماعية سياسية واقتصادية² تُنافس دور الدولة أو توازيها فيما يتعلق بتوفير الأمن كونها لا تزال تحافظ على نمطها المعيشي لما قبل الاستعمار الذي يُبقي على انتمائها للقبيلة أكثر من انتمائها للدولة، بالرغم من مُزجها في حادثة المؤسسات المفروضة.

من هنا، فإن معظم المشاكل الأمنية الأفريقية جاءت نتيجة لفشل دولة ما بعد الاستعمار³ في دمج مكوناتها وإيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي لا تُحل بالقوة العسكرية كالفقر المدقع والمجاعة والأمراض المعدية، خصوصاً وأن التهديدات لم تعد تقتصر على ما يمكن للفواعل الخارجية القيام به من اعتداءات لكن تحولت إلى تهديد من الداخل. بحيث أصبحت النزاعات الأفريقية نزاعات داخلية.

هذه التهديدات التي فشلت الدول في درئها والتي فشلت منظمة الوحدة الأفريقية في منعها فتحت الباب للتدخلات الخارجية ببرامج إعادة الهيكلة والتحول الديمقراطي وتدخل المنظمات غير الحكومية وعمليات حفظ السلام. هذا كله تزامن مع وصول نخبة جديدة للسلطة طالبت بالسيادة المطلقة وفق أنظمة ديكتاتورية⁴ في ظل المزيج المتراكم من الدول الفاشلة والنزاعات الداخلية والإبادات الجماعية للقبائل كحالة رواندا، التي ترافقها بعض النزاعات الحدودية نتيجة المطالبة المستمرة بتوحيد الأقليات. إضافة إلى انعدام الأمن البيئي والهجرة القسرية وانعدام شتى شروط الحياة الكريمة.

هذا كله تفاقم في ظل الصراع على السلطة، والانقلابات العسكرية، وخصخصة الحكم ومؤسسات الدول من طرف الرؤساء الذين فشلوا في تأمين المجتمع، لكنهم نجحوا في نهب الموارد وإقحام الاقتصاد الأفريقي في

1 - Isiaka A Badmus, *Op. cit.*, p. 68.

2- Barry Buzan, Ole Weaver, *Op. cit.*, p. 219.

3 - *Ibid*, p. 220.

4 - *Ibid*, p. 224.

الأسواق السوداء.¹ كل تلك الظروف، جعلت من القارة الأفريقية تتأخر عن مواكبة التطورات الإيجابية الحاصلة في العالم.

ثالثاً: توطين الحروب وقدرسية مبدأ عدم التدخل: المعضلة البارزة

إن تركيز منظمة الوحدة الأفريقية على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كان مبنياً على نظام الدولة الويستفالية الذي يعتبر أساس الدولة الحديثة. فما نص عليه ميثاقها التأسيسي يتماشى مع ما تنص عليه مبادئ منظمة الأمم المتحدة في المادة 2 من ميثاقها.²

وبالرغم مما تحمله هذه المبادئ من إيجابية، إلا أنها قيّدت نشاطها وفعاليتها في مجال السلام والأمن خصوصاً مع التحولات التي طرأت على بيئة ما بعد الحرب الباردة وتحول التهديدات من خارجية بين-دولانية إلى محلية بين-هوياتية، أين أصبح الأمن الإنساني مهددًا من قبل رؤساء الدول المتسلّطين وأصبحت الحروب الأهلية في أفريقيا واقعا مأساوياً.

فإن لم تكن السلطة طرفاً في النزاع فهي فشلت في منعه وإخماده. وما يزيد الأمور سوءاً، أن المنظمة التي نصّبت نفسها كراعٍ إقليمي للسلام والأمن، لا يسعها التدخل في الدول محل النزاع. فهي أولاً: مقيدة بمبادئها الويستفالية، وبمحدودية آلياتها، كونها لم تنشأ للتعامل مع التهديدات الجديدة وثانياً: مقيدة برغبات أعضائها المنتفذين كونهم غالباً أطراف في النزاع فتبقى صامتة أمام انتهاكاتهم.³

المطلب الثاني: التصاعد المتنامي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية أولاً: الإرهاب المحلي وعبر-الوطني

الإرهاب من الظواهر غير الجديدة في أفريقيا، فهي ظاهرة نشأت قبل أحداث 2001 بكثير حيث عاشتها كل من بروندي والكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان والجزائر بداية التسعينيات. وهي ظاهرة يُرجعها البعض للظروف الاقتصادية المزرية من فقر ونقص في مستوى التعليم والعوامل الاجتماعية-التاريخية كالعبودية والنزاعات العرقية. لكن الواقع يثبت أن الكثير من الجماعات الإرهابية لا تنطبق عليها هذه الظروف.⁴ ومن بين هذه التنظيمات الناشطة في أفريقيا، تلك التي لها علاقة بتنظيم القاعدة كالجماعة السلفية للدعوة والقتال، وأخرى مسيحية كحركة أنتي بلاكا أو مقاومو المناجل في جمهورية أفريقيا الوسطى من أكثر الإرهابيين دموية وتنظيم

1 - Ibid, p. 226.

2 - Ali Solf, Op. cit., p. 39.

3- Paul. D. Williams, "From Non-Intervention to Non-Indifference: The Origins and Development of African Union's Security Culture", *African Affairs*, N°. 106 (2007), p. 268.

4 - Juliet Elu, Gregory Price, *the Oxford Handbook of Africa and Economics: Context and Concepts*, Vol. 01 (July 2015), p. 03.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي ينشط في المغرب العربي والساحل الأفريقي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا والجنجويد في جنوب السودان والشباب الصومالي.¹

كما أن الظاهرة أخذت أبعادا دولية بعدما تطور نشاطها وأصبح عابرا للحدود الأفريقية الهشة والبيئة الجاذبة؛ إذ لم تتمكن السلطات المتعاقبة منذ استقلالها في تثبيت وتوطيد دعائم الدولة القوية مما سمح بانتشارٍ أسرع لهذه الجماعات التي تستغل ضعف الأنظمة السياسية، وعوامل التهميش الاقتصادي والصراعات القبلية والإثنية، لاستقطاب الشباب الأفريقي.

ساعد الانفلات الأمني في القارة، بعد الحرب الباردة خصوصا في إقليم الساحل، هذه الحركات الإرهابية على التحالف فيما بينها. كما انشقت حركات أخرى إلى عدة فروع كالتي تسمى بدواعش الصحراء في كل من بوركينا فاسو و النيجر.² وفي محاولاتها لمكافحة قدمت منظمة الوحدة الأفريقية خلال القمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر عام 1999 تعريفا للإرهاب على أنه: "أي فعل يخرق القوانين الجنائية للدولة والذي يمكنه أن يكون خطرا على الحياة وعلى الحرية ويتسبب في الموت أو إصابات لشخص أو مجموعة أشخاص أو التسبب أو يمكن أن يسبب أضرارا للملكية الخاصة أو العامة وللموارد الطبيعية، البيئة الموروث الثقافي والتي تخطط أو تنوي لتخويف أو إجبار أو حث أية حكومة أو هيكل أو مؤسسة أو فرع عمومي على فعل أو الامتناع عن فعل أو تبني موقف معين أو للتصرف وفقا لمبادئ معينة أو تشويش أي مرفق عام أو مسار خدمة مهمة للشعب أو خلق حالة طوارئ عامة أو خلق لا استقرار عام داخل الدولة. وهو كذلك أي تعزيز أو رعاية أو مساهمة لـ، أو أوامر، أو مساعدة، أو تحريض، أو تشجيع أو محاولة أو تهديد أو خيانة أو تنظيم أو قيام أي شخص بالتدبير بهدف ارتكاب أي فعل من الأفعال المشار إليها.³ إلا أنه رغم محاولاتها عبر هذه الآليات القانونية لم تتمكن من القضاء على الظاهرة الإرهابية.

ثانيا: الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تضاعفت ظاهرة الجريمة المنظمة في أفريقيا. بسبب التنظيمات الإجرامية والمجرمين الذين يقومون بأعمال في إطار شبكي تتعدى حدود الدولة. ومن هذه الجماعات المنظمة الروسية التي اقتحمت سيراليون في 1980. كما طالت السياسيين الباحثين عن رؤوس الأموال مستعملين شتى أنواع الفساد عبر شبكات فرنسا- أفريقيا،⁴ مما جعلها تحصل على غطاء سياسي لحركاتها. وهذا زاد مع وصول العسكر للحكم؛ فبتعرضهم للحصار

1- Lansana Gberie, "Terrorism Overshadows Internal Conflicts", **Africa Renewal** (April, 2019), p. II.

2 - محمد بشير جوب، "جهود المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مكافحة الإرهاب"، **قراءات أفريقية**، ع. 34، (2017) ص. 04

3 - OUA, Convention on Prevention and Combating Terrorism (1999).

4 - Stephen Ellis, Mark Shaw, "Does Organized Crime Exist in Africa?", **African Affairs** (2015), p. 508.

الاقتصادي لجأوا للأعمال الإجرامية للحصول على الأموال خصوصا من تجارة المخدرات¹ والأسلحة والاختطاف وسرقة المعادن النفيسة والقرصنة البحرية وتبييض الأموال والتجارة غير الشرعية للموارد الطبيعية والثروات الحيوانية².

مع العلم أن هذه الأعمال لم تكن تخص دولا معينة فقط بل جمعت الضعيفة والقوية، حتى أصبح يعبر عنها "بالمؤسسات الإجرامية العابرة للحدود"، دمجت القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء وتواطأت معها البنوك الأجنبية وحصلت على الحماية اللازمة لتتصرف بالأموال المكتسبة بكل حرية. والغريب أن الحكومات بحد ذاتها شجعت هذه الأفعال؛ فالسيشل مثلا في سنة 1995، تبنى مجلسها الوطني تعديلا دستوريا ينص على منح حصانة من الملاحقة القضائية لكل مدير أعمال أجنبي يستثمر على الأقل 10 مليون دولار في الجزر، ولو كان في إطار غير نظامي³.

مع تغير السياق الدولي والعملة المالية وجدت الدول الأفريقية نفسها تعاني من ضغوطات كبيرة دفعتها للاقتراض من صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها شروط مقابل الحصول على القروض كاللبرالية وتحرير الاقتصاد ونظرا لعدم قدرة الدول على فرض قوانين صارمة تحمي الاقتصاد ومنشآته عمد أصحاب رؤوس الأموال إلى خلق أشخاص مسلحين لتأمين حركة السلع المهربة وشركات أمن خاصة ما يعرف باقتصاد الحماية، فارتبطت هذه الشبكات بصفة خطيرة بينها لدرجة أنه من الصعب التمييز بين التجارة الشرعية وغير الشرعية مما زاد في هشاشة اقتصاديات الدول الأفريقية وجعلها غير قادرة على السيطرة على الأوضاع.

ثالثا: الهجرة غير النظامية

عرفت القارة الأفريقية حركات هجرة طوعية وإجبارية مكثفة بسبب الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتدهورة، خصوصا مع انعدام الأمن والتفاوت في النمو الاقتصادي مما جعل الشعوب تهجر بحثا عن الحياة الملائمة.

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة توجها بارزا نحو الهجرة غير النظامية، نظرا لتشدد القوانين والسياسات التي تحكم الهجرة النظامية والتي أصبحت انتقائية. مع العلم أن الهجرة غير النظامية لا تمس فقط

1 -Mark Shaw, "Africa's Changing Place in the Global Criminal Economy", **Enact Continental Report**, N°. 01 (Sep, 2017), p. 03, on: <https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/09/2017-09-26-enact-continental-report1.pdf> (Accessed in: 28/02/2019).

2 -Stephen Elis, Mark Shaw, **Op. cit.**, p. 513.

3 -**Ibid**, p. 516.

الدول الواقعة في قارات أخرى وإنما حتى داخل أفريقيا نفسها التي تشهد تدفقات كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين.¹

فلو عددنا عدد سكان تامنراست مثلا كانت تشكل فيها نسبة المهاجرين من جنوب الصحراء 332 فردا سنة 1966، ليصل في 1998 إلى 31 ألفا بين الماليين والنيجريين أما بالنسبة للتدفقات نحو الخارج فهي كذلك تزايدت واتخذت قنوات خطيرة للعبور كشبكات التهريب، فبين سنتي 1996 و 2000 أوقفت السلطات الإسبانية 3431 مهاجر غير شرعي قادم من أفريقيا جنوب الصحراء، كما أوقفت السلطات المغربية نهاية الألفين ما يقارب 4118 مهاجر غير شرعي من بينهم 268 امرأة²، متسببة في مشاكل للدول الأصلية قبل الدول المستقبلية، بزيادة مشاكلها الاقتصادية لما تكون الفئات المهاجرة تتمتع بمستويات عالية من التكوين والتعليم أو من القوى الشبانية المنتجة.

أمام المشاكل التي تخلقها الأعداد الهائلة للمهاجرين غير النظاميين حاولت منظمة الوحدة الأفريقية بإصدار تعليمات متعلقة بالهجرة منها اتفاقية أبوجا 1991 التي تقن الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحيث نصت في المادة 43 من الفصل الرابع على حرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة، كما تلتزم الدول العضوة باتخاذ الاجراءات اللازمة بصفة فردية أو ثنائية لضمان هذه الحقوق كمرحلة سادسة لإطلاق الجماعة الاقتصادية الأفريقية، كما تلتزم به كذلك الجماعات الاقتصادية الفرعية للقارة. لكن لم تلتزم الدول بالاتفاقية كما ينبغي خصوصا أمام تزايد تدفقات المهاجرين غير النظاميين في ظل تراجع اقتصاديات الدول الأفريقية المستهدفة، التي أصبحت تفرض إجراءات صارمة على حركات الهجرة.

المطلب الثالث: الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية: معضلة عسر الاستقرار السياسي

تعتبر التغييرات غير الدستورية للأنظمة ظاهرة شائعة في أفريقيا، تراوحت بين إسقاط الأنظمة من طرف المرتزقة³ لمنع الشعوب من اختيار رئيسها بحرية كما حدث في جزر القمر في 1970-1990 والكونغو في 1960، وفي البنين 1970، وباغتيال رؤساء دول لإشاعة الفوضى والاضطرابات والتغيير عن طريق الانقلابات العسكرية كمحاولة علنية غير شرعية من طرف العسكر أو نخبة أخرى داخل دولة ما لإسقاط المجلس التنفيذي. واتسمت

1 - UN 'Economic Commission for Africa, African Migration: Drivers of Migration in Africa (Oct, 2017), p. 03, on: https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SocialDevelopment/Global-Compact-Migration-2017/drivers-of-migration-in-africa_advance-copy.pdf (Accessed in: 28/02/2019).

2- Mehdi Lahlouh, "Les Migrations des Africains Subsahariens Entre Maghreb et Union Europeene : Conditions et effets" (Actes du Colloque de Budabest, 2004), p. 446, sur : www.érudit.org, (Consulté le : 13/05/2019).

3 - O'Brien K, " Military Advisory Groups and African Security: Privatized Peacekeeping.", **Frank Cass**, Vol. 05, p. 78.

فترة ما بعد الستينات بالقلق والاضطرابات السياسية، حيث وقع خلالها أكثر من 200 انقلاب،¹ حتى سميت الفترة بين الستينات والسبعينات بعشرية الانقلابات.² خصوصا في إقليمي شرق أفريقيا ووسطها، لأسباب إيديولوجية وهشاشة البنية الاجتماعية والثقافية لدول ما بعد الاستقلال إضافة إلى العوامل الاقتصادية المزرية، مما جعل الصراع على السلطة حتي لا مفر منه.

وبالرغم من تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن الانقلابات العسكرية لم تتوقف فالمبادئ التي تبنتها لم تكن تقمع هذه الحالات نظرا لتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام سيادتهم، ولم تكن تقاطع الأنظمة التي تأتي بطرق غير دستورية.

وبالرغم من أن ميثاقها يدين الانقلابات العنيفة واغتيال القادة السياسيين، إلا أن أغلب أعضاء المنظمة وصلوا إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري مثل غانا في 1966، أوغندا في 1971 ليبيريا في 1980 والتشاد في 1982، ليصل عدد الانقلابات العسكرية من نشأة المنظمة حتى 1989 ما يقارب 60 انقلابا.³ غير أنها تبنت بعد نهاية الحرب الباردة قرارا ضد الانقلابات العسكرية كما سبق وأن أشرنا؛ حيث بدأت في رفض الحكومات التي تنتج عن التغييرات غير الدستورية بعدما نجحت 10 انقلابات بين 1990 و1997.

بحلول عام 2000، انخفض عدد الانقلابات العسكرية بحيث تنامت ثقافة تطبيق القانون والديمقراطية والحكم الدستوري عبر الشعوب الأفريقية وصارت أكثر مساندة للأحزاب السياسية والمرشحين المنتخبين. كما ساعدت الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية في تقليص عدد الانقلابات كما أعلنت قمة الجزائر 1999 أنه على كل حكومة وصلت عن طريق غير دستوري منذ إعلان هراري أن تسترجع شرعيتها الدستورية قبل سنة 2000.⁴ لكن بالرغم من ذلك، فمنظمة الوحدة الأفريقية لم تتمكن من منع حدوث الانقلابات العسكرية.

طبعاً، للانقلابات العسكرية المتكررة تأثيرها الواضح على النظام السياسي للدول الأفريقية خصوصا مع ما يرافق هذه الانقلابات من عسر في الاستقرار السياسي للدول، وتهميش النخب وتحول مواسم الانتخابات إلى نزاعات دموية نظرا لرفض تسليم السلطة كما حدث في كوت ديفوار والسنغال وبوركينا فاسو، وما تؤدي إليه من انهيار مؤسسات الدول كليا، وبالتالي انعكاسه سلبا على الأمن والسلام في القارة.

1 - Habiba Ben Barka, "Political Fragility in Africa : Are Military Coups d'Etat a Never Ending Phenomenon ?", **African Development Bank Publication** (September, 2012), p. 01, on : <https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic>, (Accessed in : 28/02/2019).

2 - Jonathan Powel, Clayton Thyne, " Global Instances of Coups from 1950 to 2010", **Journal of Peace Research**, N° 48, (2010), p. 252.

3 - Eki Yemisi; " A Club of Incubents? The African Union and Coups d'Etats", **Vanderbilt Journal of Translation Law**, Vol. 44 (2011), p. 126.

4 - Eki Yemisi, *Ibid*, p. 129.

المطلب الرابع: التدخلات والاختراقات الأجنبية في مسائل الأمن المحلي

بالرغم من كون التدخلات والاختراقات لمسائل الأمن الأفريقي المحلي وليدة الحرب الباردة إلا أن أنماط وطرق التدخل قد تغيرت. فامتزجت بين التدخلات المتعددة والثنائية أو الأحادية، وتعددت وسائلها لتشمل الوسائل الاقتصادية كالقروض والمساعدات والحصار والعقوبات الاقتصادية والوسائل الدبلوماسية كالوساطة والتدخل الدبلوماسي، أو العقوبات السياسية. لتأت الوسائل العسكرية للتدخل كإرسال ونشر القوات العسكرية والمراقبين العسكريين والعقوبات العسكرية، بهدف مساندة حكومة معينة، أو أطراف معارضة، أو بدافع حفظ السلام واستتباب الأمن وحماية حقوق الإنسان خصوصا وأنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت مبادئ السيادة وعدم التدخل منافسة من طرف الخطابات المطالبة بحماية حقوق الإنسان وضحايا الإبادات الجماعية وجرائم الحرب.¹

فشل منظمة الوحدة الأفريقية جعلها تستنجد في كل مرة بمنظمة الأمم المتحدة، والتي بفعل تعدد أجندها الأمنية العالمية صارت هي كذلك غير فاعلة بشكل كبير، مما فتح الباب لتدخل القوى الدولية كالولايات المتحدة خلال أزمة الصومال في 1992 ورواندا في 1994، وتدخل بريطانيا في سيراليون عام 2000.² ومع الضعف الكبير للدول الأفريقية كدول، لم يكن من الصعب على الفواعل الأجنبية أن تؤثر على الإقليم وعلى العلاقات الأمنية فيه.

فبعد نهاية الحرب الباردة، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية متواجدة تتدخل في شؤونه الأمنية خدمة لمصالحها الاستراتيجية. فقامت بمساعدة أنظمة ضد أخرى كما فعلت مع أوغندا وإثيوبيا وضد نظام المناضلين الإسلاميين في السودان،³ كما ساهمت في وصول لوران كابيلا للسلطة في الزائير. وتزايد اهتمامها بالقارة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لإنشاء قواعد عسكرية ونشر القوات المسلحة لمكافحة الإرهاب، وارتباطات تنظيم القاعدة بالسودان والصومال وتقويض التواجد الصيني في أفريقيا.

أما بالنسبة للقوى الاستعمارية التقليدية، فقد حافظت فرنسا على تواجدتها العسكري في الإقليم واختراقه مرات عدة في التشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الغابون، رواندا ونيجيريا. وقامت بتدخلات في مناطق نزاعات، واجتاحت مع مدغشقر بعض الجزر في المحيط الهادي. كما كانت القوات الفرنسية تتدخل بشكل مباشر

1 - Capt Godfrey, "Post- Cold War Military Intervention in Africa", **Journal of Military**

Studies, Vol. 39, N°. 01 (2011), p. 33.

2 - Jakobson, "National Interests, Humanitarian or CNN: What Triggers UN Peace Enforcement after the Cold War", **Journal of Peace Research**, N°. 33 (1996), p. 205.

3 - Barry Buzan, Ole Weaver, **Op. cit.**, p. 249.

في الحروب الأهلية في غرب أفريقيا، مما جعل منها القوة المحلية المنافسة لنيجيريا بحيث قامت بمساندة البيافرا خلال الحرب الأهلية النيجيرية، ونافست تدخلاتها في تشاد بقيادة ECOMOG.¹

ونظرا لإخفاقات فرنسا المتتالية في رواندا والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، توجهت لنمط آخر من التدخل بوضع برنامج RECAMP عام 1997 تهدف لتقديم الدعم للمؤسسات العسكرية الإقليمية بالتدريب أو الأموال وبيع الأسلحة. كما استجابت لطلب منظمة الأمم المتحدة لنشر قواتها لإعادة الاستقرار خلال عمليات عدة مثل ما فعلت في الكونغو الديمقراطية سنة 2003.

ولقد كان لنشأة الاتحاد الأوروبي تأثيرات أخرى على القارة الأفريقية في مجال تدخلاته لحل النزاعات وفق اتفاقيات عقدها مع شركائه الأفريقيين كمنظمة الوحدة الأفريقية، ومع الجماعات الاقتصادية الفرعية والدول الأفريقية. ويُعد تدخل الاتحاد الأوروبي في شؤون القارة الأفريقية محاولة من فرنسا "لأوربة" العمليات العسكرية الفرنسية في أفريقيا، بحيث لا تتدخل فرنسا بشكل أحادي بل باشتراك دول الاتحاد الأوروبي.²

المبحث الثالث: بروز الاتحاد الأفريقي كرد فعل مؤسسي إقليمي على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة

إثر السياقات اللأمنية التي مست القارة الأفريقية، وأمام فشل منظمة الوحدة الأفريقية في التعامل معها أصبح من الضروري استحداث بنى وآليات جديدة بإمكانها أن تستجيب بفاعلية لتحدي السلام والأمن في القارة. فترجم ذلك في تأسيس الاتحاد الأفريقي.

المطلب الأول: تأسيس الاتحاد الأفريقي

شكّل تأسيس الاتحاد الأفريقي في جويلية 2000، علامة فارقة في تاريخ القارة الأفريقية ببنيتها المؤسسية الجديدة وبمعايير القانونية المستحدثة.

فبالرغم من احتفاظ التنظيم القاري الجديد ببعض مبادئ التنظيم السابق المتمثلة في احترام الحدود الموروثة عن المستعمر واحترام السيادة والحلول السلمية للنزاعات، إلا أنه أدرج مبادئ جديدة تتوافق ومتطلبات البيئة المتغيرة نصّ عليها ميثاقه في مادته الرابعة³ تجمع بين مجالات السلام والأمن وحقوق الانسان والديمقراطية والحكم الراشد واشراك المجتمع المدني وترقية الاندماج الاقتصادي.

1 - Ibid, p. 250.

2- Tobias Koepf, "Intervention Française en Afrique : La Fin de l'Europeanisation ?" CAIRN.INFO (Été, 2012), p. 414.

3 - Organization of African Unity, African Union Constitutive Act (Lome, 2000).

يتضح هذا التغيير أكثر بعد تعديل الميثاق عام 2003¹ وإضافة حق الاتحاد الأفريقي في التدخل في الدول الأعضاء ومبدأ منع الدول الأعضاء من إبرام أيّ اتفاقية أو تحالف منافيين لمبادئ الاتحاد واستعمال أراضيها كقاعدة هجومية ضد دولة أخرى عضو. كما أتى بأهداف جديدة متعلقة بترقية نمط الحكم الراشد، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والصحة، وإشراك منظمات المجتمع المدني والشعوب الأفريقية في أنشطته تأكيداً على الخروج عن نمط مركزية الدولة الذي انتهجته منظمة الوحدة الأفريقية.

ويسعى كذلك لتعزيز المواقف الأفريقية الموحدة حول المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة بتنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية والبحث العلمي، مع ضمان مشاركة المرأة في مسارات اتخاذ القرار، وترقية السياسات التجارية المشتركة والدفاع والعلاقات الخارجية مع حث الجالية والشتات الأفريقي في المشاركة في بناء الاتحاد الأفريقي.² ليكون الاتحاد الأفريقي بذلك قد هيأ الظروف اللازمة التي تُمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية في شتى المجالات.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمت هيكلة الاتحاد الأفريقي في مجموعة أجهزة هي: مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي يضم رؤساء الدول والحكومات أو ممثلهم المعتمدين. وهو أعلى هيئة للمنظمة، يتخذ قراراته بالإجماع، وفي حالة عدم التوصل لذلك، يتبناها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، ولكل دولة صوت واحد. وظائف المؤتمر تحددت حسب المادة 9 من الميثاق التأسيسي. والمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، يجتمع مرتين سنوياً، كما بإمكانه عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من أحد الأعضاء وتأييد أغلبية ثلثي الأعضاء. يتخذ قراراته بالإجماع أو بأغلبية الثلثين في حالة عدم التوصل للإجماع (المادة 11).

وهو مسؤول أمام المؤتمر ويسهر على تنفيذ قراراته. واللجان التقنية المتخصصة التابعة للمجلس التنفيذي، وتتكون من وزراء أو مسؤولين رسميين مختصين. كانت سبعة لجان متخصصة، لكن الميثاق نص على أجهزة أخرى تم تأسيسها لاحقاً وفق بروتوكولات كالمفوضية الأفريقية، لتعوض الأمانة العامة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الممثلين الدائمين، وبرلمان عموم أفريقيا الذي تأسس عام 2004 من أجل إشراك الشعوب والمنظمات الممثلة لها في أنشطة الاتحاد. ومحكمة العدل والمؤسسات المالية بغرض تسريع الاندماج الاقتصادي وتشمل كلاً من البنك المركزي الأفريقي، والبنك الأفريقي للاستثمار، وصندوق النقد. كما تم تأسيس "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" كهيئة استشارية عام 2004 تابعة لمؤتمر الاتحاد. ولعل أهم هيكل صنع الفارق الأكبر بينه وبين منظمة الوحدة الأفريقية هو مجلس السلم والأمن الذي تم تأسيسه وفق بروتوكول خاص عام 2002 كتدارك

1 - African Union, Protocol of Amendments to the Constitutive Act of the African Union (Maputo, 2003).

2- Organization of African Unity, African Union Constitutive Act, *Op. cit.*, Art. 03.

3 - *Ibid*, Art. 05.

لنقائص الميثاق التأسيسي الأصلي والذي تمكن من خلاله تبني مقاربة جديدة وشاملة في مجال تحقيق السلام والأمن في القارة.

المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي من عدم التدخل إلى عدم جواز اللامبالاة

كان فشل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعدم تحرك الجماعة الدولية للوقاية مما حدث في أفريقيا من مجازر (رواندا، الصومال، ودارفور)، دافعا قويا للقادة الأفارقة لتأسيس منظمة جديدة قادرة على التعامل مع التحديات الجديدة للسلام والأمن، تقوم على تدارك ما وقعت فيه منظمة الوحدة الأفريقية من أخطاء.¹ فتلک المجازر أثبتت أمرين هما: غياب قاعدة قانونية للتدخل وضعف قدرة منظمة الوحدة الأفريقية للحد من تلك المجازر. فكان التحول منها إلى الاتحاد الأفريقي بتغييرات معيارية ومؤسسية هامة أمرا حتميا وضروريا.

وأهم مبدأ من المبادئ الجديدة التي تبناها الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي هو حق التدخل في الدول الأعضاء تبعا لتوصية مجلس السلم والأمن وبقرار من مؤتمر الاتحاد، من أجل إيقاف جرائم الحرب والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وكذا منع التغييرات غير الدستورية للأنظمة الشرعية.²

فالالاتحاد لا يكفي بالالتزام العام بتحقيق السلام والأمن القاريين، بل يعبر عن إصرار الأفارقة بعدم السماح مرة أخرى بتكرار مجازر رواندا على أرض القارة. فهذه القاعدة لا تمنحه حق التدخل فحسب وإنما كذلك يفرض عليه الوقاية وإيقاف ارتكاب جرائم دولية، مما يؤكد على مصداقيته في السعي نحو تحقيق السلام والأمن في القارة،³ مرتكزا على عدم جواز اللامبالاة أمام المعاناة البشرية واحترام كرامة الإنسان التي تُبنى عليها قوانين الجماعة الدولية والتي ركز عليها ميثاقه بالتزامه بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، عملا بما جاء في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

فبذلك يكون قد شكّل فاصلا بين منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت تركز على أمن الدولة إلى التركيز على أمن الإنسان وحقوقه؛ لأن السيادة وعدم التدخل اللذان قامت عليهما منظمة الوحدة الأفريقية لم يحميا شعوب القارة عند تعرضها للخطر من أنظمتها التي تحكمها،⁴ غير أن الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي منحها الحق في مطالبته بالتدخل من أجل استرجاع السلم والأمن لأراضيها ليكون بذلك ميثاق الاتحاد الأفريقي أول ميثاق دولي يعترف بحق منظمة التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لإحدى دوله الأعضاء.⁵

1 - Ali Solf, **Op. cit.**, p. 03.

2- Organization of African Unity, African Union Constitutive Act, **Op. cit.**, Art. 04.

3 - Alhaji Sarjoh Bah et al, **The African Peace and Security Architecture: A Handbook** (Addis Ababa: Friedrich-Ebert -Stiftung, 2004), p. 29.

4 - **Ibid**, p. 30.

5 - Isiaka A. Badmus, **Op. cit.**, p. 05.

وبالفعل، منذ ذلك الحين، نشر الاتحاد الأفريقي مجموعة عمليات للسلام في كل من: بوروندي السودان جزر القمر، الصومال، جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها، ليصل عدد حافظي السلام منذ 2003 إلى أكثر من أربعين ألفاً.¹ وكان بعض هذه العمليات بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة في حدود ما ينص عليه ميثاقها في المادة 52، وما ينص عليه البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مادته 17. ونظرا للنقائص التي شهدتها تدخلاته، عمل على تحسين آليات التدخل بدعم مجلس السلم والأمن بأركان أخرى في إطار مقارنته الجديدة للسلام والأمن المتمثلة في الهندسة الأفريقية للسلام والأمن.

المطلب الثالث: مقارنة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن الإقليميين: هندسة أفريقية للسلام والأمن أولا: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن: الدواعي والضرورات

كل ما أشرنا إليه سابقا من بيئة أمنية أفريقية غير مستقرة، وفشل منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق الشروط اللازمة لأمن شعوب القارة، شكّل السياق الذي ظهرت فيه الهندسة الأفريقية للسلام والأمن. فتحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي جاء بتطوراته وأعدته في مجالي السلام والأمن برزت من خلال تبني معايير قانونية جديدة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي بعد تعديله عام 2003 كحق التدخل في الحالات الخطرة ومعاقبة التغيرات غير الدستورية للأنظمة.

ولكي يكون قادرا على تحقيق مبادئه ودرء التهديدات الجديدة لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة كان لابد من وضع بنية مؤسسية جديدة جاءت مع تبني بروتوكول مجلس السلم والأمن الذي حمل في طياته تغييرا جذريا بوضعه كهيئة مستقلة لصنع القرار في مجال الوقاية وإدارة وحل النزاعات،² وحثّه على إنشاء هياكل جديدة تساعد في مهامه، وفق بنية شاملة ومتناسقة شملت بنية استشارية ومعلوماتية وعسكرية ومالية كلها تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض، ومع الاتحاد الأفريقي عبر رئيس المفوضية ومفوض السلام والأمن كما سنفسره لاحقا.

وبذلك، تكون الهندسة الأفريقية للسلام والأمن قد جاءت لتحقيق الأجندة الشاملة والواسعة للسلام والأمن التي تشمل الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام، وكذا تشجيع الممارسات الديمقراطية وإدارة الكوارث،³ فهي إذن بمثابة المظلة التي تجمع كل الآليات التي وضعها الاتحاد الأفريقي لإدارة الأمن الإقليمي في القارة. والتي قسم بواسطتها الأدوار الأمنية بينه وبين الجماعات الاقتصادية الفرعية، وحدد آليات التعاون مع الشركاء الدوليين المتمثلين أساسا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة.⁴

1-Ibid, p. 06.

2 - Ibid, p. 84.

3 - Louis Matsenyego et al, APSA Assessment Study 2010 (Zanzibar, 2010), p. 18.

4-African Union Commission, **African Union Handbook 2019** (Addis Ababa, 2018), p. 204.

ولئن كانت مبادئ الهندسة الأفريقية للسلام والأمن وأركانها محدّدة في ميثاق الاتحاد الأفريقي والبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، فأهدافها جاءت في السياسة الأفريقية الأمنية والدفاعية المشتركة لسنة 2004¹ التي تبنى فيها الاتحاد الأفريقي تعريفا لمفهوم الأمن جمع فيه بين مركزية الدولة وبقائها وحمايتها بالوسائل العسكرية من التهديدات الخارجية، والبيئة الدولية الجديدة والنزاعات الداخلية وعلى الأمن الإنساني والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما حدّد التهديدات البارزة للقارة الأفريقية وقسمها إلى: تهديدات داخلية، تضم النزاعات بين الدول، وداخلها، مثل الاضطرابات والحالات الإنسانية المتدهورة؛ وتهديدات خارجية، تشمل كل التحديات التي تواجه الأمن القاري الأفريقي التي من شأنها التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتطلب جهودا فردية أو جماعية لدورها.

فالساسة الدفاعية والأمنية الأفريقية المشتركة هي محرك الهندسة الأمنية الأفريقية للسلام والأمن لضمان استجابات جماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتوفير إطار عمل لأعضاء الاتحاد للتعاون في القضايا الأمنية سعيا لإعادة استغلال الموارد بفعالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف.² ومن أجل ذلك، عمل على تحديد العلاقة بينه وبين الجماعات الاقتصادية الفرعية والآليات الإقليمية.

ثانيا: فحص العلاقة الارتباطية بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية وعلاقتها بالهندسة الأفريقية للسلام والأمن:

تتكون الهندسة الأفريقية للسلام والأمن من فاعلين أساسيين مرتبطين ببعضهما ارتباطا وثيقا أولهما: المؤسسات الرئيسية ضمن الاتحاد الأفريقي المتمثلة في مجلس السلم والأمن والمفوضية والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية، وصندوق السلام. وثانيهما، يتضمن الجماعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الثمانية، والآليتين الإقليميتين اللتين يعترف بهما الاتحاد الأفريقي EASF وNARC.³

ومن أجل بلوغ الهندسة الأفريقية للسلام والأمن أهدافها يتطلب من هذين الفاعلين العمل بفاعلية معا أو كل واحد على حدة، وفق علاقة ارتباطية حددها البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن سنة 2002 ومذكرة التفاهم بينهما في سنة 2008.⁴ فتبعاً للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن عام 2002، في المادة 16، تعود

1- African Union, Solemn Declaration on a Common African Defence and Security Policy (Sirte, 2004).

2 - Louis Carlos Falcao Escorrega, "African Peace and Security Architecture: A Strategic Analysis" (Master Thesis: Faculty of US' Army Command & General Staff College, 2011), p. 40.

3- الجماعات الاقتصادية الفرعية هي: اتحاد المغرب العربي (وقع على مذكرة التفاهم في 2018) UMA الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS ، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA ، جماعة دول الساحل والصحراء CEN-SAD ، جماعة شرق أفريقيا ECAS ، الهيئة بين الحكومية للتنمية IGAD ، الجماعة التنموية لجنوب أفريقيا SADEC . والآليتين الإقليميتين هما القوة الاحتياطية الإقليمية لشرق أفريقيا EASF والقوة الاحتياطية الإقليمية لشمال أفريقيا NARC.

4- Adriana Lins de Albuquerque, **The African Peace and Security Architecture: Discussing the Remaining Challenges** (Sweeden, 2016), p. 23

أولوية حفظ السلام والأمن والاستقرار في القارة للاتحاد الأفريقي، وأن أشكال العلاقة التي تجمعها مع الجماعات الاقتصادية الفرعية تحددها المزايا النسبية لكل منهما، والظروف السائدة.

إلا أن هذه المادة لا تفسّر صراحةً طبيعة العلاقة بينهم، وما هي هذه المزايا النسبية التي يتم الاعتماد عليها لتحديدتها. لكن تحرص على التنسيق بينها وبين مجلس السلم والأمن عبر رئيس المفوضية في مجال السلام والأمن، ويضمن أن تكون نشاطاتها منصبّة ضمن ما يهدف إليه الاتحاد الأفريقي ومبادئه¹ وضرورة مساهمتها في تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الاحتياطية الأفريقية.

أما بخصوص مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الفرعية والآليات الإقليمية حول التعاون في مجال السلام والأمن في 2008،² فقد أعطت الأولوية في مسؤولية حفظ السلام والأمن في القارة للاتحاد الأفريقي مع منح أدوار لهذه الجماعات في حدود اختصاصها، كما يمكنها المشاركة خارج أقاليمها. وقد حُدّدت في المادة 5 مجالات التعاون بينهما كما أكدت المادة 6 على تفعيل ركّتي الهندسة الأفريقية للسلام والأمن المذكورين سابقاً، مع إنشاء أركان مماثلة لهيئة الحكماء على مستواها.

كما حددت المادة 20 أشكال التفاعل بينها وبين الاتحاد الأفريقي؛ إذ يمكنها استباق النزاعات والوقاية منها داخل دولها الأعضاء التي تنشب فيها النزاعات، حتى عبر بعثات دعم السلام، بشرط الحصول على موافقة مؤتمر الاتحاد الأفريقي لما يتعلق الأمر بالتدخل. كما تضع كل قدراتها تحت تصرف مجلس السلم والأمن وتُنشر قواتها بأمر منه، دون أن يمنع ذلك من أولوية الاتحاد الأفريقي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ واسترجاع السلام والأمن في كل أجزاء القارة.

خلاصة الفصل

درسنا فيما سبق تبلور الثقافة الأمنية الأفريقية التي أدت لإقامة الهندسة الأفريقية للسلام والأمن- أحدث مقاربة لإرساء الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا. فهذه الثقافة الأمنية تبلورت منذ المحاولات الأولى لحركة عموم أفريقيا التي سعت لإقامة إطار أمني إقليمي لتحرير القارة من الاستعمار وبناء قارة موحدة وقوية من خلال إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي سعت لتكريس نموذج الدولة الويستفالية عن طريق حماية الحدود والسيادة الوطنية بمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

إلا أن مقاربتها للأمن فشلت أمام التحديات والتهديدات الأمنية التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، مما دفع القوى الفاعلة في القارة لإعادة النظر في نقائصها وتداركها من خلال تأسيس الاتحاد

1 -African Union, Protocol Relating to the Establishment of Peace and Security Council, Art. 16 (Durban, 2002).

2 -African Union, Memorandum of Understanding on Cooperation between AU and RECs & RMs (2008).

الأفريقي الذي أُريد له أن يكون أكثر فاعلية، مقحما الجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية الأخرى متخذاً مقاربة أمنية جديدة شاملة للسلام والأمن، تنطلق من التخلي عن المبادئ التي كبحت نشاط منظمة الوحدة الأفريقية كمبدأ عدم التدخل لتتحول إلى عدم جواز اللامبالاة. وهو المبدأ الذي تدعم بتأسيس هندسة أمنية أفريقية بأركانها الاقتصادية والديبلوماسية والعسكرية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في القارة.

الفصل الثالث:

الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كآلية معززة لمأسسة
الأمن و أقلمة الحلول

الفصل الثالث: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كآلية معززة لمأسسة الأمن وأقلمة الحلول

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى فحص الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، وكيف يعمل الاتحاد الأفريقي من خلالها على تجسيد مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية، بواسطة المؤسسات الأمنية التي تحوّلها. ولبلوغ الهدف قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث أساسية.

خصصنا المبحث الأول لدراسة الأركان المؤسسية للهندسة الأفريقية للسلام والأمن، مع ذكر بنيتها وأدوارها، وكيف تُنسّق فيما بينها من أجل تحقيق السلام والأمن في القارة. وهذه المكونات تتمثل في مجلس السلم والأمن ركنا محوريا، تساعد على خمسة أركان أخرى هي مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الحكماء وصندوق السلام، والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الأفريقية الاحتياطية.

أما المبحث الثاني فيتطرق لأدوار الدول الأعضاء في الاتحاد، وسعيها لتجسيد الحلول الأفريقية للمشاكل والأزمات الأفريقية من خلال دعواتها الرسمية لذلك، ثم مدى تجسيد ما ينص عليه الخطاب على أرض الواقع.

ليأت المبحث الثالث كفحص لاستجابة الهندسة الأمنية الأفريقية للسلام والأمن للمشكلات الأفريقية من خلال عرض المجالات التي نجحت والتي أخفقت فيها. لنقوم من خلال المبحث الرابع والأخير بإحصاء المعوقات التي تحول دون فاعلية الهندسة الأفريقية للسلام والأمن ومن ثم صياغة متطلبات تفعيلها.

المبحث الأول: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن ومأسسة الأمن الإقليمي

تتكون البنية المؤسسية للهندسة الأفريقية للسلام والأمن من مجلس السلم والأمن كركن محوري إلى جانب خمس مكونات أساسية أخرى، تتمثل في: مفوضية الاتحاد الأفريقي، والقوة الاحتياطية الجاهزة وهيئة الحكماء، وصندوق السلام، والنظام القاري للإنذار المبكر. وهذا يربط الاتحاد الأفريقي بالجماعات الاقتصادية الفرعية، وبتناغم وتفاعل البنى مع بعضها البعض وظيفيا.

المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الأفريقي كبنية مؤسسية جديدة للتعامل مع القضايا الأمنية الأفريقية

يعد مجلس السلم والأمن العصب المركزي للهندسة الأفريقية للسلام والأمن، تأسّس في 26 ديسمبر 2003، استنادا للمادة 5(2) من الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي. بدأ عمله رسميا في 16 مارس 2004 كهيكل دائم لصنع

القرار حول الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها، وينبغي أيضا أن يكون بمثابة ترتيب للأمن الجماعي والانداز المبكر لتسهيل الاستجابة السريعة والفعالة للنزاعات وحالات الأزمات في أفريقيا.¹

يختلف مجلس السلم والأمن الأفريقي عن مجلس الأمن الأممي في التركيبة، والوظائف الرئيسية والتصويت. كما يعد مجلس السلم الأفريقي أكثر ديمقراطية من نظيره الأممي لعدم وجود حق النقض واعتماد التصويت بالإجماع، وعدم وجود أعضاء دائمين.²

يقوم مجلس السلم والأمن الأفريقي على مبادئ نصت عليها المادة الرابعة، تتمثل في الحلول السلمية للخصومات والنزاعات واحترام القانون وحقوق الإنسان والحرية وحرمة الحياة البشرية والقانون الإنساني الدولي. احترام السيادة ووحدة الإقليم، وحدوده الموروثة عن الاستعمار، مع منع تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، ومبادئ عملية تتعلق بالاستجابة السريعة لاحتواء حالات الأزمات من أجل الوقاية من تصاعدها وحق التدخل في الدول الأعضاء إما بطلب منها أو في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

يهدف في إطار المادة الثالثة إلى تطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي، وترقية السلام والأمن والاستقرار في القارة، وحماية الحياة والملكية ورفاه الشعوب الأفريقية بخلق شروط للتنمية المستدامة واستباق النزاعات والوقاية من تجدد العنف وكذا لتنسيق الجهود القارية للوقاية من الإرهاب الدولي في كل أشكاله ومكافحته وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد ودولة القانون.

يتكون مجلس السلم والأمن الأفريقي من 15 عضوا³منتخبا يختارهم المجلس التنفيذي وفقا لقاعدة التساوي في الحقوق والتمثيل العادل للأقاليم الخمسة والتداول، بحيث تمتلك كل من أفريقيا الجنوبية وأفريقيا الوسطى وأفريقيا الشرقية ثلاثة مناصب، ومنصبين لأفريقيا الشمالية، وأربعة مناصب لأفريقيا الغربية. عشرة من الأعضاء يُنتخبون لمدة عامين، وخمسة منهم يُنتخبون لمدة ثلاث سنوات من أجل ضمان الاستمرارية مع إمكانية إعادة ترشح نفس الأعضاء لمرات أخرى،⁴ شرط توفر ما حددته المادة 9 في الفقرة 2 كاعتناق مبادئ الاتحاد الأفريقي، واحترام الحكم الدستوري، وما جاء في إعلان لومي واحترام القانون وحقوق الإنسان، والمساهمة المالية في صندوق السلام، ودفع المستحقات المالية للاتحاد الأفريقي مع امتلاك بعثات دائمة ومؤهلة بما يكفي في مقرات الاتحاد وفي

1 - African Union, Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, *Op. cit.*, p. 04.

2 -Jeremy I. Levitt, " The Peace and Security Council of the African Union: The Known and Unknowns", *Journal Publication of Florida A&M University College of Law*, Vol. 13 (2003), p. 116.

3 -تتمثل أعضاؤه الحالية في: أنجولا ، الزيمبابوي، الغابون، غينيا الاستوائية، جيبوتي، رواندا، المغرب، ليبيريا، سيراليون، الطوغو العشرة المنتخبون لمدة سنتين من 1 أبريل 2018 إلى 31 مارس 2020. والخمسة لمدة 3 سنوات هم زامبيا، جمهورية الكونغو، كينيا، مصر، نيجيريا.

4- African Union, Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, *Op. cit.*, Art. 05, p. 07.

منظمة الأمم المتحدة، مع المساهمة في ترقية السلام والأمن في القارة تبعا لخبرتهم في عمليات دعم السلام، وفي حل النزاعات وصنع وبناء السلام على مستوى الأقاليم الفرعية والقارة ككل، والقدرة على تحمل المسؤوليات التي تفرضها العضوية في المجلس والمبادرات الإقليمية الفرعية والقارية لحل النزاعات. يرأسه ممثل دائم لدولة عضو يعيّن لمدة شهر،¹ بصفة دورية وفقا للترتيب الهجائي لأسماء الدول باللغة الإنجليزية.

يتمتع مجلس السلم والأمن بسلطات أكثر من المؤتمر وهو مؤهل لأن يقدم له توصيات وأن يتدخل باسمه في دولة عضو، ولا يمتلك المؤتمر حق النقض في توصياته. وعلى الدول الأعضاء تقبل قراراته وتوفير الدعم الكامل لتسهيل نشاطه، ويبقى يطلع المؤتمر بتقارير دورية حول نشاطاته وحالة السلام والأمن في القارة الأفريقية. هذه السلطات يمارسها مع رئيس المفوضية وتتمثل في الاستباق والوقاية من الخصومات والنزاعات، وحتى السياسات التي بإمكانها أن تقود إلى الإبادة أو الجرائم ضد الإنسانية وفي نشر بعثات دعم السلام ووضع خطوط عريضة لسيورها.

يعتبر مجلس السلم والأمن الأفريقي الجهاز المطبق للنصوص القانونية المتعلقة بالعقوبات على التغييرات غير الدستورية للحكم التي نصت عليها اتفاقية لومي، كما يفحص ويتخذ ما يلزم من إجراءات في حالة تعرض سيادة أو استقلال دولة عضوة للتهديد. كما يعمل على تطبيق اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول مكافحة الإرهاب، وكل الاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية الفرعية المتعلقة بمحاربته. كما يعمل أيضا على تحقيق التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والهيئات المماثلة له في الجماعات الاقتصادية الفرعية² من أجل حفظ السلام والأمن والاستقرار في القارة وفق ما نصت عليه المادة السادسة عشر. ويطور علاقات الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها كمسؤولة أولى على حفظ السلام والأمن الدوليين (المادة 17)، والمنظمات الدولية الأخرى، بعد التأكد من أن مبادراتها تندرج ضمن أولويات وأهداف الاتحاد الأفريقي.

يجتمع المجلس (المادة 8) مرتين كل شهر أو أكثر، ويحدد برنامج عمله على ضوء النزاعات والأزمات الحاصلة، أو باقتراح من رئيس الاتحاد الأفريقي أو أي دولة عضو أو مفوض للسلام والأمن. تكون اجتماعاته إما رسمية أو جلسات إحاطة أو استشارات. ويتبنى قراراته بالإجماع أو بالأغلبية البسيطة للإجراءات وأغلبية الثلثين في القضايا المهمة. ولا يحق للدول الأعضاء التي تكون طرفا في النزاع محل الدراسة أو أية حالة أخرى معروضة عليه من التصويت على القرارات أو المشاركة في النقاشات.³

1- Alhaja Sarjoh et al, **Op. cit.**, p. 37.

2 - لجنة السلم والأمن للكمبيسا، هيئة Adhoc لفريق الدفاع للإيغاد، هيكل للسياسة والدفاع والأمن تابع للسدادك، مجلس الأمن والوساطة التابع للإكواس، مجلس السلم والأمن لأفريقيا الوسطى COPAX التابع للسياك.

3 - African Union Commission, **Op. cit.**, p. 74.

تشمل هياكله مكتب أمانة عامة تقدم له الدعم التقني والعملياتي المباشر، ويوجد في مقر الاتحاد الأفريقي قسم السلام والأمن. وله لجنتين تابعتين أصبحتا فاعلتين شهر سبتمبر 2018.¹ تتمثل في لجنة الخبراء، ولجنة قيادة الأركان (المادة 13 فقرة 8). وبإمكانه خلق مجموعات عمل رفيعة للتكفل الفعال بقضايا معينة يراها لازمة²

يعمل مجلس السلم والأمن بالتنسيق مع هياكل أخرى هي أركان للهندسة الأفريقية للسلام والأمن سنتطرق إليها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: المكونات المؤسسية الأخرى للهندسة الأفريقية للسلام والأمن أولاً: مفوضية الاتحاد الأفريقي

تأسست مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعوض الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وظائفها (المادة 3) هي تمثيل الاتحاد الأفريقي والدفاع عن مصالحه تحت سلطة المجلس التنفيذي ووضع اقتراحات للدراسة من طرف هياكل الاتحاد، وتطبيق القرارات التي تضعها هذه الهياكل، والبقاء على اتصال دائم مع كل أجهزة الاتحاد من أجل توجيه ودعم ومراقبة نشاطها وضمان توافق السياسات والاستراتيجيات والبرامج مع أهدافه، وبينه وبين الجماعات الاقتصادية الفرعية.

كما تعمل على مساعدة الدول الأعضاء وتنسيق مواقفها خلال المفاوضات الدولية وضمان الاندماج في القضايا المشتركة. وتتكون المفوضية من رئيس ونائبه يعينهم رئيس مؤتمر الاتحاد وثمانية مستشارين من بينهم مستشار في مجال السلم والأمن يعينهم المجلس التنفيذي لمدة أربع سنوات.

تعتبر المفوضية ركناً من أركان الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بفعل دور رئيسها الذي يعمل تحت سلطة مجلس السلم والأمن، الذي يتخذ كل المبادرات التي تناسب الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها ويبلغ مجلس السلم والأمن بأي مشكل قد يراه مهدداً للأمن والسلام والاستقرار في القارة ويستعمل كل الوسائل السلمية لحل النزاعات كالنوايا الحسنة، إما شخصياً أو عن طريق مبعوثين أو ممثلين خاصين أو عبر هيئة الحكماء والآليات الإقليمية من أجل الوقاية من نزاعات محتملة وحل النزاعات الناشئة وترقية إجراءات البناء وإعادة البناء ما بعد النزاعات. ويتوجب عليه ضمان تطبيق قرارات مجلس السلم والأمن بما فيها سير عمليات دعم السلام، وإطلاعه المستمر على التطورات المتعلقة بكل تفاصيلها، والإعلان عن أي مشكل يمكن أن يُخل بعمل هذه البعثات.

تقوم المفوضية بإصدار تقارير دورية ووثائق لتسمح للأجهزة التابعة لمجلس السلم والأمن بتحسين وظائفها بصفة فعالة. وعليه يقوم رئيس المفوضية بربط كل الوسائل المادية والبشرية المتوفرة في المفوضية ووضعها تحت تصرف مجلس السلم والأمن.

1 - Ibid, p. 76.

2 - Ibid.

ولأجل ذلك، تم تأسيس قسم السلام والأمن،¹ الذي يهدف لوضع السياسة الأفريقية المشتركة للأمن والدفاع حيز التطبيق وتفعيل الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بدعم كل الجهود التي تبذل من أجل الوقاية من النزاعات وحلّها، وكل ما ينص على ذلك من برامج وسياسات الاتحاد الأفريقي وهياكله. مع ضمان التنسيق وتناغم برامج السلام والأمن بالشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

لهذا القسم أربعة فروع تابعة، وهي فرع إدارة النزاعات، وفرع عمليات دعم السلام، وأمانة مجلس السلم والأمن، وفرع الأمن والدفاع؛ ففرع إدارة النزاعات مسؤول عن تفعيل الهندسة الأمنية في بعض أبعادها المتعلقة بالتعامل مع أجهزة الإنذار السريع وهيئة الحكماء وما جاء في مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الفرعية.

ويعتبر اليد العملية لمجلس السلم والأمن كونه يتكون من وحدة للإنذار السريع ووحدة إدارة النزاعات ووحدة لتنسيق النشاطات الرامية لحل وإدارة النزاعات الأفريقية وتطبيق إجراءات إعادة بناء ما بعد النزاعات. أما فرع عمليات دعم السلام² فيتكون من وحدتين هما: القوة الأفريقية الاحتياطية واللجنة العسكرية، ووحدة الدعم والعمليات.

هذا الفرع مسؤول على تفعيل القوة الأفريقية الاحتياطية وإصدار وثائق سياسية مهمة والتنسيق مع البنى الأفريقية وشركاء الاتحاد الأفريقي. وهو مسؤول على عمليات حفظ السلام بمخططاتها وإدارتها وإرسالها. تعمل المفوضية مع الأركان الأخرى للهندسة الأمنية الأفريقية، فهي المسؤولة على قبول التبرعات الممنوحة لصندوق السلام، سواء من ممولين من داخل أفريقيا أو من خارجها، وتنظم مواعيد هيئة الحكماء، والأهم من ذلك أنها تعتبر المسؤول الأعلى على سلسلة قيادة القوة الأفريقية الاحتياطية.³

ثانياً: هيئة الحكماء

هي هيئة استشارية تم تدشينها رسمياً شهر ديسمبر من عام 2007، كمقاربة مستجدة تعكس العادات الأفريقية في حل النزاعات، مركزة على جهود ذوي الحكمة والنية الحسنة ودورهم في صنع السلام. وهي نمط لاعتماد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.⁴ تسعى لمساعدة مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية في جهودهما.

¹ -African Union Commision, **Op. cit.**, p. 104.

²-Isiaka. A Badmus, **Op. cit.**, p. 97

³ James Nganga, Kariuki Muiruru, "African Regional Peace and Security under the AU's Constitutional Framework: Conflict or Compatibility with the UN and International Law" (Doctora Thesis, University of Sheffield, 2008), p. 202.

⁴ -Isiaka A Badmus, **Op.cit.**, p. 99,

تتكون الهيئة من خمس شخصيات أفريقية محترمة¹ تنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة وتكون قد أضافت قيما من خلال مشاركتها المتميزة في قضايا السلام والأمن والتنمية في القارة.² يختارها رئيس المفوضية باستشارة الدول الأعضاء، وفق قاعدة التمثيل الجهوي العادل للأقاليم الخمسة الفرعية ويعين رئيسها حسب التداول لعهد واحد. ليقوم المؤتمر بتأكيد اختيارها لمدة ثلاث سنوات.

تتكون الهيئة من ثلاث فروع، الأول هو أصدقاء هيئة الحكماء الذي تم تأسيسه عام 2010، تتكون من أعضاء المجموعة السابقة لهيئة الحكماء من أجل مساندة الجماعة الجديدة في نشاطاتها كبعثات التحقيق والمفاوضات. والفرع الثاني هو شبكة حكماء عموم أفريقيا PANWISE، التي تأسست عام 2013 تضم فواعل وآليات الوساطة التكميلية من مبعوثي الاتحاد الأفريقي والجماعات الفرعية والفاعلين الدوليين الناشطين في أفريقيا.

وخصص كذلك فرع لدور المرأة وهو Women Wise: الشبكة الأفريقية للنساء للوقاية من النزاعات والوساطة والسلام التي تأسست عام 2017، وتتكون من نساء أفريقيات دورهن التوعية ودعم القدرات وتطوير الاتصال ودمج المرأة في مسارات تحقيق السلام في القارة. وهذا الفرع يوجد في قلب الهندسة الأفريقية للسلام والأمن. توجد أمانته في قسم السلم والأمن التابع للمفوضية.

وتملك بعض الجماعات الاقتصادية الفرعية هيئات مماثلة لهيئة الحكماء³ قابلة للتشغيل أو في قيد الانجاز. فالجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكواس) أسستها في 1999 وهي بصدد خلق فرع للدبلوماسية الوقائية ومنتدى لحوار الرؤساء من أجل دعم هيئة الحكماء. جماعة الساحل الصحراوي (سين-صاد) تملك ركنا دائما يسمى الوسيط الرفيع المستوى للأمن والسلام في 2000. والهيئة بين الحكومية للتنمية (الايغاد)، أسست وحدة لدعم الوساطة فهي تملك تجربة وخبرة في المجال بالرغم من عدم وجود بنية مؤسسية لذلك. أما السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) فهي بصدد تشكيل لجنة الشيوخ كجزء من استراتيجية الدبلوماسية الوقائية. أما الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الوسطى (ايكاس) فهي بصدد تأسيس لجنة المبعوثين للدبلوماسية الوقائية. وبالنسبة لجماعة شرق أفريقيا (إيالك) فهي تهدف لتأسيس مجلس للشخصيات المهمة للتكفل بالوساطة ضمن الجماعة يتضمن شخصيات من خارج دول الجماعة. وعملت الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا (السادك) على تكليف شخصيات بارزة من الإقليم الفرعي بإجراءات الوقاية عوضا عن تأسيس هيئة دائمة مماثلة لهيئة الحكماء.

¹ شخصيات المجموعة الرابعة من 2017 إلى 2019 هي: الرئيس Hifikepunye Pohamba (رئيس ناميبيا سابق) Honorine Nzet Bitéghé (وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة للغابون)، Kazibwe Speciosa Wandira (نائبة رئيس أوغندا سابقا)، Amr Moussa (من مصر و هو الأمين العام السابق للجامعة العربية) Sirleaf Ellen Johnson (رئيسة ليبيريا السابقة).

² - African Union Commission, Op. cit., p. 78.

³ - The Peace and Security Department of the AU Commission, **African Peace and Security Architecture (APSA): Assessment Study** (Addis Ababa, 2010), pp. 53- 55.

تحددت مهام هيئة الحكماء في تقديم الاستشارة لمجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية حول كل القضايا المتعلقة بترقية وحفظ الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. فبطلب من رئيس المفوضية أو من مجلس السلم والأمن أو بمبادرة خاصة منها، تتخذ هيئة الحكماء كل ما يلزم من اجراءات لدعم الهيكلين المذكورين وجهودهما للوقاية من النزاعات وكذلك التصريح بموقفها تجاه القضايا المتعلقة بالحفاظ على السلام والاستقرار.¹ ويتوجب عليها رفع تقارير دورية لمجلس السلم والأمن وعبره للمؤتمر. فهي بإمكانها القيام بنشاطات متنوعة كخلق قنوات للاتصال بين مجلس السلم والأمن والمفوضية والأطراف المتنازعة تجنباً لتصاعد الأوضاع.

ولقد سطرت معايير محددة لتدخلها في حالات الأزمات وهي درجة الاهتمام الدولي والإقليمي بالنزاع فتركز اهتمامها على الحالات التي لا تحض باهتمام كبير لتتدخل فيها أو الحالات التي يحتاج فيها مجلس السلم والأمن لدعمها من أجل تحقيق نتائج أفضل خاصة تلك التي طال أمدها أو تهدد بالتصاعد بالرغم من جهود الوساطة والمفاوضات العديدة المتخذة وكذلك الحالات النزاعية التي يصعب تطبيق اتفاقيات السلام فيها والتي توشك على التحول لصراع.²

ثالثاً: صندوق السلام

يعد صندوق السلام الممول الرئيس للهندسة الأفريقية للسلام والأمن. تأسس بناءاً على المادة 21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، لتوفير موارد مالية لتمويل بعثات السلام وكل النشاطات المتعلقة بالأمن. يعمل تحت سلطة المفوضية الأفريقية ويحصل على موارده من الاعتمادات المالية المنتظمة لميزانية الاتحاد الأفريقي المساهمات الإرادية للدول الأعضاء وحتى من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد ونشاطات جمع الأموال. مسؤولية قبول التبرعات تعود لرئيس المفوضية وفقاً لما يخدم أهداف الاتحاد الأفريقي ومبادئه.³ ويتعين كذلك تأسيس صندوق استئماني متجدد، ضمن صندوق السلام تقوم الهياكل السياسية المهمة بتحديد المبالغ المناسبة له بعد اقتراح من مجلس السلم والأمن. وعند الحاجة وتبعا لقرارات الهياكل السياسية المهمة، تعهد تكاليف العمليات المطلوبة اتخاذها بواسطة القوة الأفريقية الاحتياطية للدول العضوة وفق نطاق مساهماتها في الميزانية الدورية للاتحاد.⁴

فهو إذن احتياطي دائم يمكن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الفرعية والآليات الإقليمية اللجوء له في حالة الطوارئ والضرورة القصوى. كانت في البداية نسبة الميزانية الممنوحة له 6 بالمائة وهي نسبة ضئيلة جداً أمام متطلبات عمليات حفظ السلام في القارة. ونظراً لتزايد الطلب على الموارد المالية وتزامنها مع تفعيل الهندسة

¹ - African Union, Protocol Relating to the Establishment of Peace and Security Council, **Op. cit.**, Art II (3), p. 16.

² - Alhaja Sarjoh et al, **Op. cit.**, p. 61.

³ - African Union Commission, **Op. cit.**, p. 82.

⁴ - Alhaja Sarjoh et al, **Op. cit.**, p. 59.

الأفريقية للسلام والأمن، قررت قمة طرابلس في 2009 رفع نسبة ميزانيته إلى 12 بالمائة بحلول 2012. في 2018 قرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي تبني آلية البنية المدعمة للحوكمة وتسيير الصندوق من أجل السلام في إطار الإصلاحات المؤسسية للاتحاد.¹

ولا يمكن إهمال مساهمات الشركاء الدوليين في صندوق السلام مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحتى الدول المنفردة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فرنسا، كندا وغيرها. لكن سعي الاتحاد الأفريقي لتطوير التمويل المحلي لا يزال مستمرا، فهو يبحث دائما لتشجيع مساهمة الصناديق الخاصة أو باشتراكها مع القطاع العام وحتى تشجيع المبادرات الإقليمية الفرعية وبين الإقليمية كالتى يسعى لتجسيدها.

رابعا: النظام القاري للإنذار المبكر

تم تأسيسه عام 2003، ضمن المادة 12 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. لاستباق النزاعات وتفاديها بخلق مركز للمراقبة والملاحظة لجمع المعلومات المهمة حول تطور النزاعات العنيفة حسب مؤشرات خاصة، وعرضها على رئيس المفوضية الذي يقوم باستعمالها لتقديم توصيات لمجلس السلم والأمن حول النزاعات الناشئة ومهددات السلام والأمن في أفريقيا ويقترح عليه أفضل السبل للتعامل معها.² وكممارسة، كان موجودا ضمن الهيكل المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية للوقاية وإدارة وحل النزاعات الذي كان يجمع المعلومات ويحلل معطيات الاستجابة المبكرة للنزاعات الناشئة أو المحتملة.³

يتكون من موردين هما: غرفة المراقبة المتواجدة في فرع إدارة النزاعات بقسم السلام والأمن التابع للمفوضية، وهي عصب النظام تعمل بشكل دائم دون توقف لمتابعة المعلومات،⁴ وجمع المعطيات حول النزاعات، ومراكز الملاحظة والمتابعة لدى الجماعات الاقتصادية الفرعية المرتبطة مباشرة بالنظام القاري للإنذار المبكر لجمع المعلومات والبيانات على مستوياتها وإرسالها لغرفة المراقبة. وأدرجت فيه تقنيات وتطبيقات لجمع البيانات مثل مراقب وسائط الاعلام في أفريقيا Africa Media Monitor وبوابة النظام القاري للإنذار المبكر CEWs Portal، المراسل الأفريقي Africa Reporter، النشرة الأفريقية Africa Prospectus.

وهذا إلى جانب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الفرعية في 2008 قصد دعم الشراكة بين النظام القاري للإنذار المبكر والآليات الإقليمية الفرعية للإنذار المبكر في مجموعة من المجالات منها التنسيق والتغطية الدائمة وتقسيم العمل.⁵

¹ - African Union Commission, **Op. cit.**, p. 83.

² - Alhaja Sarjoh et al, **Op. cit.**, p. 32.

³ - Ali Solf, **Op. cit.**, p. 57.

⁴ - تحصل على معلوماتها من الدول العضوة، الجماعات الاقتصادية الفرعية، منظمة الأمم المتحدة، برلمان عموم أفريقيا، المفوضية الأفريقية لحقوق الانسان، مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، منظمات المجتمع المدني والإعلام.

⁵ - Ali Solf, **Op. cit.**, p. 47.

وهذا ما عملت به بعضها، فنجد الهيئة بين الحكومية للتنمية قامت بتجسيد آلية للإنذار المبكر وتحليل النزاعات CEWARN عام 2000، وفعلت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بالمثل بتجسيد ECOWARN كما أسست السادك المراكز الوطنية للإنذار المبكر في كل دولة عضو NECW ومركز إقليمي للإنذار المبكر REWC. بينما تبقى أخرى في طريق تجسيدها.¹

منهجية النظام القاري للإنذار المبكر تشمل أربع مراحل أساسية: الأولى، تتمثل في جمع المعلومات والمراقبة. فبعد الحصول على التنبيه لوضعية نزاعية أو من المحتمل أن تتحول إلى نزاع. ويتم رسم خطوط أساسية وتقييم أوجه الضعف بدراسة السياق الذي تحدث فيه الحالة والفواعل المقحمين وكذلك الأحداث. المرحلة الثانية، تتمثل في تحليل النزاع والتعاون لإصدار الإنذار المبكر وفي هذه المرحلة تُحلّل البيانات بنويًا ويتم كذلك تحليل الفواعل والديناميات المصاحبة للحالة. ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تتمثل في صياغة التوصيات بعد بناء سيناريوهات محتملة الحدوث والاستجابات المثلى لكل سيناريو وتأكيداها. 2 أما الرابعة والأخيرة، فتتضمن اختيار استجابة لازمة للتصرف؛ بمعنى تنفيذ القرار الذي تم صنعه وفق المراحل الثلاثة الأولى.

هذه المنهجية تتطلب إشراك جهود الكثير من الفاعلين منها المنظمات الدولية غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان، وبنوك المعلومات، والمجتمع المدني، مما جعل الاتحاد الأفريقي يخلق نقطة تلاقي ضمن المفوضية لتنسيق جهود المجتمع المدني مع نظام الإنذار المبكر. كما يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي منبرا آخر لإقحام المجتمع المدني ضمن قسم السلام والأمن³ من خلال تقديم آرائه لكل الهياكل الاستشارية التابعة للاتحاد ولنظام الإنذار المبكر ومتطلباته للتكفل بقضايا السلام والأمن.

خامسا: القوة الاحتياطية الأفريقية

هي الركن العسكري للهندسة الأفريقية للسلام والأمن، جاءت فكرتها بتزايد الحاجة للتدخل في حالات الطوارئ المماثلة لمجازر رواندا، التي تتأخر أو تمتنع فيها قوات منظمة الأمم المتحدة عن الاستجابة. مما جعل الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي تتفق لتأسيس آلية عسكرية هي القوة الاحتياطية الأفريقية ولجنة الأركان العسكرية⁴ تحسبا لفشل الوقاية أو حدوث حالة طوارئ، ومن أجل تمكين مجلس السلم والأمن من تحسين مسؤولياته في التدخل لعمليات حفظ السلام (المادة 13).

تتكون القوة الاحتياطية الأفريقية من وحدات احتياطية، متعددة الاختصاصات، بمكونات مدنية وعسكرية تبقى في دولها الأصلية على استعداد دائم للانتشار السريع. وتتكون من خمس قوات احتياطية من الأقاليم الخمسة

¹ - African Union, **African Union Continental Early Warning System: The CEWS Handbook** (Addis Ababa, 2008), p. 31.

² - Ibid, p. 67.

³ - Ibid, p. 74.

⁴ - Louis Matshenyego Fisher et al, **Op. cit.**, p. 37

الفرعية للقارة.¹ في 2018 أصبحت القوة الاحتياطية الأفريقية تتكون من² قاعدة لوجستية قارية موجودة في دوالا في الكاميرون، وخمس مستودعات إقليمية للعتاد قيد التفعيل وعناصر للتخطيط بدوام كامل للجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية وهي القوة الاحتياطية لجنوب أفريقيا SASF، والقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا EASFSEC، والقوة الاحتياطية لوسط أفريقيا والقوة الاحتياطية لغرب أفريقيا التابعة للإكواس ESF، والقوة الإقليمية لشمال أفريقيا NARC.³ وهذه القوى تمتلك مراكز فرعية للتدريب هي مركز القاهرة لحل النزاعات في أفريقيا وحفظ السلام CCCPA التابع للقوة الاحتياطية لشمال أفريقيا، ومدرسة حفظ السلام EMP، ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام KAIPCT، والكلية الدفاعية النيجيرية NDC، ثلاثها تابعة للقوة الاحتياطية لغرب أفريقيا ومركز التدريب الإقليمي على حفظ السلام RPTC التابع للجماعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا والمركز الدولي للتدريب على حفظ السلام IPSTC التابع للقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا.⁴

تتمثل وظائف القوة الاحتياطية (المادة 13) في بعثات المتابعة والملاحظة، وحفظ السلام والتدخل في دولة عضو لتقديم الدعم الإنساني اللازم أو بطلب من إحداها لإعادة السلام والأمن. كما تقوم كذلك بالوقاية من تصاعد الخلافات أو النزاعات لمستويات عليا، وأي مهمة أخرى يكلفها بها مجلس السلم والأمن والمفوضية.⁵ لها ستة سيناريوهات من المحتمل أن تنتشر فيها وهي:⁶

1. تقديم استشارة عسكرية لبعثة سياسية تابعة للاتحاد الأفريقي/الجماعات الفرعية، وتنتشر ضمن 30 يوما.
2. بعثة مراقبة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي/الجماعات الفرعية مع بعثة للأمم المتحدة تنتشر ضمن ثلاثين يوما من قرار من الاتحاد الأفريقي.
3. بعثة مراقبة للاتحاد الأفريقي/الجماعات الفرعية قائمة بذاتها، تنتشر ضمن 30 يوما من قرار من الاتحاد الأفريقي.
4. انتشار بعثات وقائية لحفظ السلام وفق الفصل السادس ضمن 30 يوما من قرار الاتحاد الأفريقي.
5. بعثات حفظ السلام متعددة الأبعاد والمركبة بما فيها التي تتضمن مستويات قليلة من المفسدين وتنتشر ضمن 90 يوما مع المكونات العسكرية القابلة للانتشار ضمن 30 يوما.
6. تدخل الاتحاد الأفريقي في حالة خطرة كالإبادة مثلا والتي لا تتصرف فيها الجماعة الدولية فورا تنتشر فيها القوة الاحتياطية الأفريقية ضمن 14 يوما باستعمال قوة عسكرية

1 - Alhaja Sarjoh et al, **Op.cit**, p. 50.

2 - African Union Commission, **Op.cit**, p. 84.

3 - Alhaja Sarjoh et al, **Op.cit.**, p. 50.

4 - The GIZ Projects, The State and Impact of the African Peace and Security Architecture (APSA) in 2015 (2015), p. 27,

on: <https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/09/2017-09-26-enact-continental-report1.pdf> (Accessed in: 28/03/2019).

5 - African Union Commission, **Op. Cit.**, p. 83.

6 - Isiaka A. Badmus, **Op. cit.**, p. 93.

وُضِعَت للقوة الاحتياطية مرحلتين لتكون جاهزة عام 2010 وقابلة للانتشار وأداء عمليات حفظ السلام المعقدة والاستجابة لحالات خطيرة كالجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. لكن بنيتها وصلت فقط للمرحلة الأولى، لأجل ذلك تم وضع خارطة طريق ثالثة لجعلها فعالة كليا في حدود 2015.

وفي تلك السنة، أجرى الاتحاد الأفريقي تمرينا ميدانيا بإسم AMANI AFRICA II لفحص مدى استعداد القوات الاحتياطية الفرعية من طرف لجنة خبراء خلصت لمجموعة من التوصيات لمخطط خماسي استراتيجي لتحسين كفاءة القوة الاحتياطية الأفريقية بين 2016 و2020. وفي انتظار التفعيل الكلي للقوة الأفريقية الاحتياطية تم تأسيس القوة الأفريقية للاستجابة الآنية للأزمات في ماي 2013 كآلية مؤقتة تتشكل من متطوعين من الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي.¹

المبحث الثاني: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كعامل معزز للحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية

تعتبر الهندسة الأفريقية للسلام والأمن إطارا مجسدا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية من خلال منحها للدول الأعضاء منبرا للدعوة لضرورة التكفل بمشاكلها بنفسها، ومن خلال مجموع المؤسسات والنصوص القانونية التي تحكمها. إلا أنه غالبا ما يختلف التنظير عما يجسد فعلا في الميدان.

المطلب الأول: الدعوات الأفريقية الرسمية لأقلمة الحلول للمشكلات الأفريقية

استمرت الدعوات الرسمية لضرورة إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية بعد تأسيس الاتحاد الأفريقي سواء خلال الاجتماعات الرسمية الدورية للمؤتمر أو من طرف رؤساء مؤسساته وكذا من قبل الممثلين الرسميين للدول الأعضاء. ولقد مست هذه الدعوات مختلف الميادين التي تعاني فيها القارة من مشاكل، تيقُّنًا أن حلها لن يكون جذريا إلا على أيدي الدول الأفريقية وتضافر جهودها. وتندرج هذه الدعوات في إطار المشروع الذي أطلقه نائب رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي الموسوم بالنهضة الأفريقية عام 1998 الذي صرح فيه أن: "النهضة الأفريقية في شتى أجزائها لن تتحقق إلا إذا كانت أهدافها وغاياتها محددة من طرف الأفارقة أنفسهم، وإذا كنا نحن من يضع برامجها وإلا إذا تحملنا مسؤولية نجاح وفشل سياساتنا".²

وتأتي هذه الدعوات مشتركة بين مجموعة دول، كدعوة رؤساء كل من جنوب أفريقيا، والجزائر ونيجيريا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، عام 1999، لتحضير منتديات دولية لدراسة مشاكل القارة بحضور دول صناعية كبرى بإمكانها المساعدة لدعم المشاريع التنموية. وكانت نتيجة هذه الدعوة تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا النيباد. كما تأتي كذلك بصفة فردية.

1 - African Union Commission, Op. cit., p. 85.

2 - The African Renaissance Statement of Deputy President Thabo M'beki (13 August, 1998), on: <http://www.dirco.gov.za/docs/speeches/mbeki.htm> (Accessed in: 28/03/2019).

دعت الجزائر في مناسبات عديدة إلى ضرورة أفضلية الحلول للمشاكل التي تعاني منها القارة ودولها. ومن هذه الدعوات، نجد دعوة أول مفوض لقسم السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي بين 2002 و 2008 "سعيد جنيت" لإقامة هندسة أفريقية للسلام والأمن ليتمكن الاتحاد الأفريقي من إدارة أمن و سلام القارة.¹ ثم دعوة الوزير الأول السابق عبد المالك سلال، خلال الدورة 22 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي إلى خلق قدرة أفريقية للاستجابة المباشرة للآزمات من أجل دعم الهندسة الأفريقية للسلام والأمن وتمكين القارة من التكفل بحل نزاعاتها.² كما دعت لتكثيف الجهود والتعاون من أجل محاربة الإرهاب في القارة التي أفضت إلى إبرام اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب عام 1999، وإلى تأسيس معهد مكافحة الإرهاب ومقره بالجزائر العاصمة.³

صدرت دعوات أخرى عن دول أفريقية عديدة، منها مصر التي بدأت تكثف رجوعها لعمق القارة عبر مبادرات الرئيس السيسي الذي ترأس الاتحاد الأفريقي في 2019 والذي شدد على ضرورة تكفل القارة بحلول مشاكلها بنفسها كونها الأدرى بها، كما طالب بتكريس القمتين اللتين ستستضيفهما مصر لإيجاد حلول أفريقية لنزاعي ليبيا والسودان.

وهو المسعى نفسه الذي سلكه رئيس رواندا بول كاغامي بدعوته خلال الكلمة الافتتاحية لقمة دول الجماعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا كحل للتخلص من التدخل الخارجي في القارة، وأنه على أفريقيا التعلم من الماضي لتحسين المستقبل.

لقد تكررت هذه الدعوات الرسمية كثيرا لتطبيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي حين تجسدت مضامين بعض هذه الدعوات على أرض الواقع بقي بعضها مجرد خطابات بروتوكولية.

المطلب الثاني: الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية بين الخطاب والممارسة

الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية مبدأ تبناه الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، وبالرغم من أنه مطبق في مجال التعليم والصحة والاقتصاد إلا أنه متداول أكثر في شؤون الأمن والسلام.⁴ فإذا كان الشطر الثاني من هذا المبدأ

1 - بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الأفريقي" (2014)، على موقع : <http://carnegieendowment.org> (بتاريخ: 2019/05/14)

2 - M.Sella Réitère l'appui de l'Algerie a l'initiative de création de la capacité Africaine de réponse immédiate aux crises (01/2014), sur : <http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/premier-ministre/activites/m-sellal-reitere-l-appui-de-l-algerie-a-l-initiative-de-creation-de-la-capacite-africaine-de.html> (01/2014) (Accessed in: 28/03/2019).

3- Redaction AE, "Ouyahia propose d'organiser en Algerie une conference Africaine sur la lutte contre le financement du terrorisme" (janvier 2018), sur : <https://www.algerie-eco.com/2018/01/28/ouyahia-propose-dorganiser-algerie-conference-africaine-lutte-contre-financement-terrorisme-mars-prochain/> (Accessed in: 05/05/2019).

4 - Laurie Nathan, "African Solutions to African Problems; South Africa's Foreign Policy", *Zeitschrift für Internationale Politik*, N°. 92 (2013), p. 48.

هو مجموع التهديدات الأمنية التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني، فالحلول الأفريقية لتلك المشاكل من حيث الخطاب، قد تجسدت في إطار الهندسة الأفريقية للسلام والأمن¹ بمؤسساتها الشاملة المدروسة آنفاً، وبموثوقيتها الرسمية وبروتوكولاتها التي تبلغ 71 آلية قانونية² حول الأمن والسلام والديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتنظيم الهجرة وحماية اللاجئين والأمن البحري والسبراني والدفاع المشترك، والتي تتخذ من عدم جواز اللامبالاة والمسؤولية الجماعية مبادئ أساسية للوقاية من النزاعات وجلب الأمن والسلام للقارة.

لكن، بالرغم من تقدم الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، وبالرغم من هذا الزخم من النصوص القانونية، يبقى الجانب العملي لأفرقة الحلول الأمنية وامتلاكها بعيداً عما يصوره الخطاب³ وتدل على هذا عوامل كثيرة: أولها، ضعف الفاعلية في تطبيق النصوص القانونية، وعدم إيجاد الإرادة السياسية المشتركة لتحويل تلك النصوص إلى أفعال⁴، كما أن القوى الإقليمية المهيمنة في القارة لا تعمل على خلق قاطرة مشتركة تعمل من خلالها على التخلص من دور القوى الخارجية في فرض حلولها الأمنية على القارة. مما جعل أغلب الفواعل المتكفلة بجهود حل النزاعات هم من خارج أفريقيا ويقودون ويحددون الشؤون الأمنية للقارة⁵؛ فالفواعل الغربية كفرنسا والولايات المتحدة هم الذين يقررون حول أين ومتى وكيف تُطبَّق الحلول الأفريقية، لأنه من دون دعمهم المادي والعسكري، لا تملك الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية الخيار لتحديد أولوياتها⁶.

ولقد جاء هذا الدعم بصيغ وبرامج مختلفة، منها البرنامج الفرنسي لتقوية القدرات الأفريقية في حفظ السلام والاستجابة للنزاعات RECAP والمبادرة الأمريكية الشاملة لعمليات السلام GPOI والقيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا AFRICOM،⁷ وقبلها تأسست القيادة الأوروبية EUCOM، والقيادة المركزية CENTCOM وقيادة المحيط الهادي APCOM التي تقاسمت المسؤولية تجاه أفريقيا. بالإضافة إليها أسس الاتحاد الأوروبي مرفقاً للسلام الأفريقي APF كآلية مالية لدعم المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية الأفريقية ودعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وكذا استكمال أركان بنية الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بمساهمة

1 - Remofiloe Lobakeng, "African Solutions to African Problems: A Viable Solution Toward a United, Prosperous and Peaceful Africa?", **UNISA Journal**, N°. 71 (Pretoria: Institute for Global Dialogue, 2017), p. 01

2 - African Union Commission, **Op.cit**, pp. 224-228.

3- أفرقة الحلول تعني مشاركة الفواعل الأفريقية في قضايا الأمن والسلام في القارة بينما امتلاك الحلول الأمنية تعني السيطرة عليها وتحديدها.

4 - Jean Didier Boukongou, 'La Viabilité des Solutions Africaines aux Problemes Africains', **Institut Afrique Monde**, p. 01, sur:

<http://www.institutafricamonde.org/fr/article/la-viabilite-des-solutions-africaines-aux-problemes-africains-274> (Consulté le : 18/01/2019).

5 - Benedikt Frankle, Stefan Ganzle, "How African Is the African Peace and Security Architecture? Conceptual and Practical Constraints of Regional Security Cooperation in Africa", **African Security** (2012), p. 89.

6 - **Ibid**, p. 96.

7 - Romain Esmenjaud, Benedikt Franke, "Qui s'est Approprié la Gestion de la Paix et de la Sécurité en Afrique ?", **Revue Internationale Et Strategique**, N°. 75 (2009), p. 40.

دول أخرى كالألمانيا ومجموعة الثمانية، والصين وكندا مع منظمة الأمم المتحدة.¹ فبالرغم من مبادرات الجماعات الاقتصادية الفرعية وكذا الاتحاد الأفريقي كل على حدة أو وفق ما تمليه مذكرة التفاهم بينهما في إطار الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، إلا أن التبعية المالية للخارج يجعل من إمكانية تجسيد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية صعب التحقيق خصوصا في ظل التكاليف العالية لعمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية وتعددتها مقابل الامكانية المالية الضئيلة للفواعل الأفريقية.

المبحث الثالث: فحص مدى إستجابة المؤسسية الأمنية والحلول الأفريقية للمشكلات الأمنية الإقليمية

تمكن الاتحاد الأفريقي من خلال مقارنته الهندسية للسلام والأمن الإقليمي من تحقيق إنجازات هامة بالرغم من وجود جوانب لم يتمكن من التحكم فيها.

المطلب الأول: الإنجازات

فحص إنجازات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن يكون بعرض بعض التدخلات التي قامت بها. وتكون ضمن الإنجازات كل الحالات التي صُنِّفت كتدخل ناجح أو متوسط النجاح،² مع العلم أن تدخل الهندسة الأفريقية للسلام والأمن يكون في النزاعات المصنفة بين مستوى 3 ومستوى 5³ والتي من شأنها خلق حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كما هو محدد في بروتوكول مجلس السلم والأمن. ففي 2013 مثلا، بلغ عدد تدخلاتها 25 تدخلا، وفي 2014 كان 24 تدخلا، وفي 2015 بعدد 29 تدخلا⁴ وقد كان هناك 28 نزاعا عنيفا من أصل 67 نزاع. وفي 2016 كان هناك 27 نزاعا عنيفا من أصل 52 نزاع.⁵

تتخذ هذه التدخلات ثلاثة أشكال هي: الوقاية من الأزمات، وإدارة النزاعات، ودعم السلام.⁶ استعملت فيها آليات دبلوماسية ووساطة وعمليات السلام. ففي 2016 مثلا، قامت ب 27 تدخل عن طريق الدبلوماسية، و14

1 - Benedikt Frankle, Stefan Ganzle, *Op.cit.*, p. 93.

2 - تقاس النوعية بملاءمة الوسيلة المعتمدة لحالة التدخل، ودرجة التأثر بين أركان الهندسة وأهمية تدخل الهندسة مقارنة بتدخل الفواعل الأخرى. أما الفاعلية فهي تقاس بتمكن الهندسة من اخماد أو تخفيض من شدة النزاع.

3 - حسب تصنيف بارومتر هيلدبرغ للنزاعات

4 - The GIZ Projects, *Op.cit.*, p. 34.

5 - APSA Impact Report 2017 (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies, 2019), p. 22). on: http://ipss-addis.org/resources/publications/apsa_impact_report_2019 (Accessed in: 18/04/2019).

6 - الوقاية من الأزمات يكون عبر الدبلوماسية الوقائية بإعلانات سياسية، بعثات المراقبة، المحادثات مع أطراف النزاع. إدارة النزاعات تكون بالدبلوماسية، العقوبات، الوساطة، مفاوضات السلام، عمليات دعم السلام باستعمال القوة الاحتياطية. دعم السلام يكون بالمشاركة والمساهمة في مسارات السلام ما بعد النزاع وإجراءات دعم السلام.

تدخلًا عن طريق الوساطة. وفي 2017، كانت عدد التدخلات الدبلوماسية 27 وبالوساطة 13 تدخلًا، ساهمت بها الهندسة الأفريقية للسلام والأمن في عقد اتفاقيات سلام ناجحة.¹

بين 2015 و2016 تم إبرام 15 اتفاقية سلام قادها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الفرعية، منها 7 اتفاقيات ناجحة² كاتفاقية السلام والمصالحة في مالي 2015، واتفاقية السلام في جنوب السودان إثر الحرب الأهلية عام 2015، والاتفاقية حول الحوار بين الساسة الغانيين عام 2015، خارطة الطريق بين الحكومة السودانية والجماعات المعارضة عام 2016. وخلال عام 2017 قاد تدخل الهندسة الأفريقية للسلام والأمن إلى إبرام إتفاقية في غامبيا بقيادة الإيكواس، كما تدخلت بنجاح بواسطة بعثات مراقبة الانتخابات³ في كل من النيجر وغامبيا وبوركينا فاسو وغينيا بيساو ومناطق أخرى معرضة للنزاعات خلال الانتخابات.

وفيما يتعلق بإعادة البناء ما بعد النزاع، التي أدمجتها خارطة الطريق 2016 إلى 2020 للهندسة الأفريقية للسلام والأمن، فلقد شملت إصلاح القطاع الأمني للدول، ونزع الأسلحة وإعادة الإدماج الداخلي؛ بحيث قامت في 2016 بخمسة تدخلات من هذا النوع منها في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو ومالي وسيراليون.⁴

أما بالنسبة لعمليات السلام، فقد تم عام 2017 إحصاء ثمان عمليات دعم للسلام تقودها الهندسة الأفريقية للسلام والأمن من بينها الناجحة و الناجحة نسبيا،⁵ تتمثل في بعثة الاتحاد الأفريقي للصومال AMISOM وبعثتي الإيكواس في غينيا بيساو ECOMIB وفي غامبيا ECOMIG، وفرقة العمل المتعددة الجنسيات MNJTF والقوة المشتركة للساحل FC-G5S. ولقد شكلت الآليتين الأخيرتين تحالفا يعمل مباشرة تحت قيادة الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، وتمكن من تطبيق العقوبات على التغييرات غير الدستورية لأنظمة الحكم بتعليق عضوية قوى فاعلة فيها حتى استرجعت حكمها الدستوري ومنها ساحل العاج عام 2010، ومصر عام 2013 والسودان في 2019.

ويمكن استنتاج نوعية وفاعلية تدخلات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن من خلال المعلمين البيانيين أدناه اللذان يشملان كل أنواع تدخلاتها بين 2013 و2017.⁶ إذ يمثل المعلم الأول نوعية التدخلات والثاني فاعليتها. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن خلال هذه الفترة المدروسة بقيت أركان الهندسة الأفريقية للسلام والأمن قيد

1- يقاس نجاح اتفاقيات السلام اذا تمكنت من الاستمرار دون خرق لمدة سنة على الأقل.

2- APSA Impact Report 2016 (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies, 2017), p. 40, on: http://ipss-addis.org/resources/publications/apsa_impact_report_2016.php (Accessed in: 18/04/2019).

3 -Sophie Desmidt, Volker Hauck , Conflict Management Under the African Union Peace and Security Architecture (APSA), **ECDPM Discussion Paper**, N°.211(2017) p. 24, on: <https://europa.eu/capacity4dev/file/47615/download?token> (Accessed in: 18/01/2019).

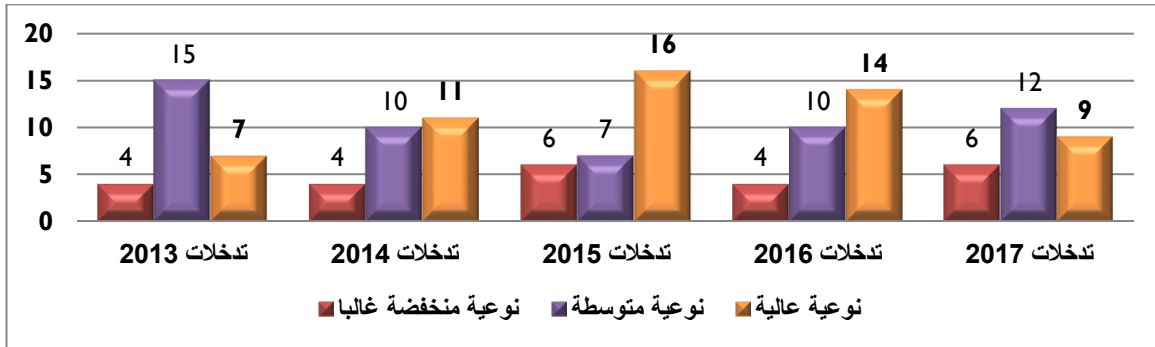
4 - APSA Impact Report 2016, **Op. cit.**, p. 45.

5 - APSA Impact Report 2017, **Op. cit.**, pp. 29-36.

6 - APSA Impact Report 2017, **Op. cit.**, p. 43.

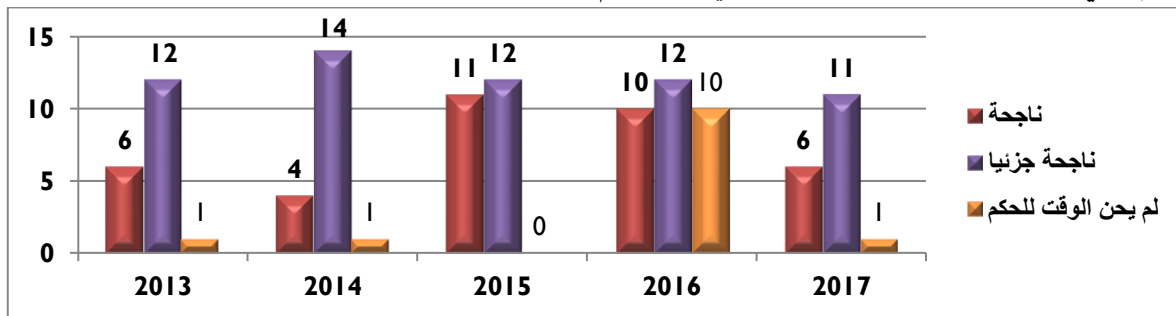
الانجاز سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية إلا أنه بالرغم من ذلك تمكنت من تحقيق إنجازات هامة.

رسم بياني 1: نوعية تدخلات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بين 2013 و2017



المصدر: APSA Impact Report 2017 (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies, 2019), p. 43

رسم بياني 2 : فاعلية تدخلات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بين 2013 و2017



المصدر: Ibid

المطلب الثاني: الإخفاقات

نعتبر من الإخفاقات كل الحالات التي امتنعت الهندسة الأفريقية للسلام والأمن عن التدخل فيها كما تشمل على الحالات التي تدخلت وفشلت في إنجازها.

امتنعت الهندسة الأفريقية للسلام والأمن عن التدخل في ثلاث وثلاثين نزاعاً عنيفاً عام 2013 وست وثلاثين نزاعاً عام 2014، وثلاث وثلاثين نزاعاً عام 2015، وثمانية وثلاثين نزاعاً عام 2016 وخمسة وعشرين نزاعاً عام 2017.¹ وما الحالة الليبية عام 2011، التي تأخر خلالها مجلس السلم والأمن في نشر بعثة للسيطرة على الأوضاع إلا دليل على هذا الاخفاق الذي انتهى بتدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي قدمت في نص قرارها رقم

1 - APSA Impact Report 2017, Op. cit., p. 22.

1973 دور الجامعة العربية على دور الاتحاد الأفريقي في تولي القضية، بل لم يأت في نص القرار ذكر للاتحاد الأفريقي.

طبعاً، لهذا الإمتناع أسباب مختلفة، تتمثل معظمها في عدم التوصل إلى إجماع بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول قرار التدخل، ووجود نسبة ضئيلة لاحتمال تصاعد النزاع، وكذلك المشكل الذي يطرحه احترام السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الوازنة داخل الاتحاد¹ لما تكون النزاعات واقعة في الدول التي تعتبر من القوى المهيمنة في القارة مثل: الجزائر، المغرب، ومصر وكينيا والتشاد، وإثيوبيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وزيمبابوي، وأنجولا،² كونها تساهم مالياً وبتوفير القوات العسكرية.

فمن مجموع 85 نزاع عنيف بين 2013 و2015، في هذه الدول العشرة المؤثرة، لم تتدخل الهندسة الأفريقية للسلام والأمن في 54 منها.³ والمثال على ذلك عدم تدخلها في نيجيريا سنة 2014 إثر تصاعد خطر التنظيم الإرهابي بوكو حرام، وعدم تدخل الجماعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا في الموزمبيق عام 2017 خلال النزاع بين المعارضة الوطنية والحكومة، ويرجع ذلك للتأثير الذي يمارسه رئيسه على هذه الجماعة. كما لم يتم التدخل في النيجر خلال النزاع العنيف بين الحكومة والحركة مودين فا لوماناً نظراً للدور الذي تلعبه النيجر في مكافحة الإرهاب من خلال القوة المشتركة للساحل MNTJTF.⁴

ولم تتدخل في تشاد عام 2016 خلال النزاع الذي نشب بين الحكومة والمعارضة حول الانتخابات، نظراً للمهيمنة العسكرية التي يمارسها في أفريقيا الوسطى. وتقوم هذه القوى أيضاً بالتحايل حول تصنيف النزاعات وإخفاء المعلومات الحقيقية عنها، كما قامت به مصر عام 2017 برفضها لتصنيف النزاع الذي نشب في شبه جزيرة سيناء كحرب وإنما مجرد هجمات معزولة.⁵

وإلى جانب إخفاقها في التدخل في بعض الحالات النزاعية العنيفة، فقد عرفت الهندسة الأفريقية إخفاقات في حالات تم التدخل فيها. ففي 2013 مثلاً كانت هناك 7 تدخلات فاشلة⁶ و7 كذلك في 2014. و5 في 2015 و6 في 2016⁷ أما في 2017 فقد قامت بـ 19 تدخلاً غير ناجح، من بينها 11 تدخل دبلوماسي كحالة البوروندي، و6 تدخلات بالوساطة منها حالة غينيا بيساو، ودارفور، وعملتي دعم للسلام⁸ هما: البعثة المشتركة

1 - Ibid, p. 40.

2 - The GIZ Projects, Op. cit., p. 35.

3 - Sophie Desmidt, Volker Hauck, Op.cit., p. 29.

4 - APSA Impact Report 2017, Op. cit., p. 41.

5 - Ibid, p. 13.

6 - The GIZ Projects, Op. cit., p. 40.

7 - APSA Impact Report 2016, Op. cit., p. 47.

8 - APSA Impact Report 2017, Op. cit., p. 26.

بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، والمبادرة الإقليمية المشتركة التي يقودها الاتحاد الإفريقي لمحاربة جيش الرب RCI-LRA¹.

طبعاً، تعود هذه الاخفاقات إلى عوامل مختلفة، منها سوء التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الفرعية، أو عدم الاستجابة للحالات النزاعية فور الإنذار بوجودها نظراً لصعوبة التوصل للإجماع حول قرار التدخل في مؤتمر الاتحاد الإفريقي بسبب المصالح المتضاربة بين دوله الأعضاء التي تحمل أجندات سياسية غالباً ما تكون متناقضة مع أهدافه، مما يجعل التحكم في النزاعات ودينامياتها أمر صعب، ومجموعة معوقات أخرى نتطرق إليها في المبحث الرابع.

المبحث الرابع: معوقات ومتطلبات فعالية المؤسسات الأمنية للهندسة الأفريقية وتجسيد معيار الحلول الإقليمية للمشكلات الإقليمية

تعاني مؤسسات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن وأركانها من معوقات تحول دون فاعليتها في التكفل الجدي بالمشكلات التي صُمِّمت لأجلها، إلا أن هذه المعوقات ليست حتمية مطلقة، بل يمكن تداركها من خلال تنفيذ مجموعة إصلاحات معينة.

المطلب الأول: المعوقات

يمكن تلخيص المعوقات التي تعاني منها الهندسة الأمنية الأفريقية للسلام والأمن في ثلاث فئات، هي: المعوقات المؤسسية، والمعوقات السياسية والقانونية، والمعوقات المالية.

أولاً، المعوقات المؤسسية: تعاني أركان الهندسة الأفريقية للسلام والأمن من جملة من المشاكل التي تمنعها من أداء مهامها على أحسن وجه. وأول هذه الأركان هو مجلس السلم والأمن محورها وصانع قرارها في قضايا السلام والأمن، إلا أن نوعية القرارات التي يصنعها متعلقة بمدى مطابقة أعضائه للمعايير التسعة المنصوص عليها في بروتوكول المجلس (المادة 5)، والتي نادراً ما تطبق بصرامة². كما أن هذه المعايير ليست نفسها لدى الجماعات الإقليمية الفرعية، مما لا يمكنه من رفض عضوية دول مرشحة من طرف أقاليمها³.

ومنذ تأسيس المجلس نجد أن الكثير من الدول أصبحت أعضاء لم تسدد مساهماتها المالية المفروضة أو تعاني من مشاكل أمنية صعبة، أو لا تحترم الحكم الدستوري، فكيف لها أن تُصوّت لصالح قرارات المنظومة

1 - Ibid, p. 29.

2 - African Union, Building a More Relevant African Union (Addis Ababa, 2017), p. 16, on: <https://au.int/en/documents/20170115/au-reforms-report-building-more-relevant-african-union> (Accessed in: 28/03/2019).

3 - The Peace and Security Department of the AU's Commission, Op. cit., p. 26.

الأمنية الجديدة للاتحاد الأفريقي.¹ وكذلك عدم احترام معيار التداول الجهوي؛ بحيث نجد دولا تبقى أعضاء لدورات عدة كنيجيريا والجزائر وليبيا وجنوب أفريقيا (القوى القارية المهيمنة) كما تنقصه آليات لتطبيق القرارات بصرامة، فالكثير من الدول لا تأخذ قراراته محمل الجد، أو يقع في مشكل الفصل في القضايا لما تكون الدولتين المتنازعتين كلاهما عضوين فيه.

أما المفوضية الأفريقية فتتقصر الموارد البشرية كما ونوعا، فمعظم المشاركين في عمليات السلام هم من موظفيها الدائمين مما يجعل عدد المتكفلين بالقضايا الأخرى قليل، فإدارتها تحتاج للمراقبة مع الإشراف من قبل الشركاء الدوليين على عمليات السلام التي تقودها. ولا تخلو من صراعات الهيمنة التي تفرض أجنداتها على المفوضية بحكم إمدادها بالأموال والقوات العسكرية.² كما تفتقر لآليات التنسيق والإشراف الفعالة بين فروعها مما يؤدي إلى تعطل إتخاذ القرارات وإنجاز المهمات التي تكفل بها.³

أما النظام القاري للإنذار المبكر فلم يستكمل فاعليته بعدُ نظرا لعدم كفاية عدد غرف المراقبة التي تتعدى العشرة لكل القارة، ونقص إمكانياتها في مراقبة وتحليل ديناميات النزاعات. ولا تملك ما يكفي من مراكز لجمع البيانات.⁴ بالإضافة لعدم وجود روابط بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لصناع القرار وعدم دقة البيانات التي تجمعها بسبب نقص الإمكانيات التكنولوجية التي من شأنها مواكبة التطورات المفاجئة للحالات النزاعية. ولا يخفى بقاء بعض أنظمة الإنذار المبكر التابعة للجماعات الاقتصادية الفرعية قيد التجسيد، مما يحول دون التنسيق الفعال بينها وبين أنظمة الإنذار الوطنية والقارية.⁵

وتبقى القوة الاحتياطية الأفريقية قيد التجسيد بمستويات مختلفة بين قوات الأقاليم الفرعية مما يجعل من إمكانية انتشارها في بؤر النزاعات غير ممكن في الوقت الحالي، وقرار إنتشارها يحتاج لتصريح من مؤتمر الاتحاد، كما أن الأقاليم التي تتبع لها الفرق الفرعية المشكلة للقوة الاحتياطية الأفريقية تفرض رأيها في قضية التدخل، علما أن هذه الفرق الفرعية تتكون من القوات الوطنية للدول الأعضاء وليست قوات احتياطية مما يجعلها غير جاهزة للانتشار المباشر فور الطلب.⁶

وفيما يتعلق بهيئة الحكماء، فالاتحاد الأفريقي لا يلجأ إليها دائما، بل يستعين بلجان خاصة أو مبعوثين وهيئات رفيعة المستوى لتغطية حاجيات الوساطة، كما أن علاقة الهيئة بمجلس السلم والأمن غير واضحة، ويراه البعض معزولة مؤسساتيا، وغير قادرة على التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الفرعية.⁷

1 - Ali Solf, *Op. cit.*, p. 49.

2 - Ali Solf, *Op. cit.*, p. 56.

3 - African Union, Building a More Relevant African Union, *Op. cit.*, p. 20.

4 - Ali Solf, *Op. cit.*, p. 58.

5 - Peace and Security Department of the African Union Commission, *APSA Road Map 2016- 2020* (Addis Ababa, 2015), p. 16.

6 - Adriana Lins De Albuquerque, *Op.cit.*, p. 18.

7 - *Ibid*, p.12.

ثانيا، المعوقات القانونية والسياسية: تكمن في صعوبة تطبيق مبدأ التدخل في الدول الأعضاء بسبب تمسك قيادات الدول بمصالحها الوطنية التي ترسم أجنداتها السياسية المتضاربة أحيانا مع أنشطة الاتحاد الأفريقي، مما يجعل التوصل إلى إجماع حول القرارات أمرا صعبا للغاية. ويبقى مفهوم الأمن الإنساني يتعارض مع مفهوم أمن الدولة، ولئن يجب إعطاء الأولوية منهما خصوصا لما يتعلق الأمر بالدول القوية.¹

بالنسبة لبروتوكول مجلس السلم والأمن، فهو يقع في تناقض حول من له أولوية التدخل في المشاكل الأمنية الأفريقية. ففي حين تنص المادة 16 منه أن مسؤولية التدخل تعود للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن مع المفوضية الأفريقية، تقرر المادة 17 من نفس البروتوكول بمجلس الأمن الأممي كراعٍ سامٍ للسلام والأمن الدوليين. أما بالنسبة لعلاقته مع الجماعات الاقتصادية الفرعية، فهي كذلك لا تخلو من المشاكل نظرا لعدم تحديد انتماءات الدول وكيفية تحديد الأقاليم الفرعية الخمسة بالمقارنة مع الجماعات الاقتصادية الثمانية. كما لم تحدد مذكرة التفاهم نوعية العلاقة بينها وبين الاتحاد الأفريقي وكيفية استغلال المزايا النسبية لخدمة الأمن والسلام في القارة، وكيف يتم التكامل والتبعية فيما بينهما.²

ثالثا، التمويل: أما العائق الأكبر والأهم فيتمثل في نقص الموارد المالية لتسيير المؤسسات وتفعيلها وتغطية تكاليف عمليات السلام. ففقر الدول الأفريقية أو امتناعها لأسباب مختلفة عن الدفع (فقط 25 دولة عضوا دفعت مساهمتها نهاية ديسمبر 2016)، وفي ظل عدم وجود قوانين أو عقوبات رادعة لذلك فإن أغلب موارد صندوق السلام الأفريقي تأتي من مصادر خارجية بحيث ساهمت بنسبة 74 بالمئة من ميزانية الاتحاد المقدرة ب 439 مليون دولار المخصصة لتسيير سنة 2017 مقابل 26 بالمئة فقط كمساهمة من الدول الأعضاء. كما تبقى 94 بالمئة من برامج حفظ السلام ممولة من طرف المانحين³ وهو ما يجعل هؤلاء المانحين يحددون ماذا يشكل الأمن في أفريقيا عن طريق انتقاء القضايا التي يمولونها والتي تدخل حصريا ضمن انشغالاتهم، كالتي تعرف بالتهديدات الجديدة مثل الإرهاب والدولة الفاشلة⁴ خدمة مصالحهم في القارة.

المطلب الثاني: المتطلبات

في هذا المطلب سنعمل على تقديم بعض تفعيل فعالية مؤسسات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن والتي سنعرضها وفق نفس الترتيب الذي قدمنا به المعوقات.

أولا، المتطلبات المؤسسية: يتطلب هذا الأمر اتباع وتجسيد ما جاءت بها خرائط الطرق المتعلقة بحصيلة الهندسة الأفريقية للسلام والأمن.⁵ إذ ينبغي على مجلس السلم والأمن إحداث إصلاحات من شأنها أن تقوي

1 - Isiaka A. Badmus, **Op. cit.**, p. 105.

2 - Adriana Lins De Albuquerque, **Op.cit.**, p. 24.

3 - African Union, Building a More Relevant African Union, **Op. cit.**, p. 22.

4 - Romain Esmenjaud, Benedikt Franke, **Op. cit.**, p. 41.

5 - Peace and Security Department of the African Union Commission, **Op. cit.**, p. 14.

منهجيته في العمل ودوره في الوقاية من الأزمات وإدارتها. كما يتطلب إصلاح نوعية صنع القرار المرتبط بنوعية أعضائه، عن طريق التطبيق الصارم لشروط العضوية،¹ وحث الجماعات الاقتصادية الفرعية لتطبيق المعايير نفسها خلال اقتراح المترشحين خصوصاً ما يتعلق بقابليتهم للمساهمة في نشاطات المجلس واعتناقهم لمبادئ الحكم الرشيد، مع ضرورة تحسين وتقوية العلاقة بينه وبين الأركان الأخرى للهندسة، ودعمه بالموارد البشرية المؤهلة المدنية والعسكرية،² كما يتوجب ضمان العلاقة المستمرة بين النظام القاري للإنذار المبكر والأنظمة المماثلة له في الجماعات الاقتصادية الفرعية بعد مواصلة تفعيل الأنظمة المتبقية وتحسين أنماط تبادل المعلومات بينهما.

كما يجب توفير محللين إضافيين مؤهلين من أجل تحسين نوعية التقارير المقدمة لصناع القرار في قسم عمليات صنع السلام وأمانة مجلس السلم والأمن وفي أقسام الوساطة الخاصة بالقوة الاحتياطية الأفريقية³ التي تبقى قيد التفعيل. لذا يتوجب استكمال تجسيد فروعها في الأقاليم المتبقية.

ثانياً، المتطلبات السياسية: تتمثل في ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء من جهة ومبدأ عدم جواز اللامبالاة من جهة ثانية. فبالرغم من كونهما متناقضين إلا أنهما يكرسان في أغلب المواثيق التي يصيغها الاتحاد الأفريقي. فمبدأ حماية السيادة غالباً ما يستعمل كذريعة من طرف الدول الأعضاء فيه قصد منع تدخل الاتحاد الأفريقي في الحالات النزاعية. علاوة على ذلك، يجب إعادة النظر في الحالات المحددة للتدخل وتفسيرها والتي لحد الآن تخضع لتقديرات مختلفة من طرف المختصين، مما يخلق إشكالا حول ما إذا كان يستوجب التدخل في حالات دون أخرى.⁴ إضافة إلى ذلك، يجب تفعيل سبل التنسيق بين هياكل الاتحاد الأفريقي، وبينه وبين الجماعات الاقتصادية الفرعية، بدعم العلاقات الأفقية وتبادل الخبرات. ومن أجل ذلك اتفق مجلس السلم والأمن والجماعات الاقتصادية الفرعية والآليات الإقليمية على دعم العلاقات الأفقية وتبادل الخبرات في مجالي السلام والأمن، عن طريق مؤسسة علاقاتهم،⁵ وعقد اجتماعات تشاورية سنوية بين المجلس والهياكل المماثلة له في الجماعات الاقتصادية، من أجل تبادل المعلومات والخبرات لإيجاد السبل الناجعة لتقسيم العمل بينهما، حول الاستجابات المبكرة واتخاذ القرارات المتعلقة بنشر القوات.

ثالثاً، التمويل: يشكل التمويل العائق الأهم أمام فاعلية الهندسة الأفريقية للسلام والأمن؛ فتوفير مصادر ثابتة للحفاظ على تدفق الأموال يعد أمراً ضرورياً. ولقد قام الاتحاد الأفريقي بعدد من المبادرات التي يتطلب

1 - African Union, Building a More Relevant African Union, **Op. cit.**, p. 30.

2 - Louis Matshenyego Fisher et al, **Op. cit.**, p. 74.

3 - **Ibid**, p. 75.

4 - Sophie Desmidt, Volker Hauck, **Op. cit.**, p. 27.

5 - AU Peace and Security Council, 1ST Joint Meeting between the AUPSC and the RECs and RMs (Addis Ababa, 25/05/2019), p. 03.

تطبيقها، أحدثها قرار كيغالي حول تمويل الاتحاد في 2016 والتي تتمثل في اقتطاع 0.2 بالمئة من قيمة الواردات الآتية من دول غير أعضاء. فهذه المساهمة لو طبقت ستوفر كامل ميزانية التسيير بما فيها 25 بالمئة منه لميزانية عمليات دعم السلام. ولقد تبنتها 25 دولة نهاية ديسمبر 2018.¹ كما تم تبني قرارا آخر في جانفي 2018 من شأنه رفع مساهمات الدول الأعضاء في صندوق السلام لما يقارب 400 مليون دولار في حدود 2020، حيث وصلت مساهماتها في 2019 إلى 89 مليون دولار ما يشكل 68 بالمئة من الاحتياطي المرجو، ووضع في قرار آخر ما أسماه بالقواعد الذهبية الثمانية التي تهدف لإقحام الدول العضوة في تكاليف التسيير والتي ستقود إلى تخفيض في تكاليف التسيير قدره 12 بالمئة لصالح ميزانية الاتحاد الأفريقي.²

خلاصة الفصل:

تطرقنا، من خلال هذا الفصل، إلى البنية المؤسسية للهندسة الأفريقية للسلام والأمن وأركانها المتمثلة في مجلس السلم والأمن كركن محوري، والمفوضية الأفريقية التي تعتبر حلقة وصل بين مجلس السلم والأمن ومؤتمر الاتحاد الأفريقي، وبينه وبين الأركان الأخرى المتمثلة في النظام القاري للإنذار المبكر وهيئة الحكماء، والقوة الاحتياطية الأفريقية، وصندوق السلام.

كما تناولنا الهياكل المشابهة لهذه الأركان في الجماعات الاقتصادية الفرعية الثمانية. وأوضحنا كيف سعت الدول الأعضاء بدعواتها المتكررة لإيجاد حلول أفريقية خالصة لمشاكلها المشتركة. وفحصنا مدى تجسيد هذه الدعوات عبر الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بمؤسساتها ونصوصها القانونية، وهل فعلا تمكنت من تجسيد مبدئها المنشود المتمثل في الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية عبر ما قامت به من إنجازات في مجال التكفل بمشاكل السلام والأمن في القارة. لنستنتج في الأخير بعض المعوقات التي جعلتها تخفق في بعض الحالات والاصلاحات التي ينبغي اتخاذها لزيادة الفاعلية الأمنية لهذه الأركان. ومن خلال كل ذلك، استخلصنا أن الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، بعد تدارك النقائص التي تعاني منها، بإمكانها التكفل بحل الشواغل الأمنية للقارة الأفريقية.

¹ -African Union, Frequently Asked Questions about Financing of the Union, p. 05 on: https://au.int/sites/default/files/pages/35739-filefaqs_on_financing_of_the_union.pdf, (Accessed in: 28/03/2019).

² -Ibid, p.07.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما سبق، واعتمادا على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل السياسة الدولية، ومن أجل الوصول لمعرفة الكيفية التي يطبق بها الاتحاد الأفريقي للهندسة الأمنية الإقليمية لمأسسة الأمن وأقلمة الحلول، وضحنا الأدوار التي يمكن للمنظمات الإقليمية لعبها في مجال السلام والأمن وتبيننا من نسبة الطرحين النظريين اللذان ناقشنا فاعليتها.

فلا هي ذات فاعلية مطلقة كما يؤكد الطرح اللبرالي المؤسسي ولا عديمة الفاعلية كما ذهب إليه الطرح الواقعي الجديد. فكونها دائمة السعي لخلق أطر تعاونية شاملة ومتناسقة بين الأعضاء التي تشكلها من أجل التكفل الذاتي بشواغلها الأمنية، عن طريق هندسة الأمن الإقليمي، يجعل منها فواعل ذات أهمية معتبرة في مجال تحقيق الأمن الإقليمي وبالتالي الأمن الدولي.

ويعد الاتحاد الأفريقي لذلك نموذجا، من خلال مقارنته الأمنية الجديدة المتمثلة في الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، التي عمل من خلالها على تحقيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ودمج كافة الفواعل الإقليمية الفرعية في القارة، ليتحول بذلك التنافس الموجود فيما بينها إلى تعاون مبني على مبدأ المزايا النسبية وتسخير كل إمكانياتها من أجل خدمة غاية واحدة هي قارة أفريقية آمنة قابلة لاستقبال مشاريع التنمية والتطور.

فالهندسة الأفريقية للسلام والأمن إذن بأركانها المؤسسية الخمسة وبإطارها القانوني المعياري شكلت قطيعة عما تبنته منظمة الوحدة الأفريقية، بحيث خلقت بنية شاملة ومتناسقة لامركزية التنظيم، تنطبق عليها مواصفات الهندسة الأمنية الإقليمية المذكورة في الفصل الأول من الدراسة. ومكنت الاتحاد الأفريقي من أن يكون فاعلا مهما في القضايا الأمنية للقارة سواء كان من خلال أدواره الفردية أو من خلال أدواره مع الشركاء الدوليين. فلقد تمكن الاتحاد الأفريقي منذ دخول منذ دخول الهندسة الأفريقية للسلام والأمن حيز التنفيذ، من التدخل في عدد من الأزمات والصراعات المحلية والبيئية واستطاع حل الكثير منها.

لذا، بالرغم من سعيه الدائم للتخلص من الاختراق المكثف للفواعل الأجنبية عن الإقليم في المجال الأمني عبر خلق مؤسسات تتكفل بشتى التهديدات التي تعترض أمن القارة واستقرارها، تبقى حلوله المعتمدة ذات قدرة نسبية على التكفل بالشواغل الأمنية للقارة.

فمن جهة نجد تواصل الاعتماد على الخارج للتكفل بعمليات السلام تموينا وتمويلا وتنظيرا، ما يجعلنا نتأكد أن مبدأ الاتحاد الأفريقي في أقلمة الحلول لا يزال بعيد المنال. فبعض أركان الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كالقوة الاحتياطية الأفريقية والنظام القاري للإنذار المبكر لم تفعل بعد مما يكبح فاعليتها. كما أنها لم تتمكن بعد من التخلص من التبعية الخارجية في مجال توفير الموارد المالية اللازمة لتسييرها، ما يجعل هذه المؤسسات ذات فاعلية محدودة خصوصا وأن هذا التمويل الخارجي يمنح وفق تصريحات لا تعطى إلا إذا كانت مجالات الصراع

تهدد مصالح مانحي الأموال، عدى ذلك، لا تمنح. ومن جهة أخرى، عدم وجود آليات صارمة تفرض هذه الحلول على الدول الأعضاء، التي تظل مكرسة لبدأ عدم التنازل عن السيادة خدمة للمصالح العام ومنع التدخل في شؤونها الداخلية.

بالتالي، فاعلية الهندسة الأفريقية للسلام والأمن تتوقف على الاستقلالية المالية عن التبعية الخارجية أولاً وعلى الرغبة السياسية للأعضاء ثانياً، من أجل جعلها هيئات فوق قومية تتمتع بقدرة على فرض قراراتها وتطبيق ما يتوجب من عقوبات في حال عدم احترام هذه القرارات.

وترقبا لتحقيق الإصلاحات التي ينتهجها الاتحاد الأفريقي بهذا الصدد، والتي يتعين استكمالها نهاية سنة 2020 نخلص إلى تأكيد فرضية الدراسة، والقول بأن مؤسسة الأمن وأقلمة الحلول التي يصبو إليها الاتحاد الأفريقي ستتحقق شرط تفعيل الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بشكل كامل وفعال.

فالحكم النهائي عليها لن يكون إلا بدراسة المستجدات التي تطرأ بعد تلك المدة المحددة لتفعيل الإصلاحات السياسية والمالية لأركان الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، لا سيما القوة الاحتياطية الأفريقية والنظام القاري للإنذار المبكر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- الدوريات:

1. جوب محمد بشير، "جهود المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مكافحة الإرهاب"، قراءات أفريقية، ع. 34 (2017)، ص ص. 26-35.
2. خرموش أسمهان، "الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الانساني"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 4 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص ص. 87-95.
3. زقاغ عادل، "المعضلة الأمنية الاجتماعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، مجلد 01، ع. 01، ص ص. 103-114.
4. الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص. 9-30.
5. قشي عشور، "آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، سياسات عربية، ع. 29 (2017)، ص ص. 59-70.

ب- الأطروحات:

1. إدريس عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الأفريقي" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2014)، ص. 28.

ت- المواقع الالكترونية:

2. بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الأفريقي" (2014)، على موقع: <http://carnegieendowment.org>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A. Official Documents

1. African Union, Memorandum of Understanding on Cooperation between AU and RECs & RMs (2008).
2. African Union, Protocol of Amendments to the Constitutive Act of the African Union (Maputo, 2003).

3. African Union, Protocol Relating to the Establishment of Peace and Security Council (Durban, 2002).
4. African Union, Solemn Declaration on a Common African Defence and Security Policy (Sirte, 2004).
5. AU Peace and Security Council, 1ST Joint Meeting between the AUPSC and the RECs and RMs (Addis Ababa, 25/05/2019).
6. Organization of African Unity, OUA Charter (Addis Ababa, 1963).
7. Organization of African Unity, African Union Constitutive Act (Lome, 2000).
8. OUA, Convention on Prevention and Combating Terrorism (1999).

B. Books

1. Adetula Victor, Redie Bereketeab, Olugbemi Jaiyebo, **Regional Communities and Peacebuilding in Africa: The Experience of ECOWAS and IGAd** (Uppsala: Nordisk Africa Institute, 2016).
2. Adler Emmanuel, Michael Barnett, **Security Communities** (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
3. Adu Manyah Kofi, **De l'Organisation De l'Unité Africaine A l'Union Africaine** (Latitudes Noires, 2003-2004).
4. African Union Commission, **African Union Handbook 2019** (Addis Ababa: 2019).
5. Amitav Acharya, **the End of American World Order** (Cambridge: Polity Press, 2014).
6. Badmus Isiaka A., **The African Union's Role in Peacekeeping: Building on Lessons Learned from The Security Operations** (New York: Palgrave Macmillan, 2015)

7. Buzan Barry, Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
8. Buzan Barry, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** (Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1983).
9. Cervenl Zdenel, **the Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU** (London: Julian Friedman Publishers Ltd, 1977).
10. De Albuquerque Adriana Lins, **the African Peace and Security Architecture: Discussing the Remaining Challenges** (Stockholm, 2016).
11. Elu Juliet, Gregory Price, **the Oxford Handbook of Africa and Economics: Context and Concepts**, Vol. 01 (July, 2015).
12. Fawcett Louise, Andrew Hurrell, **Regionalism in World Plitics** (Oxford: Oxford University Press; 1996).
13. Furell Mary, Bjorne Hettne, Luk Van Langenhove, and **Global Politics of Regionalism: Theory and Practice** (London: Pluto Press, 2005).
14. Gamble Andrew, Anthony Payne, **Regionalism and World Order** (New York, ST Martin Press, 1997).
15. GonzalezVictor M, **Regional Governance from Comparative Perspective** (Nova Science Publishers, 2016).
16. Huiskens Ron, **Rising China: Power and Reassurance** (Canberra: The Australian National University E. Press, 2009).
17. Jackson Robert, George Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches** (Oxford: Oxford university Press, 2013)

18. Katzenstein Peter, **A world of Regions: Asia and Europe in the American Imperium** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005).
19. M. Alhusseini Moussilhi, **Organisation de l'Unité Africaine** (Le Caire : Dar Annahdha Alrabiya, 1976).
20. Mattli Walter, **the Logic of Regional Integration: Europe and Beyond** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
21. Nye Joseph S, **Peace in Parts; Integration and Conflict in Regional Organization** (Boston: Little Brown and Company, 1971)
22. Peace and Security Departement of the African Union Commission, **APSA Road Map 2016-2020** (Addis Ababa, 2015).
23. Sarjoh Bah Alhaji, Elisabeth Choge-Nyangoro, Solomon Dersoso, Brenda Moyfa, Tim Murithi, **The African Peace and Security Architecture, A Handbook** (Addis Ababa: Friedrich-Ebert Stitfung, 2014).
24. The Peace and Security Departement of the AU Commission, **African Peace and Security Architecture (APSA): Assesement Study** (Addis Ababa, 2010).
25. Vinokurom Evengy, Alexander Libman, **Re-Evaluating Regional Organizations** (London: Palgrave Macmillan, 2017).

C. Journals

1. Acharya Amitav, "The Emerging Regional Architecture of World Politics", **World Politics**, Vol. 59, No. 04 (July, 2007), pp. 629-652.
2. Ashley Richard," The Poverty of Neorealism", **International Organization**, Vol. 38, N°. 02 (Spring, 1984), pp. 225-286.
3. Barqueiro Carla, Kate Seaman, Katherine Toway,"Regional Organizations and Responsability to Protect: Normative

- Reframing or Normative Change", **Politics and Governance**, Vol. 04, N°. 03 (August, 2016), pp.37- 49.
4. Braillard Phillipe, Mohamed Reza Djalili, "Les Organisations Internationales Du Tiers Monde : Vers l'Elaboration D'un Nouveau Cadre D'analyse.", **Erudit Etudes Internationales**, Vol. 16, N°.03 (1985), pp. 493- 804.
 5. Carafano James, "How America and Its Indo-Pacific Allies Will Redefine Regional Security?", **Heritage Foundation** (Nov, 2017), pp. 01- 04.
 6. Chuka Euka, Samuel Nwagbo," Regional International Organizations as Conflict Managers", **African Research Review**, Vol. 10, S. 41 (2016), pp. 3- 16.
 7. Collins Jeremiah, "Assessing International Cooperation on Climate Change: A Néolibéral Analysis of the Effectiveness of Formal International Institutions", **Mapping Politics**, Vol. 04 (fall 2012), pp. 01- 07.
 8. De Wet Erika," The Evolving Role of ECOWAS and The SADC in Peace-Operations: A challenge to The Primacy of the United Nations Security Council in Matters of Peace and Security?", **Leiden Journal for International Law**, Vol. 27, Issue. 02 (June 2014), pp. 353- 369.
 9. Ellis Stephen, Mark Shaw, "Does Organized Crime Exist in Africa?", **Africa Affairs** (2015).
 10. Ellis Stephen, Mark Shaw," Does Organized Crime Exist in Africa?", **African Affairs** Vol. 14, Issue. 457 (August, 2015), pp. 505- 528.
 11. Esmenjaud Romain, Benedikt Franke,"Qui S'est Approprié La Gestion de la Paix et de La Sécurité en Afrique ?", **Revue Internationale et Strategique**, N°. 75 (2009), pp. 37- 46.

12. Frankle Benedikt, Stefan Ganzle, "How African Is the African Peace and Security Architecture? Conceptual and Practical Constraints of Regional Security Cooperation in Africa", **African Security** (2012), pp. 88- 104.
13. Gberie Lansana, "Terrorism Overshadows Internal Conflicts", **Africa Renewal** (April, 2019), pp. 07- 11.
14. Godfrey Capt, " Post- Cold War Military Intervention in Africa", **Journal of Military Studies**, Vol. 39, N°. 01 (2011), pp. 33- 55.
15. Henrikson Alan, " The United Nations and Regional Organizations: King-Links of Global Chain", **Duke Journal of Comparative Law**, Vol. 07, pp. 35- 70.
16. Humphrey Aleck, Che-Mponda, "Charter of the Organization of African Unity and Problems of African Unity", **African Study Monographs Kyoto University**, N°o 7 (March, 1987), pp. 53- 63.
17. Hurell Andrew, "One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society", **The Royal Institute of International Affairs** (2007). pp. 127- 146.
18. Jakobson Viggo, "National Interests, Humanitarian or CNN: What Triggers UN Peace Enforcement after the Cold War", **Journal of Peace Research**, N°. 33 (1996), pp. 205- 215.
19. Jervis Robert, "Realism, Neoliberalism and Cooperation: Understanding the Debate", **International Security**, Vol. 24, N°. 01 (summer, 1999), pp. 42- 63.
20. Kaisheng Li, "Future Security Architecture in Asia: Concert of Regimes and the Role of Sino-American Interactions", **China Quarterly of International Strategic Studies** Vol. 01, N°. 04, (2015) pp. 553- 572.

21. Keohane Robert, Lisa Martin, "The Promise on Institutional Theory", **International Security**, Vol. 20, N°. 01 (Summer, 1995), pp. 39- 51.
22. Kevin O'Brien, "Military Advisory Groups and African Security: Privatized Peacekeeping", **Frank Cass**, Vol. 05, (Autumn, 1998), pp. 78- 105.
23. Koepf Tobias, "Intervention Française En Afrique : La Fin de l'Europeanisation ?", **CAIRN. INFO** (été, 2012), pp. 415- 426.
24. Koopmann George, "Regionalism Going Global", **Intereconomics**, V. 03, N°. 01 (January/February, 2003), pp. 02- 03.
25. Levitt Jeremy I., "The Peace and Security Council of the African Union: The Known and Unknowns", **Transnational Law & Contemporary Problems**, Vol. 13(2003), pp. 109- 134.
26. Lobakeng Remofiloe, "African Solutions to African Problems: A Viable Solution Toward a United, Prosperous and Peaceful Africa?", **UNISA Journal**, N°. 71 (Pretoria: Institute for Global Dialogue, 2017)
27. MC Millan Josef, "Richard Sokolsky, Toward A New Regional Security Architecture", **the Washington Quarterly** (2010), pp. 161- 175.
28. Mearcheimer John, "Reckless States and Realism", **International Relations**, Vol. 23 (2009), pp. 241- 256.
29. Mearsheimer John, "The False Promise of Institutions", **International Security**, Vol. 19 N°. 13 (winter, 1994- 1995), pp. 05- 49.
30. Nathan Laurie, "African Solutions to African Problems; South Africa's Foreign Policy", **Zeitschrift für Internationale Politik**, N°. 92(2013), pp. 48- 55.

31. Nolte Detlef, "How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics", **Review of International Studies**, Vol. 36, N°. 04 (2010), pp. 881- 901.
32. Nolte Detlef, "Regional Governance from A Comparative Perspective", **Economy, Politics and Governance Challenges** (2016), pp. 1- 15.
33. Osagie Odobo Samuel, Musa Kingsley, "Analysis of ECOWAS as Institutional Framework of Conflict Management", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 08, N°. 06 (2017), pp. 143- 153.
34. Ozkan Ersan, Hakan Cemcetin, "The Realist and Liberal Positions on the Role of International Organizations in Maintaining World Order", **European Scientific Journal**, Vol. 12, N°. 17(June, 2016), pp. 85- 96.
35. Powel Jonathan, Clayton Thyne," Global Instances of Coups from 1950 to 2010", **Journal of Peace Research**, N°.48 (2010), pp. 249- 259.
36. Santini Ruth Hanau, "A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa Regional Security Complex Theory Revisited", **the International Spectator**, Vol. 52, N°. 04 (2017), pp. 93- 111.
37. Schweller Randall, David Priess, "The Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate,"**Mershon International Studies Review**, Vol. 41, N°. 01 (May, 1997), pp. 1- 31.
38. Tow William, Brendan Taylor," What Is Asian Security Architecture?" **Review of International Studies**, Vol. 36, N°.01 (January 2010), pp. 95- 116.

39. Vandeginste Stef, "The African Union, Constitutionalism and Power Sharing", **Journal of African Law**, Vol. 57, Issue. 01 (2013), pp. 1- 28.
40. Williams Paul.D, "Global and Regional Peacekeepers: Trends, Opportunities, Risks and a Way Ahead", **Global Policy**, Vol. 8, Issue. 01 (February, 2017), pp. 124- 129.
41. Williams Paul.D., "From Non-Intervention to Non-Indifference: The Origins and Development of African Union's Security Culture", **African Affairs**, N°. 106 (2007), pp.253- 279.
42. Yemisi Eki," A Club of Incubents? The African Union and Coups d'Etats", **Vanderbilt Journal of Translation Law**, Vol. 44 (2011), pp. 123- 154.

D. Theses

1. Elabidi Abdalla, "L'évolution De l'Union Africaine Par Rapport A l'Union Européenne : Etude Comparative" (Thèse de Doctora, Université d'Auvergne-Clermont Ferrand 1, 08/07/2015).
2. Escorrega Louis Carlos Falção, "African Peace and Security Architecture: A Strategic Analysis" (Master Thesis: Faculty of US' Army Command & General Staff College, 2011)
3. Kammersgaard Nicolai, "The African Peace and Security Architecture in the African Union" (Master Thesis, Aalborg University, 2018).
4. Muiruru James Nganga Kariuki, "African Regional Peace and Security under the AU's Constitutional Framework: Conflict or Compatibility with the UN and International Law" (Phd. Thesis, University Of Sheffield, 2008).

5. Solf Ali, "Managing Intra-State Conflicts in Africa: The African Union as an Effective Security Actor" (Phd. Thesis: University of Glasgow, 2014).

E. Web Sites

1. African Union, Building a More Relevant African Union (Addis Ababa, 2017), on:
<https://au.int/en/documents/20170115/au-reforms-report-building-more-relevant-african-union>.
2. African Union, Frequently Asked Questions about Financing of the Union https://au.int/sites/default/files/pages/35739-file-faqs_on_financing_of_the_union.pdf.
3. Aniche Ernest Tooichi, "Is African Peace and Security Architecture the Solution? Analysing the Implication of Escalating Conflicts and Security Challenges for African Integration and Development', Discussion Paper Presented to the 30th Annual Conference of the Nigerian Political Science Association (June, 2016),
on:
https://www.researchgate.net/publication/305774693_Is_African_Peace_and_Security_Architecture_the_Solution_Analysing_the_Implications_of_Escalating_Conflicts_and_Security_Challenges_for_African_Integration_and_Development
4. APSA Impact Report 2016 (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies, 2017), on:
http://ipssaddis.org/resources/publications/apsa_impact_report_2016.php.
5. APSA Impact Report 2017 (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies, 2019). on:
http://ipssaddis.org/resources/publications/apsa_impact_report_2019
6. Ben Barka Habiba, Political Fragility in Africa: Are Military Coups d'Etat a Never-Ending Phenomenon? African Development Bank Publication (September 2012).
On:<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic>

7. Börzel Tanja A, "Theorizing Regionalism: Cooperation, Integration and Governance, Prepared for Tanja A. Börzel/Thomas Risse, Oxford Handbook of Comparative Regionalism, on: <https://www.eustudies.org/conference/papers/download>
8. Boukongou Jean Didier, La Viabilité des Solutions Africaines aux problèmes Africains, **Institut Afrique Monde**. <http://www.institutafriquemonde.org/fr/article/la-viabilite-des-solutions-africaines-aux-problemes-africains-274> .
9. Desmidt Sophie, Volker Hauck, Conflict Management under the African Union Peace and Security Architecture (APSA), **ECDPM Discussion Paper**, N°. 211 (2017), on: <https://europa.eu/capacity4dev/file/47615/download?token=z8K3F4Eb>
10. Fawcett Louise , " Regional Institutions", on: https://www.academia.edu/2083190/Regional_Institutions
11. Haacke Jurgen, Paul D. Williams, "Regional Arrangements and Security Challenges: A Comparative Analysis", Crisis States, N°. 02 (July 2009), <https://www.files.ethz.ch/isn/104222/WP52.2.pdf>
12. Hayder Huma, Régional Security Architecture, Helpdesk Research Report GSDRC (19/10/2009), on: <https://gsdrc.org/publications/regional-security-architecture/>.
13. Herz Monica, "Does the Organization of American States Matter?", Crisis States Working Papers, S.02, N°. 34 (April 2008), on: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.453.3867&rep=rep1&type=pdf>
14. The African Renaissance Statement of Deputy President Thabo Mbeki (13 August 1998), on: <http://www.dirco.gov.za/docs/speeches/mbeki.htm> .
15. Kefale Asnake, "Regional Organizations and Security Governance: Comparative Assessment of IGAD and ASEAN", Working Paper Series, N°. 01 (London: L.E.S Global South Unit, 2015), on: <http://eprints.lse.ac.uk/61101>
16. M. Sella réitère l'appui de l'algerie a l'initiative de création de la capacité Africaine de réponse immédiate aux crises (01/2014), on : <http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/premier-ministre/activites/m-sella-reitere-l-appui-de-l-algerie-a-l-initiative-de-creation-de-la-capacite-africaine-de.html> (01/2014),

17. Maduz Linda, "Flexibility by Design: The Shaghai Cooperation Organization and The Future of Eurasian Cooperation" (Zurikh: Center for Security Studies, 2018), **on:**
<http://www.css.ethz.ch/en/center/CSS-news/2018/06/flexibility-by-design-the-shanghai-cooperation-organisation-and-the-future-of-eurasian-cooperation>

18. Møller Bjørn, "The African Union as Security Actor: African Solutions to African Problems?", Crisis States Working Papers Series, N°. 57 (August, 2009), <http://eprints.lse.ac.uk/28485>
19. Redaction AE, "Ouyahia propose d'organiser en Algerie une Conference Africaine sur la Lutte contre le financement du terrorisme" (janvier 2018),
on : <https://www.algerie-eco.com/2018/01/28/ouyahia-propose-dorganiser-algerie-conference-africaine-lutte-contre-financement-terrorisme-mars-prochain/> .
20. Remofiloe Lobakeng, "African Solutions to African Problems: A Viable Solution Toward a United, Prosperous and Peaceful Africa?", Occassional Paper, N°.71 (Pretoria: Institute for Global Dialogue, 2017),
On:
https://www.africaportal.org/documents/17732/Occassional_paper_by_Remofiloe.Pdf

21. Shaw Mark, Africa's Changing Place in the Global Criminal Economy, Enact Continental Report, N°.01 (Sep.2017), **on:**
<https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/09/2017-09-26-enact-continental-report1.pdf>

22. Soto Yadira, "The Role of the Organization of American States in Conflict-Affected States in the Americas" (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2016),
on: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-the-organization-of-american-states-in-conflict-affected-states-in-the-americas.pdf>

23. Stone Marianne, " Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", Security Discussion Papers Series, N°. 01 (Spring, 09),
On:http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3

24. Takechi Yuzawa, " The Roles of Regional Security Institutions in The Era of Power Shift: The Implication of Japan-China Relations", The Tokyo Foundation (2012),
On:
<http://www.jcie.org/researchpdfs/USJapanPapers/Sahashi.pdf>,
25. Tellis Ashley, Michael Wills, Strategic Asia 2007-2008: Domestic Political Change And Grand Strategy, National Bureau of Asian Research(2007).on, <https://www.nbr.org/publication/strategic-asia-2007-08-domestic-political-change-and-grand-strategy>
26. The African Renaissance Statement of Deputy President Thabo M'beki (13 August 1998),
on: <http://www.dirco.gov.za/docs/speeches/mbeki.htm>, Janvier 2018, (Acceced in: 28/03/2019).
27. The GIZ Projects , The State and Impact of the African Peace And Security Architecture (APSA) in 2015(2015), On:
<https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/09/2017-09-26-enact-continental-report1.pdf>
28. UN 'Economic Commission for Africa, African Migration: Drivers of Migration in Africa(oct.2017),
On: https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SocialDevelopment/Global-Compact-Migration-2017/drivers-of-migration-in-africa_advance-copy.pdf
29. Weiffen Brigitte, "Analysing Regional Security Governance: The Example of the Organization of American States", Paper Prepared for SGIR 7th Pan-European International Relations Conference (Sweden, September, 2010). on,
<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-the-organization-of-american-states-in-conflict-affected-states-in-the-americas.pdf>
30. Whelan Gorgeina, "Does the ARF Have a Role in ASEAN's Pursuit of Regional Security in the Next Decade?" (Centre for Defence & Strategic Studies of Australian Defence College, 2012),
on:
http://www.defence.gov.au/ADC/Publications/Commanders/2012/10_CDSS%20SAP.pdf.

فهرس المحتويات

شكروعرفان.....	3
إهداء.....	3
ملخص.....	3
خطة البحث.....	3

2.....مقدمة

1.....	أهمية الدراسة:.....	3
2.....	أهداف الدراسة:.....	3
3.....	مبررات اختيار الموضوع:.....	3
4.....	أدبيات الدراسة:.....	4
5.....	إشكالية الدراسة:.....	5
6.....	حدود الدراسة:.....	5

9.....الفصل الأول: الفاعلية الأمنية للمنظمات الإقليمية وظهور الهندسة الأمنية الإقليمية: فحص نظري.....

9.....	تمهيد.....	9
9.....	المبحث الأول: التوجهات الإقليمية للسياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.....	9
9.....	المطلب الأول: السياسات والممارسات الإقليمية ذات التمرکزات الإقليمية: فحص عملي.....	9
11.....	المطلب الثاني: الروافد الفكرية والنظرية للتوجهات الإقليمية للسياسة الدولية: فحص نظري.....	11
15.....	المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية وأدوارها الأمنية في فضاءاتها الجغرافية.....	15
15.....	المطلب الأول: التصنيفات التيبولوجية للمنظمات الإقليمية.....	15
17.....	المطلب الثاني: النقاشات النظرية حول فاعلية المنظمات الإقليمية.....	17
17.....	أولاً: منظور الليبرالية الجديدة للمنظمات الإقليمية.....	17
18.....	ثانياً: منظور الواقعية الجديدة للمنظمات الإقليمية.....	18
21.....	المطلب الثالث: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة وبعدها.....	21
21.....	أولاً: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة.....	21

25.....	ثانيا: الأدوار الأمنية للمنظمات الإقليمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.
29.....	المبحث الثالث: تأصيل مفاهيمي ونظري للهندسة الأمنية الإقليمية.
29.....	المطلب الأول تعريف الهندسة الأمنية الإقليمية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة:
29.....	أولا: تعريف الهندسة الأمنية الإقليمية.
32.....	ثانيا: الهندسة الأمنية الإقليمية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.
33.....	أولا: معايير تحديد الهندسة الأمنية الإقليمية.
34.....	ثانيا: عوامل نجاح الهندسة الأمنية الإقليمية.
35.....	خلاصة الفصل:

37..... الفصل الثاني: الاتحاد الأفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة

37.....	تمهيد:
37.....	المبحث الأول: ما قبل الاتحاد الأفريقي: منظمة الوحدة الأفريقية وقداصة مبدأ عدم التدخل
37.....	المطلب الأول: تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية: السياقات والدواعي
37.....	أولا: من عموم أفريقيا إلى منظمة الوحدة الأفريقية.
38.....	ثانيا: السياقات الإقليمية والدولية المحيطة بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.
39.....	ثالثا: تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية: الدواعي والغايات.
40.....	المطلب الثاني: رؤية منظمة الوحدة الأفريقية للأمن والسلام.
41.....	المطلب الثالث: منظمة الوحدة الأفريقي: الإنجازات والإخفاقات.
42.....	المبحث الثاني: البيئة الأمنية الأفريقية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة وتحولات التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.
43.....	المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة والتحولات من الأمن العسكري الوطني إلى الأمن المجتمعي المحلي
43.....	أولا: تحولات مفهوم الأمن وتغير مدركات التهديد من خارجي بين-دولتي إلى محلي بين-هوياتي.
44.....	ثانيا: موقع الأمن الأفريقي من تحول مفهوم الأمن وتغير مدركات التهديد.
45.....	ثالثا: توطين الحروب وقداصة مبدأ عدم التدخل: المعضلة البارزة.
45.....	المطلب الثاني: التصاعد المتنامي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

45.....	أولا: الإرهاب المحلي وعبر-الوطني.....
46.....	ثانيا: الجريمة المنظمة عبر الوطنية.....
47.....	ثالثا: الهجرة غير النظامية.....
48.....	المطلب الثالث: الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية: معضلة عسر الاستقرار السياسي
50.....	المطلب الرابع: التدخلات والاختراقات الأجنبية في مسائل الأمن المحلي.....
51.....	المبحث الثالث: بروز الاتحاد الأفريقي كرد فعل مؤسسي إقليمي على البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة
51.....	المطلب الأول: تأسيس الاتحاد الأفريقي.....
53.....	المطلب الثاني: الاتحاد الأفريقي من عدم التدخل إلى عدم جواز اللامبالاة.....
54.....	المطلب الثالث: مقارنة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن الإقليميين: هندسة أفريقية للسلام والأمن...
54.....	أولا: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن: الدواعي والضرورات.....
55.....	ثانيا: فحص العلاقة الارتباطية بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية وعلاقتها بالهندسة الأفريقية للسلام والأمن:.....
56.....	خلاصة الفصل.....
59.....	الفصل الثالث: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كألية معززة لمأسسة الأمن و أقلمة الحلول
59.....	تمهيد:.....
59.....	المبحث الأول: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن ومأسسة الأمن الإقليمي.....
59.....	المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الأفريقي كبنية مؤسسية جديدة للتعامل مع القضايا الأمنية الأفريقية.....
62.....	المطلب الثاني: المكونات المؤسسية الأخرى للهندسة الأفريقية للسلام والأمن.....
62.....	أولا: مفوضية الاتحاد الأفريقي.....
63.....	ثانيا: هيئة الحكماء.....
65.....	ثالثا: صندوق السلام.....
66.....	رابعا: النظام القاري للإنذار المبكر.....

67.....خامسا: القوة الاحتياطية الأفريقية.

المبحث الثاني: الهندسة الأفريقية للسلام والأمن كعامل معزز للحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية
69.....

المطلب الأول: الدعوات الأفريقية الرسمية لأقلية الحلول للمشكلات الأفريقية.....69

المطلب الثاني: الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية بين الخطاب والممارسة.....70

المبحث الثالث: فحص مدى إستجابة المؤسسة الأمنية والحلول الأفريقية للمشكلات الأمنية الإقليمية.....
72.....

المطلب الأول: الإنجازات.....72

المطلب الثاني: الإخفاقات.....74

المبحث الرابع: معوقات ومتطلبات فعالية المؤسسات الأمنية للهندسة الأفريقية وتجسيد معيار
الحلول الإقليمية للمشكلات الإقليمية.....76

المطلب الأول: المعوقات.....76

المطلب الثاني: المتطلبات.....78

خلاصة الفصل:.....80

82.....الخاتمة

85.....قائمة المراجع:

98.....فهرس المحتويات

فهرس الأشكال البيانية

رسم بياني 1: نوعية تدخلات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بين 2013 و2017.....74

رسم بياني 2 : فاعلية تدخلات الهندسة الأفريقية للسلام والأمن بين 2013 و2017.....74